

حيازة الأراضي

والاستثمارات الدولية في الزراعة

تقرير مقدم من

فريق الخبراء الرفيع المستوى

المعني بالأمن الغذائي والتغذية

يوليو/تموز 2011

2

HLPE
تقرير

حيازة الأراضي

والاستثمارات الدولية في الزراعة

تقرير مقدم من

فريق الخبراء الرفيع المستوى

المعني بالأمن الغذائي والتغذية

يوليو/تموز 2011

اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
(يوليو/تموز 2011)

السيدة سواميناثان (Swaminathan) (الرئيسة)

السيدة مريم رحمانيان (Maryam Rahmanian) (نائبة الرئيسة)

السيدة كاترين برتيني (Catherine Bertini)

تيولدي برهان جيري أغزيابهر (Tewolde Berhan Gebre Egziabher)

لورنس حداد (Lawrence Haddad)

مارتن س. كومار (Martin S. Kumar)

شيريل لي مندرتكس (Sheryl Lee Hendriks)

ألان دي جانفري (Alain de Janvry)

ريناتو مالوف (Renato Maluf)

منى محرز على (Mona Mehrez Aly)

كارلوس بيريز دل كاستيلو (Carlos Perez del Castillo)

روي رابينج (Rudy Rabbinge)

هواجون تانغ (Huajun Tang)

ايغور نيكونوفيتش (Igor Tikhonovich)

نيراشا وونغشيندا (Niracha Wongchinda)

أعضاء فريق الخبراء الرفيع المستوى المسؤول عن المشروع

كاميلا تولمين (Camilla Toulmin) (رئيسة الفريق)

برم بندرابان (Prem Bindraban)

ساتورفنيو بوراس الابن (Saturnino Borrás Jr)

استر موانغي (Esther Mwangi)

سيرجو شاور (Sergio Sauer)

اعتمدت اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية هذا التقرير الذي أعده الفريق. ولا تعبر الآراء الواردة في التقرير بالضرورة عن الرأي الرسمي للجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي أو أعضائها أو المشاركين فيها أو أمانتها.

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإن منظمة الأغذية والزراعة تشجع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر

منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني : copyright@fao.org أو إلى : مع إرسال نسخة إلى العنوان التالي : cfs-hlpe@fao.org

الإشارة المرجعية لهذا التقرير :

فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية ، 2011. حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة. تقرير أعده فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي ، روما 2011.

بيان المحتويات

6.....	تصدير.....
8.....	الموجز والتوصيات لواضعي السياسات.....
17.....	المقدمة.....
18.....	1- مستوى الاستثمار الدولي في الزراعة.....
18.....	1-1 كم من الأراضي يتم تناقلها؟.....
19.....	2-1 من يستثمر في الأراضي على الصعيد الدولي؟.....
19.....	1-2-1 الصفقات على مختلف المستويات.....
20.....	2-2-1 مصالح شديدة الاختلاف.....
21.....	3-2-1 الحكومات معنية بشكل رئيسي.....
21.....	4-2-1 المستثمرون المحليون قد يكونوا أهم من المستثمرين الأجانب.....
22.....	5-2-1 الجهات الفاعلة المحلية.....
23.....	-2 ما هو الدافع إلى الاستثمار في الأراضي؟.....
23.....	1-2 الدوافع الكامنة وراء السياسات العامة.....
23.....	1-1-2 الحكومات تسعى لتحقيق الأمن الغذائي لشعبها.....
24.....	2-1-2 دوافع سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.....
24.....	3-1-2 دور الاتحاد الإفريقي.....
24.....	4-1-2 الحوافز التي توفرها السياسات في البلدان المضيفة وبلدان الوطن.....
25.....	2-2 الاستثمار الدولي للقطاع الخاص.....
25.....	1-2-2 إنتاج الأغذية والعلف.....
26.....	2-2-2 إنتاج الوقود الحيوي.....
27.....	4-2-2 قطاع الأموال.....
28.....	3-2 الدوافع الإيكولوجية للاستثمارات الدولية في الأراضي.....
28.....	1-3-2 شح المياه.....
29.....	2-3-2 الجفاف.....
29.....	3-3-2 سياسات الصون.....
29.....	4-3-2 الغابات.....

- 3- الاستخدام القائم للموارد الطبيعية وحيازتها والتوجهات 31
- 1-3 الأنماط الحالية لاستخدام الأراضي 31
- 2-3 توقعات الاستخدام المستقبلي للأراضي 32
- 3-3 حدود نهج المسح البيولوجي الفيزيائي 34
- 4-3 قضايا حيازة الأراضي والتوجهات 35
- 1-4-3 حقوق التسجيل 36
- 2-4-3 الأراضي المشاع 38
- 3-4-3 حقوق المرأة 39
- 4-4-3 سياسات إعادة توزيع الأراضي 40
- 5-3 وضع الأراضي التي يستحوذ عليها المستثمرون 40
- 1-5-3 شروط الحيازة 41
- 2-5-3 عملية إشراك المجتمعات المحلية 42
- 4- دور الزراعة الصغيرة النطاق والواسعة النطاق وآثارها 45
- 1-4 الربط بين نظم الزراعة الصغيرة والواسعة النطاق 46
- 2-4 ما هي التوجهات في مجال الاستثمار في الزراعات الواسعة النطاق والزراعات الصغيرة النطاق؟ 47
- 3-4 ما هي الآثار الاقتصادية والجنسانية والبيئية للاستثمار في الزراعة الواسعة النطاق؟ 47
- 1-3-4 الآثار الاقتصادية 47
- 2-3-4 الآثار الجنسانية 48
- 3-3-4 الآثار البيئية 49
- 5- خريطة الأدوات المتعلقة بالاستثمار الدولي في الأراضي 51
- 1-5 الأدوات القائمة على حقوق الإنسان 52
- 2-5 التوجهات والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الأراضي والاستثمارات الزراعية 53
- 1-2-5 مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي
ومصايد الأسماك والغابات 53
- 2-2-5 مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول 53
- 3-2-5 الموائد المستديرة القائمة على الصناعة وخطط إصدار الشهادات 54
- 3-5 السياسات الوطنية والأدوات الإدارية 54

55	1-3-5	سياسات الأراضي وحقوق الملكية
56	1-3-5	تقييم الآثار البيئية والاجتماعية
57	3-3-5	الضرائب والإعانات
59	6-	التوصيات
64		المراجع
73		المرفقات
73	1:	المبادئ الزراعية - الإيكولوجية الأساسية

قائمة الأشكال

31	الشكل 1:	التغيرات في الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي
51	الشكل 2:	الجهات الفاعلة الرئيسية في صفقات الأراضي الدولية
77	الشكل 3:	الطرق المختلفة المستخدمة لزيادة حجم المواد الغذائية
78	الشكل 4:	خريطة حساب الغلات المروية المحتملة من الذرة أو القمح
	الشكل 5:	حساب الإنتاج المحتمل من الحبوب (الذرة أو القمح) المروية في مناطق مختلفة من العالم
79		والفئات الحالية من استخدام الأراضي التي سيتم تحقيق هذا الإنتاج المحتمل عليها

قائمة الجداول والإطارات

18	الجدول 1:	الجرد المقدر للمناطق المعنية بالاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي
37	الإطار 1:	الجهود الحالية الرامية إلى تسجيل حقوق المجتمعات المحلية في ملكية الأراضي
43	الإطار 2:	المشاورات بموجب قانون الأراضي لعام 1997 في موزامبيق
75	الإطار 3:	المتطلبات التغذوية
75	الإطار 4:	التفاعل في مجال الزراعة الإيكولوجية
76	الإطار 5:	الاستخدام الأمثل للمدخلات

تصدير

أجرت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة عام 2009 عملية إصلاح بهدف جعل الحوكمة الدولية للأمن الغذائي والتغذية أكثر فعالية من خلال تحسين التنسيق واتساق السياسات وتقديم الدعم والمشورة للبلدان والأقاليم. وأنشأت لجنة الأمن الغذائي العالمي عقب إصلاحها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية ليتمكنها من الحصول على المشورة العلمية القائمة على المعارف تستند إليها صياغة السياسات، مما يتيح بالتالي إقامة صلات بين المعارف والسياسات العامة. وتدير فريق الخبراء لجنة توجيهية عُيِّنت في يوليو/تموز 2010، أشرف بترؤسها. ويدعم عمل فريق الخبراء جدول أعمال سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي ترفع تقاريرها حسب الطلب. ويهدف فريق الخبراء كذلك إلى زيادة الوعي بالمسائل الناشئة.

وأثارت التوجهات الحالية في مجال الحيازة الأجنبية للأراضي قلقاً عاماً كبيراً. وهي تثير كذلك نقاشاً وسجلات سياسية حادة، في ظل الانقسام الإيديولوجي الذي يعتبر "الاستيلاء على الأراضي" أمراً "سيئاً" بينما الاستثمارات الدولية في الزراعة ضرورية وجيدة. واستناداً إلى هذه الخلفية، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى فريق الخبراء في أكتوبر/تشرين الأول 2010، إعداد تقرير بشأن حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة، ولا سيما بشأن "أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ واستعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛ وتحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية".

ويتضمن هذا التقرير تحليل فريق الخبراء الرفيع المستوى وتوصياته، في الصيغة اعتمدها اللجنة التوجيهية ووجهت إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ويعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى وفق قواعد محددة، وافقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي، تضمن مشروعية العملية ومصداقيتها العلمية، بالإضافة إلى شفافيتها وانفتاحها على جميع أشكال المعارف. وتعلق اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء أهمية كبيرة على إتباع منهجية سليمة وإجراءات صارمة. وقد أعد هذا التقرير فريق خاص بالمشروع عينته اللجنة التوجيهية وهو يعمل تحت إشرافها. والعملية المتبعة مفتوحة وشفافة وتفسح المجال أمام آراء ومقترحات وانتقادات متنوعة: وخضعت الاختصاصات والمسودة الأولى التي أعدها فريق المشروع لمشاورات الكترونية¹. وتولى ثلاثة خبراء مرموقين استعراض النسخة النهائية من التقرير قبل أن يشرع فريق المشروع بإتمامه ورفعها إلى اللجنة التوجيهية للموافقة عليه قبل إرساله إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي. ووافقت اللجنة التوجيهية على التقرير خلال اجتماعها المعقود في أمستردام في 12 - 13 يوليو/تموز 2011.

¹ انظر الموقع الإلكتروني لفريق الخبراء الرفيع المستوى www.fao.org/cfs/cfs-hlpe للإطلاع على الروابط الخاصة بالإجراءات الشاملة للمشاورات الإلكترونية، التي نقلت عن طريق المنتدى العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

وأود الإشادة بأعضاء اللجنة التوجيهية، ولا سيما أولئك الذي كرسوا الكثير من وقتهم للعمل مع رودى رابينج (Rudy Rabbinge) للإشراف على هذا التقرير، ورئيسة فريق المشروع كاميليا تولمين (Camilla Toulmin) وأعضائه، والأشخاص الخارجيين الذين تولوا استعراض التقرير، فضلاً عن أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى برئاسة فنسنت جيتز (Vincent Gitz) الجادة والمتفانية، لما بذلوه من جهود دؤوبة. ويمكنهم جميعاً أن يفتخروا بما أظهروه من قدرة على التجاوب وبإعدادهم التقرير الفائق الجودة في فترة قصيرة. وقد تطلب ذلك جهداً كبيراً وعملاً شاقاً من قبل جميع المعنيين. كما إنني أعرب عن تقديري لما تحمله العديد من الخبراء من الإزعاج للمشاركة بشكل بناء في مشاوراتنا الالكترونية، وأود أن أشكرهم جميعاً. وتعزى جودة هذا التقرير وأهميته إلى المدخلات التي وفرها ائتلاف واسع من المعنيين بالقضاء على الجوع من مختلف أنحاء المعمورة.

ونأمل أن يسهم هذا التقرير حول حيافة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة في صون الأراضي الزراعية وموارد التربة من أجل الأمن الغذائي المستدام وزيادة الاستثمار في البنى التحتية الزراعية والريفية وتنشيط الزراعة الصغيرة النطاق القائمة على توجه في استخدام وإدارة الأراضي يراعي الطبيعة والفقراء والنساء. ولهذه الأسباب اقترحت الشراكة العالمية من أجل التربة التي ستطلقها المنظمة قريباً. ولهذه الأسباب أيضاً، أعتقد أننا نحتاج إلى حركة لرعاية الأراضي تصاغ بطريقة علمية وتهدف إلى ضمان الأمن الغذائي لتسع مليارات نسمة يتوقع أن يعيشوا على الأرض بحلول عام 2050.

ويحدونا الأمل أن يسهم هذا التقرير في إدكاء النقاش المتعلق بالسياسات الذي سيشهده الاجتماع المقبل للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، وأن يقود إلى صياغة مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإطار المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حيافة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وأود أن أعرب عن تقديري الصادق لرئيس وأعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي ولكتبها والجماعة الاستشارية التابعة لها، على تشجيعهم لفريق الخبراء الرفيع المستوى خلال السنة الأولى من عمله.

السيدة سواميناثان (Swaminathan)، رئيسة اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية - يوليو/تموز 2011.

الموجز والتوصيات لواقعي السياسات

السياق

طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعها المعقود في أكتوبر/تشرين الأول 2010 إلى فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إجراء دراسة حول حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة ورفع استنتاجاته إلى الدورة المقبلة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2011. والهدف من هذه الدراسة هو إجراء تحليل وصياغة سياسات وتوصيات في المجالات الثلاثة التالية:

- (1) أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- (2) استعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛
- (3) تحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية.

ونظراً لاتساع نطاق هذا الموضوع، اختار الفريق التركيز على الاستثمارات الواسعة النطاق في مجال الأراضي. وإننا نقرّ بأن الضغوط على الأراضي تنجم عن الاستثمارات المحلية والدولية على حد سواء، وأن هذه الاستثمارات غالباً ما تكون مترابطة. لكن للبعد الدولي أهمية خاصة نظراً لانعدام المساواة الكبير في الحصول على الموارد على المستوى العالمي. والأراضي آخذة في التحول إلى أصول عالمية يمكن التجارة فيها كأية سلعة أخرى. ومع ذلك، فإن الأراضي لها وضع مختلف بما أنها توفر سبل كسب العيش لأكثر من ملياري مزارع صغير، يعاني العديد منهم من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وللأراضي وضع مختلف كذلك لما توفره من خدمات بيئية قيمة ولما تعود به من منافع اجتماعية وثقافية قوية.

وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي اهتمام المستثمرين بالأراضي والزراعة. وفي حين أنه يتعذر الحصول على إحصاءات نهائياً، تشير الأرقام المرصودة على نطاق واسع أن المستثمرين الدوليين أجروا مفاوضات تناولت ما بين 50 و80 مليون هكتار من الأراضي، معظمها في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن المتوافق عليه بشكل عام أن الزراعة تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويسلم التقرير بتنوع التجارب وفقاً للأقاليم والبلدان، من حيث توفر الأراضي وحقوق الملكية والسياسات العامة. لكن في حال كانت هذه الأرقام المرصودة صحيحة، فثمة سبب وجيه للقلق حيال آثار عمليات حيازة الأراضي على الأمن الغذائي لسكان الكثير من البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات. هل يمكن أن يعود الاستثمار الواسع النطاق بنتائج إيجابية؟ أو إنه محتوم له أن يلحق الضرر بسبل كسب عيش السكان المحليين ويجرّ تكاليف اجتماعية وبيئية؟ ونظراً للدور الأساسي الذي تؤديه الحكومة في إدارة هذه الاستثمارات الداخلة، يقع على عاتقها مسؤولية تحديد الشروط التي تضمن توازناً سليماً بين مصالح

مستخدمي الأراضي المحليين والمستثمرين، وإنفاذ هذه الاتفاقات التعاقدية. ويقدم هذا التقرير توصيات للحكومات والمؤسسات الدولية والمستثمرين لمعالجة أوجه القلق التي يثيرها الاهتمام المتزايد في حيازة الأراضي.

ملاحظات رئيسية

1- تبيّن الأرقام المرصودة على نطاق واسع أن المستثمرين الدوليين أجروا مفاوضات تناولت ما بين 50 - 80 مليون هكتار من الأراضي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، من أجل شراء هذه الأراضي أو استئجارها. وفي الوقت نفسه، يعاني ما يقارب مليار نسمة من نقص الأغذية ومليار آخر يعاني من أشكال مختلفة من سوء التغذية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، على الرغم من أن الإنتاج العالمي من الغذاء كافٍ. وقد شهدت أسعار المواد الغذائية منذ أواخر عام 2010 ارتفاعاً مشابهاً للارتفاع القياسي الذي شهدته فترة 2007-2008، مما دفع المزيد من الناس إلى دائرة الجوع.

2- ومن المسلم به على نطاق واسع الحاجة إلى زيادة الاستثمار الزراعي لزيادة المحاصيل كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي في أنحاء عديدة من العالم. فهل يمكن أن يشكل الاستثمار الدولي وسيلة لتحسين الإنتاجية الزراعية وسبل كسب العيش في الريف؟ ولم تُظهر الأدلة الناجمة عن هذا الإقبال على الأراضي سوى القليل من هذه الحالات. فالاستثمار الواسع النطاق يضرّ بأمن المجتمعات المحلية الغذائي ومداخيلها وسبل كسب عيشها وبيئتها.

3- وتجمع مؤسسات البحث ومنظمات المجتمع المدني والمصادر الإعلامية بصورة سريعة معلومات عن العمليات الواسعة النطاق لحيازة الأراضي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال البيانات الدقيقة المتعلقة بجوانب مهمة كنطاق هذه العمليات أو شروط عقودها أو آثار الاستثمار محدودة. ويوجد ثلثا حجم الأراضي المكتسبة في إطار الاستثمارات تقريباً والمقدر بين 50 - 80 مليون هكتار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والبيانات المتوفرة ضئيلة بسبب السرية التي يعتمدها المستثمرون والحكومات المضيفة حول نطاق المخصصات والشروط التي تتم بموجبها حيازة الأراضي.

4- ويشمل نطاق المصالح الكامنة وراء الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي الشركات المتعددة الجنسيات المنخرطة في مجموعة متنوعة من الاستثمارات، بما فيها الوقود الحيوي والصناعات الاستخراجية، فضلاً عن الحكومات الأجنبية الساعية إلى تأمين إمدادات مضمونة من الأغذية، والمزارعين التجاريين الذين يتوسعون في البلدان المجاورة، والمؤسسات المالية الراغبة في توسيع حافظة الأصول الخاصة بها. كما أن للمستثمرين المحليين أهمية كبيرة في العديد من البلدان، وهم يعملون في بعض الأحيان في شراكة مع رؤوس الأموال الخارجية.

- 5- ولا يزال أكثر من ثلاثة أرباع صفقات الأراضي المعلنة بحاجة إلى إثبات استثمارها في مجال المخرجات الزراعية. ويعود جزء من ذلك إلى سلوك المضاربة. كما يُعزى جزء من هذه الهوة إلى التأخير في إتمام نقل الأراضي والوقت اللازم لجمع الأموال وإتمام المفاوضات مع الحكومات.
- 6- تدعي الحكومات في العديد من البلدان المضيئة للاستثمارات الواسعة النطاق ملكية الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية. ولذلك فإن للحكومات دور رئيسي في تشجيع الاستثمار داخل البلد وتوفير الأراضي والتفاوض مع المستثمرين وتنفيذ الاتفاقات التعاقدية. ونظراً لحجم الاهتمام الدولي في الاستثمار في الأراضي، فقد بدأ عدد من الحكومات في أمريكا اللاتينية بفرض ضوابط جديدة على الاستثمارات الأجنبية في الأراضي لحماية مصالح مواطنيها.
- 7- يستقطب نمو الطلب على الأغذية والعلف والوقود الحيوي، فضلاً عن المعادن والأخشاب استثمارات دولية واسعة النطاق في الأراضي. فحكومات البلدان التي تعتمد على استيراد الأغذية تريد ضمان الأمن الغذائي لبلدانها عبر شراء أراضٍ أجنبية منتجة. وتولد السياسات الرامية إلى استبدال النفط بالوقود الحيوي للنقل في الاتحاد الأوروبي وفي أماكن أخرى طلباً قوياً وغير مستدام على نخيل الزيت وقصب السكر والجاتروفا.
- 8- كما يسرع الضغط الإيكولوجي كالشح في المياه والجفاف، بالإضافة إلى السياسات البيئية، كصون الطبيعة ومشاريع احتجاز الكربون (كبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، تزايد الاستثمار الدولي في الأراضي. ومن المتوقع أن تتزايد هذه المحركات في العقود المقبلة وأن يتكاثف مع تحوّل آثار تغيير المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة، مما سيزيد من الضغط على الأراضي وموارد المياه.
- 9- والقطاع المالي حديث الاهتمام بشراء الأراضي الزراعية. ويعزى اهتمامه بالأراضي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الزراعية، وإدراك تنامي قيمة الأراضي والمياه، وظهور الأراضي الزراعية كأصول عالمية في حافظة من الاستثمارات الأخرى توفر عوائد أقل تآثراً من غيرها بالأزمة المالية الأخيرة.
- 10- وتشير الاستطلاعات العالمية بشأن الإمكانات الطبيعية والبيولوجية إلى وجود احتياطات كبيرة من الأراضي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والاتحاد السوفييتي سابقاً. لكن هذه الاحتياطات ليست بالضرورة "متوفرة"، إذ أن لمعظمها استخدامات أخرى كالزراعة ورعي المواشي وهي توفر خدمات بيئية كبيرة (كتلك التي توفرها الغابات الاستوائية والمراعي والأراضي الغدقة). ولا يمكن لصور السواتل والصور الجوية أن ترى الحقوق والمؤسسات التي تنظم استخدام الأراضي في الواقع.
- 11- إن معظم الأراضي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض مسكونة أو مستخدمة للإنتاج من دون أن يكون هناك وثائق ملكية رسمية، مما يجعل هذه الحقوق العرفية عرضة للانتزاع. وتكون حقوق النساء والمجموعات

الاجتماعية التي تعتمد على المشاع (أراضي الرعي والحطب والأراضي الغدقة)، والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية على وجه الخصوص، حقوقاً غير مكفولة.

12- ويختلف الوضع القانوني للأراضي المعروضة للنقل أو المخصصة فعلياً للمستثمرين حسب البلدان والأقاليم. وملكية الدولة ملكية مشتركة، لكنه يمكن للحكومة أن تلجأ إلى حقها في استملاك الأراضي الخاصة لأغراض عامة، على أساس أنها تعمل للمصلحة العامة، وإعادة تصنيف أراضٍ خاصة أو أراضٍ تابعة لقرية كأرضٍ عامة. كما تختلف شروط الشراء بشكل كبير، ما بين الاستئجار القصير أو الطويل الأمد أو الملكية المطلقة. وغالباً ما تكون رسوم الإيجار السنوية، في حالات الاستئجار، منخفضة لكنه يتوقع من المستثمر أن يخصص رؤوس أموال للاستثمار في البنية التحتية. ويتضمن الكثير من العقود أحكاماً تتعلق بالعمالة لكنها غالباً ما تكون غامضة في ما يخص تفصيل تداعيات عدم الامتثال. كذلك، لا يكون هناك عادة سوى القليل من الاتفاقات الملزمة بشأن عمليات الشراء المحلية وطرق الإنتاج ودفع الضرائب. وبما أن هذه العقود تبقى عادة سرية، يصعب تفحص الأداء أو إخضاع المستثمرين لمساءلة الوكالات الحكومية أو البرلمان أو السكان أو منظمات المجتمع المدني أو الإعلام.

13- ويُطلب عادة من المستثمرين إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية لكنها غالباً ما تتم على عجل ومن دون معلومات ملائمة، يتم فيها تضخيم الفوائد وتحجيم الآثار الجانبية. وتدخل الجهات الفاعلة المختلفة، أي المستثمرون والحكومة والسكان المحليين، المفاوضات ولدى كل منها معلومات وسلطات غير متوازنة. ونتيجة لذلك، تعود هذه المفاوضات بالخسارة على السكان المحليين وتخسر الحكومات الإيرادات والإمكانات التي تخولها تحقيق فوائد طويلة الأجل لشعوبها.

14- وكُلف هذا التقرير تحديداً باستعراض أدوار كل من نظامي الحيازات الكبيرة والصغيرة في الإنتاج الزراعي، ويدور منذ زمن طويل نقاش حول فوائد كل من النظامين. وأظهرت الأدلة أنه يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة زراعة معظم المحاصيل بنفس إنتاجية المزارع التجارية الكبيرة، على الرغم من أنه قد يكون هناك وفورات مهمة في الحجم في عمليات المعالجة والتسويق اللاحقة. والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو ما إذا كان من الممكن لنظم الإنتاج الصغيرة والواسعة النطاق أن تتعايش وتعود بالفوائد على بعضها البعض وكيفية تحقيق ذلك. ويدور الاختلاف في وجهات النظر حول جدوى هذه الحلول المفيدة للجميع وسبل ضمان وضع حقوق ومصالح المجتمعات المحلية في صلب الاتفاقات التي تصوغها الحكومات والمستثمرون حالياً، سراً في أغلب الأحيان. وينبغي للعدد الهائل من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض والدور الذي يلعبونه في إنتاج الغذاء وخلق فرص العمل وسبل كسب العيش لأكثر من ملياري شخص، أن يضعهم في صلب استراتيجيات التنمية الزراعية. ومع ذلك فغالباً ما يتم تجاهلهم. فعوضاً عن إبعادهم، يجدر بالحكومات استثمار الموارد المالية والبشرية والعلمية في تحسين الإنتاج الصغير النطاق، ومساعدتهم على تحقيق النطاق اللازم للوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية وتحسين ظروف عيشهم.

15- ويمكن معالجة العديد من المشاكل المرتبطة بالاستثمارات الدولية في الأراضي من خلال ضمان أن يكون لأصحاب الحيازات الصغيرة كلمتهم في الخيارات التي تُتخذ بشأن مستقبل نظمهم الزراعية والشروط التي يختارون بموجبها التعاقد مع المستثمرين الدوليين، ومن خلال تنفيذ أكثر فعالية للسياسات والتشريعات القائمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويلخص هذا التقرير التدابير والأدوات العديدة التي يمكن استخدامها لتحسين العمليات والنتائج المحققة بفضل الاستثمارات الدولية في الأراضي والزراعة. ويكون لبعض الأدوات قوة القانون، في حين يكون بعضها الآخر أقل تأثيراً أو يكون يهدف إلى توجه خيار المستهلك مستنير. وتعوض هذه التدابير والأدوات في العديد من الحالات عن القدرات الضعيفة لحكومات البلدان المضيفة.

16- ومن الأرجح أن يكون مزيج من التدابير من مختلف الجهات الفاعلة وعلى مختلف المستويات أكثر الحلول فعالية. وشكّلت هذه التدابير والأدوات والنقاش المبيّن في هذه الوثيقة أساساً استندت إليه قائمة من التوصيات. وينبغي لهذه التوصيات أن تعالج خلل التوازن في السلطة التي تمارسها الحكومات والمصالح التجارية الكبرى، والتي غالباً ما تُستخدم ضد صغار المزارعين. ويعني ضعف الحوكمة والمؤسسات والحوافز أن "الحلول المفيدة للجميع" لن تتحقق إلا إذا فُسح المجال أمام عمل أكثر قوة يؤديه مستخدمو الأراضي المحليون وحكوماتهم (نيابة عنهم). وتتطلب الحلول المفيدة للجميع كذلك آليات تعويض ملائمة. ونظراً إلى الارتفاع المحتمل للضغوط على الأراضي من قبل الاستثمار الدولي (والداخلي)، فمن الضروري إيجاد توازن أفضل بخصوص حقوق ومصالح المجموعات الأقل قوة في إطار المفاوضات بين الحكومات والمستثمرين. ومن شأن هذا النهج أن يتماشى مع الحاجة إلى التركيز على الاستثمار العام في أنشطة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة ونظم الإنتاج البديلة الجامعة اجتماعياً والمستدامة بيئياً.

التوصيات

ينبغي أن تُقرّ الإجراءات المقترحة أدناه بأن الأمن الغذائي فوق كل اعتبار وأن على التدابير المتخذة أن تعالج خلل التوازن الواضح في السلطات التي يمارسها كل من مستخدمي الأراضي/المستفيدين منها والحكومات والمصالح التجارية الكبرى. ويمكن معالجة العديد من المشاكل الأخرى المحيطة بالاستثمارات الدولية في الأراضي من خلال إنفاذ أكثر فعالية للسياسات والتشريعات على المستويين الوطني والمحلي. ويعني الضعف الحالي في الحوكمة والمؤسسات والحوافز أن "الحلول المفيدة للجميع" لن تتحقق إلا إذا مُنحت إمكانيات مستخدمي الأراضي المحليين وحكومات البلدان المضيفة ثقلاً أكبر. وبموازاة ذلك، ونظراً إلى تعقيد وترابط الكثير من المشاكل، ينبغي تمييز التوصيات بشكل مماثل في مجال السياسات وفقاً للقطاع والمستوى والجهات الفاعلة المعنية. ونظراً إلى الارتفاع المحتمل للضغوط على الأراضي في المستقبل من قبل الاستثمار الدولي (والداخلي)، فمن الضروري إيجاد توازن أفضل بخصوص حقوق ومصالح المجموعات الأقل قوة في إطار المفاوضات بين الحكومات والمستثمرين.

حكومات البلدان المضيفة

- 1- يكون للقرارات المتخذة تداعيات كبيرة على سبل كسب عيش الكثير من الناس وأمنهم الغذائي لعقود قادمة. واتسمت معظم المناقشات بشأن الحيازات الواسعة النطاق للأراضي باستقطاب عريض بدلاً من البحث عن أرضية مشتركة. وينبغي أن يكون للأشخاص المعنيين بهذه الاستثمارات بشكل مباشر كلمتهم. وثمة حاجة إلى نقاش جامع في البلدان المضيفة حول طرق التنمية الزراعية والتخطيط لاستخدام الأراضي. وعلى الحكومات فتح هذا النقاش ووضع الفقراء الريفيين (كصغار المزارعين والشعوب الأصلية والرعاة والعمال غير المالكين، وسكان الغابات والنساء الريفيات، من بين مجموعات أخرى) في صلب النقاش. ومن شأن المراقبة المستمرة من قبل المجتمع المدني المستقل المساعدة في جعل الاهتمام المتجدد بالزراعة يخدم تنمية مستدامة واسعة القاعدة. وعلى الحكومات إنشاء مؤسسات ملائمة لتنظيم هذه المشاورات ومراقبة التنمية. وسيكون على الحكومات أن تعتمد سياسات واضحة وشفافة وعادلة في مجال الأراضي، تكون في متناول الجميع وتتيح النقل الشفاف والحصول العادل ونظماً سهلة الإدارة للتسجيل وإصدار سندات الملكية، فضلاً عن حقوق وراثية شفافة.
- 2- على الحكومات المضيفة الإقرار بحق مواطنيها إعطاء موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة في ما يخص الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في كسب عيشهم. وعلى الحكومات تعزيز وضمان حقوق الملايين من مستخدمي الأراضي الذين تُعتبر حيازتهم لهذه الأراضي في الوقت الراهن غير مؤكدة. ويشمل هؤلاء صغار المزارعين والرعاة والعمال في الزراعات المتنقلة والصيادين والشعوب الأصلية وسكان الغابات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حقوق النساء والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية في الحصول على الأراضي واستخدامها. ونظراً لتنوع السياقات، فثمة حاجة إلى نهج متعدد الأشكال لحيازة الأراضي يمزج بين الطرائق القانونية والإدارية المختلفة. وينبغي للحكومات استخلاص الدروس من النظم اللامركزية المنخفضة الكلفة لتسجيل الحقوق وإدارتها على مستوى الأسر والمجتمعات في آن معاً. ويتضمن ذلك جمع موارد مشتركة لما لها من أهمية لمواصلة الزراعة المختلطة واستمرار نظم كسب العيش الرعوية والأصلية في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض. ونظراً إلى تسارع وتيرة الاستثمار الواسع النطاق في الأراضي والقدرات المحدودة في العديد من الإدارات الحكومية، يعتبر تسجيل حقوق المجتمعات أمراً حيوياً لحماية سبل كسب العيش المرتبطة بالأمن الغذائي. وفي السياقات التي تتسم بانعدام المساواة في السيطرة على الأراضي أو ملكيتها، ينبغي اتباع سياسات لإعادة توزيع الأراضي (كإصلاح الأراضي أو إعادتها لأصحابها). وعلى الحكومات في إفريقيا إتباع الخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي التي وضعها الاتحاد الإفريقي والتي تهدف إلى تغيير التنمية الزراعية من خلال تعزيز حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي وتحسين حصول النساء على الأراضي وتخفيف القيود المفروضة على صفقات الأراضي. وينبغي إنشاء نُظم للتظلم وجبر الضرر على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك لحقوق الإنسان والبيئة. وثمة حاجة كذلك إلى نُظم قوية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وينبغي التنبه بشكل خاص إلى الأثر على المرأة في الزراعة بما أن حيازة المرأة على قطعة أرض، مهما كان صغرها، يعزز الأمن الغذائي والتغذوي للأسرة.

3- على الحكومات منح الأولوية للاستثمار في قطاع المزارع الصغيرة ونُظم الزراعة البديلة الجامعة من الناحية الاجتماعية والمستدامة بيئياً في آن معاً، باعتمادها المبادئ الايكولوجية الزراعية (انظر المرفق). وفي المناطق التي تشهد استثماراً واسع النطاق، ينبغي للحكومات المهتمة بتعزيز الاستثمار تشجيع نماذج الأعمال التي تلحظ التعاون مع المزارعين المحليين وخلق فرص العمل وليس فقط حيازة الأرض. ونظراً لخلل التوازن الكبير في الخبرات الذي غالباً ما تتسم به المفاوضات بخصوص صفقات الاستثمار الزراعي، فثمة حاجة إلى توفير مشورة قانونية ومالية وفنية للحكومات وللمجتمعات المحلية. ومن الخيارات الممكنة أن تتولى إدارة حيازة الأراضي التابعة للمنظمة إسداء المشورة القانونية. كما سيكون هناك حاجة للدعم في مجال دراسة مقترحات الاستثمار دراسة صارمة. وينبغي وضع نُظم صلبة تُخضع الاستئجار للامتنال لخطط الاستثمار وسياسات الأراضي القائمة. وينبغي أن تنص عقود الاستثمار بشكل دائم على بند يتيح للحكومة (نيابة عن المجتمعات المحلية) إلغاء اتفاقات وعقود الإيجار حين لا تمتثل للشروط المتفق عليها، أو حين لا تتوفر آليات كافية للتعويض.

دعم صوت المزارعين والمجتمع المدني

4- ثمة حاجة إلى تقديم الدعم لتمثيل المزارعين من خلال منظماتهم الخاصة، مع منح الأولوية للحركات الاجتماعية لفقراء الريف: صغار المزارعين والعمالون غير المالكين والنساء والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والرعاة وسكان الغابات. وينبغي كذلك منح المجال المؤسسي اللازم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى التي تدعم ممثلي فقراء الريف دعماً مباشراً. وتحتاج منظمات الحركة الاجتماعية لفقراء الريف ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى كسب المزيد من الثقل السياسي في هيئات صنع القرار الوطنية والدولية. كما تحتاج هذه المنظمات إلى سند قطري ودولي لضمان رقابة ومساءلة فعالة للعمليات الوطنية والدولية.

تحسين ممارسات الشركات

5- تقع على عاتق المستثمرين وشركات الأعمال مسؤولية قانونية لحماية حقوق الإنسان وعليها بذل العناية الواجبة لتفادي انتهاك حقوق الإنسان في دائرة نفوذها. كما يترتب على الشركات المستثمرة ضمان الوصول لسبل الانتصاف غير القضائية الملائمة، بما في ذلك آليات تظلم فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الدول واجب حماية التمتع بحقوق الإنسان من الانتهاكات التي تتسبب بها جهات فاعلة تخضع لولايتها القضائية وتنظيم شركات الأعمال على هذا الأساس؛ وعليها كذلك توفير وصول فعال إلى سبل الانتصاف القضائية في حال انتهاك المستثمرين لحقوق الإنسان. وعلى الدول التي تنتمي إليها شركات الأعمال والدول المستثمرة أو الدول الداعمة للاستثمار في دول أخرى ضمان أن تكون أعمالها تكفل احترام حقوق الإنسان وحمايتها في البلد المضيف وفقاً لمعايير ومواصفات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية المعمول بها.

6- وينبغي أن تعقد الدول مشاورات بنية حسنة مع المجتمعات المحلية قبل إطلاق أي خطة أو مشروع أو تدبير قد يؤثر على الأراضي أو الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها في كسب عيشها وفي أنشطتها الاجتماعية والثقافية.

وينبغي أن تقوم هذه المشاورات على مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وما يتصل بها من معايير، فضلاً عن القوانين العرفية وهياكل صنع القرار التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهل وصول جميع الأفراد المعنيين إلى هذه المشاورات بما يضمن بشكل خاص مشاركة النساء والشباب. ويتعين إجراء المشاورات في جو من الثقة التي تعزز الحوار البنّاء، ووفقاً لمعايير راسخة ومراقبة من قبل مراقبين مستقلين.

الحكومات المانحة

7- على المانحين مواءمة مبادراتهم الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل أكثر فعالية في مجال تعزيز الاستثمار الزراعي، لتحقيق نتائج إيجابية للمزارعين المحليين. وعلى سبيل المثال، يرى بعض المانحين أن تحسين الإنتاجية ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق أمران أساسيان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بينما يشجع المقرضون متعدّدو الأطراف ويمولون الاستثمار الداخل، بما في ذلك حيازات الأراضي الواسعة النطاق. ويتعين على المانحين كذلك ضمان تحقيق الوفاء بالتزامات مجموعة الثماني ومجموعة العشرين المتخذة في السنتين الأخيرتين بشأن زيادة دعم تمويل الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك دعم البنى التحتية العامة وتطوير سياسات تخلق بيئة تمكينية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، استناداً إلى الدلائل التي أظهرت أن أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على إثبات فعالية وتنافسية عاليتين في الأسواق العالمية، وأن تنمية المزارع الصغيرة أمر ممكن ومرغوب به نظراً لآثاره على الحد من الفقر.

8- وثمة حاجة إلى الدعم الدولي لتأمين زيادة واسعة النطاق في الأموال العامة المخصصة للبحث والتطوير في مجال الزراعة، مع التركيز على النهج الإيكولوجية الزراعية. وعلينا رفع تحديات جمّة إن أردنا تلبية الاحتياجات الغذائية لتسعة مليارات نسمة عام 2050 بشكل لا يتجاوز حدود المعمورة ويتيح معالجة آثار تغير المناخ وجعل استخدام الأراضي بالوعة فعّلية للكربون. ونظراً إلى الحاجة للحد من اتساع الزراعة في الغابات والمراعي، ينبغي التركيز بشكل خاص على ردم "الهوة في المردود"، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، دون إغفال تنامي الحاجة إلى الاستدامة الإيكولوجية. ويتطلب ذلك المزيد من التعزيز للقدرات في مجموعة من المهارات الرئيسية.

حكومات بلدان منشأ المستثمرين الدوليين

9- أخذاً في الاعتبار بأنه يقع على عاتق الدولة واجب حماية التمتع بحقوق الإنسان في الخارج من أي ضرر ينبع من أراضيها، كما تعبر عنها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في نظام الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، تقع على بلدان المنشأ مسؤولية ضمان أن تعمل شركاتها وفقاً لأعلى المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة البيئة. وعلى الدول أن تسن تشريعات تنص على امتثال مواطنيها العاملين في الخارج للمعايير الدولية المتعلقة

بحقوق الإنسان والبيئة، ووضع آلية يمكن من خلالها لسكان البلدان المضيفة للاستثمارات تحميل الشركة مسؤولية أعمالها.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

- 10- تطلب لجنة الأمن الغذائي العالمي من الحكومات رفع تقرير سنوي يتناول التدابير المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية (والداخلية) مع أوجه القلق المرتبطة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى الحد من ضغوط المضاربات على الأراضي، من قبيل الاستئجار المشروط بإثبات وجود خطة استثمار.
- 11- ونظراً للدور المهم الذي يلعبه توسع الوقود الحيوي في تسريع وتيرة الاستثمار في الأراضي، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تطلب من الحكومات إلغاء الأهداف المتعلقة بالوقود القائم على الأغذية، وإزالة الرسوم والتعريفات المفروضة على إنتاج الوقود الحيوي ومعالجته.
- 12- وبما أن العديد من الصفقات والاستثمارات حديثة العهد، وأن البنك الدولي يتوقع أن "الإقبال على الأراضي" لا يتجه نحو التراجع" (Deiniger et al, 2011)، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبعد إقرار خطوطها التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة للأراضي ومصائد الأسماك والغابات، ستسعى إلى إنشاء مرصد لحيازة الأراضي و"الحق في الغذاء" لدى المنظمة بهدف مراقبة عمليات الحصول على الأراضي وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، مع ضمان أن تؤدي الاستثمارات إلى خفض الجوع والفقر في المجتمعات والبلدان المضيفة.
- 13- على لجنة الأمن الغذائي العالمي تشجيع زيادة الدعم للمبادرات الإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الإفريقي لسياسات الأراضي، وذلك بهدف ربط هذه المبادرات بإصلاح السياسات الوطنية (من قبيل البرلمان الأفريقي والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان).
- 14- وينبغي خلال عملية التشاور التي ستستغرق 12 شهراً والتي ستجريها اللجنة بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، إيلاء الاهتمام لإيجاد أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يسهم الاستثمار بشكل أكثر فعالية في تعزيز الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وإشراك جميع الجهات المعنية.

المقدمة

يتناول هذا التقرير تداعيات الاستثمار الدولي الواسع النطاق في الأراضي على الأمن الغذائي في البلدان المضيفة. فاليوم، يعاني ما يقارب مليار نسمة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض من نقص الأغذية ومليار آخر يعاني من أشكال مختلفة من سوء التغذية، على الرغم من أن الإنتاج العالمي من الغذاء كافٍ. وواصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها منذ أواخر عام 2010، مما دفع المزيد من الناس إلى دائرة الفقر والجوع. وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض حيازة المستثمرين الدوليين ما بين 50 و80 مليون هكتار من الأراضي عبر الاستئجار أو الشراء. وكيف سيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في البلدان المضيفة والبلدان المستثمرة والبلدان الأخرى؟ وهل يمكن إيجاد "حلول مفيدة" للجميع تعود بفوائد معقولة للمستثمرين والحكومات المضيفة، وتلبي في الوقت نفسه احتياجات السكان المحليين؟ وتُظهر الأدلة الناجمة عن الحيازات الدولية الواسعة النطاق في الآونة الأخيرة القليل من هذه الحالات، بل إنها تبين وجود آثار ضارة على المجتمعات المحلية من حيث سبل كسب العيش والعمل والبيئة.

وفي حين أن الاستثمار الزراعي يمكن تنظيمه بطرق عدة، يركز هذا التقرير على الاستثمارات التي تخص الحيازات الطويلة الأمد للأراضي كالأستئجار أو الشراء، بهدف تحقيق إنتاج واسع النطاق كالمزارع. وفي حين تشير الدراسة إلى دور المواطنين الرئيسي في حيازة الأراضي، يشدد التقرير على الاستثمار الدولي. وتسلط الدراسة الضوء بشكل خاص على الأمن الغذائي في البلدان المضيفة لاستثمارات دولية واسعة النطاق في الأراضي، ولا سيما الآثار على سبل كسب عيش سكان الريف في المناطق المعنية بالاستثمار. ومن المسلم به كذلك أنه قد يكون هناك مسائل أخرى مطروحة تتعلق بالأمن الغذائي مثل سكان المدن في البلد المضيف أو سكان البلد المستثمر.

ويوضّح التقرير المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي والحق في الغذاء، التي تتسبب بها الاستثمارات الدولية في الأراضي التي تسعى إليها الحكومات سعياً حثيثاً في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وخلافاً لهذا التوجه، هناك عدد متنامٍ من الحكومات التي تحدّ من الاستثمارات الأجنبية في الأراضي، كبوليفيا التي سبق وأقدمت على هذه الخطوة. وأعلنت بلدان أخرى عن تحركات مماثلة، بما فيها البرازيل والأرجنتين وإكوادور.

ويستند التقرير إلى الأدلة المتوافرة مع وجود عاملين مقيدتين كبيرين. أولاً، توفر معظم المواد الجديدة في الأشهر القليلة الماضية، وخاصة على شكل وثائق غير رسمية². ونظراً لتوقيت هذا التقرير، لم يتسن الرجوع إلى هذه المواد إلا بشكل مختصر. ثانياً، وعلى الرغم من تنامي مجموعة الأدلة، يبقى العديد من الأسئلة العالقة، إذ أن البيانات الدقيقة المتعلقة بالجوانب المهمة كنطاق الاستثمارات في الأراضي وجغرافيتها ومعلمها وتأثيراتها لا تزال محدودة.

² بالإضافة إلى العديد من الدراسات الخاصة، هناك مجموعة أبحاث لها قيمة هامة في تحسين فهم هذه المسائل، تدعمها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ والأبحاث التي يوجهها المعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومنظمة الحبوب GRAIN، وشبكة المعلومات والعمل من أجل الغذاء أولاً، و الائتلاف الدولي للأراضي، من بين دراسات أخرى. وهناك كذلك التزام كبير في التحليل والسياسات من قبل مختلف فروع الحكومة الفرنسية، بما في ذلك من خلال لجنة الوكالة الفرنسية للتنمية التابعة لوزارة الخارجية الفنية المعنية بحيازة الأراضي والتنمية، والالتزام النشط من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء. ويتضمن تقرير منظمة أوكسفام بعنوان "تنمية مستقبل أفضل" (يونيو/حزيران 2011) رؤى قيّمة في هذا المجال. وتمكنت الأوساط الأكاديمية مؤخراً من مواكبة الدراسات حيث صدرت مجموعة أولى من 120 ورقة علمية قدمت في أكبر تجمع أكاديمي اجتماعي وعلمي معروف حتى اليوم بشأن هذه المسألة، عُقد في معهد الدراسات التنموية، في سوسكس والذي شاركت في تنظيمه مبادرات سياسات صفقات الأراضي (LDPI، <http://www.iss.nl/ldpi>) ومجلة *Journal of Peasant Studies*.

1- مستوى الاستثمار الدولي في الزراعة

1-1 كم من الأراضي يتم تناقلها؟

يلخص الجدول 1 التقارير الأخيرة الخاصة بالاستثمار الدولي في الأراضي. لكن ينبغي توخي الحذر في تفسير هذه الأرقام بما أنها أرقام تقديرية، تحسب بطريقة غير متسقة ويستثني بعضها المخصصات التي تقل عن 1 000 هكتار. وهذه الأرقام ليست شاملة، إذ أن التقديرات تشمل صفقات لا تزال قيد الإنجاز وليس هناك من تفرقة بين الأراضي المستأجرة والأراضي المشتراة. وترتكز هذه الأرقام على مزيج من البحوث والتقارير الإعلامية داخل البلدان. فالمصدر الأول يميل إلى خفض المساحات المعنية، بسبب صعوبة الحصول على معلومات الحكومات أو الشركات، في حين يميل المصدر الثاني إلى رفع المساحات المعنية، بما أن عدداً من صفقات الأراضي الكبيرة، وإن نُشرت في الصحف، لا تُبرم في آخر المطاف، وقد يكون بعضها قد أُبطل. وقد تشمل الأرقام حيازات داخلية للأراضي. أخيراً، وبما أن الصفقات يكتنفها الكثير من السرية ولا توجد حوافز للشفافية (Visser and Spoor، 2011)، فقد لا يكون ما نبحث فيه سوى رأس الجبل الجليدي. وبشكل عام، يعتبر ويلي (Wily) (2010) أن 3/2 في المائة من الصفقات الأخيرة المتعلقة بالأراضي تتم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفيما يتبين جلياً أن الكم المتناقل من الأراضي ليس مؤكداً، تتفق جميع المصادر على أن التوجه نحو الارتفاع الملحوظ وأنه قابل للاستمرار.

الجدول 1: الجرد المقدر للمناطق المعنية بالاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي

الطريقة	المصدر	الفترة الزمنية	المنطقة المغطاة	كمية الأراضي (هكتار)
جرد منهجي قائم على دراسات داخل البلد	Cotula et al. 2009	2009.2004	إثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي والسودان	2.5 مليون
جرد منهجي لتقارير إعلامية	Friis & Reenberg 2010	حتى أبريل/نيسان 2010	27 بلداً في إفريقيا	51 - 63 مليون
جرد منهجي قائم على دراسات داخل البلد	Görgen et al. 2009	حتى 2009	مالي، لاوس، كمبوديا	ما يقارب 1.5 مليون
جرد قائم على وسائل الإعلام والانترنت	Visser & Spoor 2011	2011.2006	كازاخستان، أوكرانيا، روسيا	أكثر من 3.5 مليون
جرد منهجي لتقارير إعلامية	Deiniger et al., 2011	2009.2004	81 بلداً	46.6 مليون
-	Wilkinson et al 2010	حتى 2008	البرازيل	4.3 مليون
زيارات ميدانية، وثائق حكومية	Baxtor, 2011	في نهاية 2010	مالي	545000
زيارات ميدانية، وثائق حكومية	Horne, 2011	2011-2008	إثيوبيا	3.6 مليون
-	IFPRI 2009	2009-2006	"البلدان الفقيرة"	20.15 مليون
جرد منهجي لتقارير إعلامية تم التحقق منها	الاتلاف الدولي للأراضي	منذ عام 2000	على الصعيد العالمي	أكثر من 80 مليون
تقديرات قائمة على تقارير إعلامية	v. Braun and Meinzen-Dick (2009)	منذ عام 2000	على الصعيد العالمي	ما يقارب 20.15 مليون هكتار
جرد قائم على وسائل الإعلام والانترنت	GRAIN 2008	2008-2007	على الصعيد العالمي	غير محدد

ويختلف السياق الذي تتم فيه هذه الاستثمارات في الأراضي اختلافاً كبيراً، من حيث النظم الزراعية المتبعة وقوة حقوق الملكية إزاء الأراضي والسياسة الحكومية. وتولى بعض المستثمرين إدارة مزارع تجارية كبيرة قائمة، مساهمين في تعزيز عدة حيازات وتحسين نظم الإدارة ومستثمرين في معدات جديدة. وفي هذه الحالات، لا يترتب على ذلك سوى نزوح محدود للسكان. لكن في حالات عديدة أخرى، يبحث المستثمرون عن أراضٍ يستخدمها عدد من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والسكان الأصليين. وغالباً ما تكون هذه الحيازات بمثابة تعدي كبير على حقوق هؤلاء وأمنهم الغذائي وسبل كسب عيشهم.

1-2 من يستثمر في الأراضي على الصعيد الدولي؟

تعود الحيازات الواسعة النطاق للأراضي إلى حقبة الاستعمار، حيث كان يحركها السعي الراسخ منذ زمن طويل إلى الحصول على الأراضي والموارد الإستراتيجية الأخرى. وفي السنوات الخمسين الأخيرة، شهدت الشركات المتعددة الجنسيات نمواً كبيراً ووسعت أنشطتها العالمية لتشمل إمدادات الغذاء وعلف الحيوانات والوقود الحيوي والخشب والمعادن (Weis 2010 و White and Dasgupta 2010).

وفي الحقبة الأخيرة، بدأت جهات دولية أخرى، بما فيها الحكومات وبعض شركات دول الخليج والصين وليبيا والهند وكوريا الجنوبية بحيازة الأراضي، وذلك استجابة للارتفاع الشديد في أسعار السلع في 2007 - 2008. لكن إنتاج المواد الغذائية ليس السبب الوحيد وراء هذه الصفقات. فالأراضي تباع كذلك لعدد كبير من المصالح المرتبطة بإنتاج الوقود الحيوي والمنتجات الحرجية والمعادن، الأمر الذي يزيد من طائفة الجهات القديمة والجديدة المعنية بالتهافت العالمي على الموارد.

1-2-1 الصفقات على مختلف المستويات

تتم صفقات الأراضي على مستويات متعددة، داخل الأقاليم وفيما بينها. وعلى سبيل المثال، عُلم أن رابطة جنوب أفريقيا للمزارعين التجاريين حازت عام 2010 على 200 000 هكتار من الأراضي في جمهورية الكونغو، وأنها تشارك في مفاوضات إضافية مع 22 حكومة إفريقية (Hall 2011)، وأن المزارعين البرازيليين زادوا حيازاتهم للأراضي في بوليفيا من 19 000 هكتار في فترة 1993-1994 (ما يعادل 8 في المائة من مجموع الأراضي المزروعة) إلى أكثر من 175 000 هكتار في فترة 2008-2009 (أي ما يعادل 25 في المائة من الأراضي المزروعة) (Mackey 2011؛ Urioste 2010)، ويشتري أصحاب المصالح في المملكة المتحدة أراضٍ في أوروبا الشرقية، بينما يتحوّل أصحاب المصالح الفيتناميون نحو لاوس (Kenney-Lazar 2011). وفي السنوات العشر الأخيرة، في أورغواي على سبيل المثال، اشترى المستثمرون الزراعيون من البلدان المجاورة مساحات كبيرة من الغابات، مما رفع نسبة الأراضي التي يمتلكها غير المواطنين من 9 في المائة في عام 2000 إلى 21 في المائة في عام 2009 (إحصاءات أورغواي، 2010). وتتم صفقات الأراضي كذلك على المستوى الداخلي، بمعزل عن الحكومات والشركات الأجنبية أو في شراكة معها، كما في إندونيسيا

(McCarthy *et al.* 2011) والبرازيل والهند (Levien 2011) وروسيا (Visser and Spoor 2011). ويشير الجرد الكمي الذي أجراه البنك الدولي (Deininger *et al.* 2011) والمعهد الدولي للبيئة والتنمية بالتعاون مع المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (Cotula *et al.* 2009) أن الحيازات من قبل المواطنين تخص في جزء كبير منها، وفي معظمها أحياناً، حيازة الأراضي.

1-2-2 مصالح شديدة الاختلاف

تنطوي الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي على نظام عالمي مركّب ومتشابك من المصالح. فقد تكون الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، دولية أو داخلية، إنتاجية أو تضريبية، فضلاً عن استثمارات الشركات أو الاستثمارات العامة واستثمارات المزارعين. ويشمل المستثمرون المباشرون الشركات التي تبحث عن أراضٍ لزراعة المواد الغذائية والعلف والوقود الحيوي (Gillon 2010، Franco *et al.* 2010، McMichael and Scoones 2010). أما المستثمرون غير المباشرين كمديري صناديق التعاقد ومجموعات الشركات العقارية وشركات التمويل والاستثمار، فيبحثون عن الأراضي لإضافتها إلى أصولهم في حافظة مالية أوسع. ومنذ بدء الأزمة المالية في فترة 2007-2008 التي سببتها إلى حد بعيد المضاربات في عدد من الأدوات المالية، ظهر القلق من أن يكون الاستثمار الدولي في الأراضي قد أضحى مجرد جزء إضافي في حافظات المؤسسات المالية. وتعني المضاربة في أي نوع من الأصول اكتسابه وتوقع ارتفاع قيمته بدلاً من التخطيط لاستثمار إنتاجي طويل الأجل.

وتشير الأدلة إلى أن العديد من صفقات الأراضي لم تستتبع باستثمارات إنتاجية، وأن 20 في المائة من الاستثمارات المعلنة يتبعها إنتاج زراعي فعلي على الأرض (Deininger *et al.* 2011). وقد تكون المضاربات أحد أسباب ذلك. لكنه يصعب تحديد كم من الاستثمارات الدولية في الأراضي تدخل في خانة الاستثمارات "التضريبية". ومن الأسباب الأخرى غير المضاربات: احتمال أن تزيد المشاورات مع السكان المتضررين من كلفة المشروع أو تأخير تنفيذه (Cotula 2011)؛ و"تسبب عدم وجود معاهدات استثمار ثنائية تضمن أصول المستثمرين وحقوقهم في إعادة الأرباح إلى بلدانهم... في تخريب (أو على الأقل في تأخير) العديد من الاتفاقات المبدئية لتخصيص مزارع في بلدان أخرى من المنطقة" (Hall 2011)؛ "تأخر الدول في نقل الأراضي وتحرير منح التمويل (Davis and Lahiff 2011)؛ "لم يتمكن معظم المستثمرين من إنجاز إجراءات الاستئجار. وكان بعض المستثمرين قد بدأ بهذه الإجراءات منذ أكثر من عامين. ويعزى طول مدة العملية إلى الصعوبة الميدانية في الحصول على مجموعات من الأراضي غير المستغلة تتراوح مساحتها ما بين 10 000 و30 000 هكتار، ولا سيما في السياق السياسي الراهن" (Andrianirina Ratsialonana *et al.* 2011). ونتيجة لهذه العوامل، وبموازاة آثار الأزمة المالية وما صاحبها من قيود مفروضة على القروض، يظهر الاندفاع على إبرام الصفقات بعض مؤشرات التراجع. وتعرض بعض الاستثمارات المعلنة إلى التأخير أو الإلغاء (Smaller and Mann 2009).

وغالباً ما تشترط الحكومات أن يتقدم المستثمرون بخطة عمل وأدلة على نيتهم في تنمية الأرض المكتسبة قبل الموافقة على منح الأرض. وقد يؤدي التخلف عن القيام بالاستثمارات المبينة في عقد الأرض إلى إبطال الصفقة وإمكانية استعادة الحكومة للأرض. لكنه غالباً ما يصعب مراقبة امتثال المستثمر لخطة الأعمال. وتفتقر الحكومات أيضاً إلى السلطة اللازمة والإرادة السياسية لممارسة هذه الرقابة.

1-2-3 الحكومات معنية بشكل رئيسي

إن الحكومات معنية بشكل رئيسي، إذ أن الدولة في العديد من البلدان المضيفة تدعي ملكية الأراضي أو تمتلكها أو تسيطر عليها. ونتيجة لذلك، فإن الوكالات الحكومية تؤدي دوراً رئيسياً في الاستثمارات الدولية في الأراضي. وتنخرط في هذا المجال مجموعة من الوكالات المختلفة كوكالات تشجيع الاستثمار ووزارات الزراعة والتخطيط والأراضي ومكتب رئيس الجمهورية والحكومة الإقليمية. وقد ينجم عن تعدد الوكالات المعنية بشؤون الأراضي نزاعات أو التباسات (Cotula 2011). وفي الكثير من الحالات، يمكن للحكومات إلغاء الحقوق المحلية بالأراضي من خلال حقها في استملاك الأراضي الخاصة لأغراض عامة (Deininger et al, 2011). وبذلت العديد من الحكومات (كتنزانيا وإثيوبيا وموزنبيق وكمبوديا) جهوداً استباقية لتحديد الأراضي "المتوفرة" التي يمكن تخصيصها للمستثمرين. وأنشأت معظم الحكومات وكالات معنية بتشجيع الاستثمار لتمهّد الطريق أمام الساعين لحيازة الأراضي وتشكّل "مركزاً وحيداً" لرؤوس الأموال الأجنبية. ففي كمبوديا مثلاً، أنشأت الحكومة امتيازات الأراضي الاقتصادية للمستثمرين، التي وصلت مساحتها الإجمالية إلى مليوني هكتار في فترة 1998-2010. وخصص معظم هذه الامتيازات لزراعة الاوكاليبتوس وقصب السكر ونخيل الزيت والمطاط، ويمتلك معظمها مستثمرون داخليون غالباً ما يكونوا على ارتباط برؤوس أموال خارجية.

وفي حين توفر الحكومات أراضٍ للمستثمرين الأجانب، فقد تسعى في الوقت عينه إلى الحد من حقوقهم. فعلى سبيل المثال، وافق إكوادور في عام 2009 على قانون حول السيادة على الأراضي والغذاء، يحمي المناطق من استخراج الموارد غير المتجددة ولا يشجع الزراعات ذات المحصول الواحد (Valle, 2010). ومنحت بوليفيا الشعوب الأصلية سندات ملكية جماعية لبعض الأراضي وحدّت من شراء أصحاب المصالح الأجنبية للأراضي، من خلال دستورها الذي أقرته عام 2006 (Urioste, 2010). وفرضت البرازيل كذلك قيوداً على جميع الاستثمارات الخارجية في المزارع حرصاً منها على الأمن الغذائي الداخلي (Sauer & Leite, 2011).

1-2-4 المستثمرون المحليون قد يكونوا أهم من المستثمرين الأجانب

على الرغم من أن هذه الدراسة تتناول الاستثمار الدولي في الأراضي، فهي لن تكتمل دون الإقرار بنسبة الصفقات الداخلية من الأراضي. ويتزايد القلق حيال حيازات الأراضي الداخلية والصعوبات التي تحول دون مكافحة هذه الصفقات. وعلى سبيل المثال، يؤثّق O'Brien (2011) مشاكل حيازات الأراضي من قبل النخب في كينيا وغياب

الإرادة السياسية لمعالجتها. وبيّن *Deining et al.* (2011) أن نسبة الصفقات الداخلية من الأراضي التي سجّلت في كل من نيجيريا وكمبوديا بلغت 97 في المائة و70 في المائة بالترتيب من مجموع الحيازات الواسعة النطاق المسجلة. لكن تجدر الإشارة إلى أن أهمية الجهات الداخلية المعنية قد تختلف بشكل جذري وفقاً للدول، إذ أن 7 في المائة فقط من حيازات الأراضي في ليبيريا هي حيازات داخلية. لكن هذه النخب الداخلية تكون عامة على صلة مباشرة أو غير مباشرة برؤوس الأموال الأجنبية، كما كان حال صفقتي الأراضي "بورسات وكامبونغ سبو" (Pursat و Kampong Speu) واسعتي النطاق في كمبوديا (برؤوس أموال تايلندية للصفقة الأولى وصينية للصفقة الثانية)، و صفقة الأراضي الواسعة النطاق لشركة سان ميغيل (San Miguel Corporation corporation) في الفلبين (التي ربطت برؤوس أموال ماليزية). وبموازاة ذلك، يسعى المستثمرون الأجانب حيث تُفرض قيود على حيازة الأجانب للأراضي، إلى إقامة شراكات مع المستثمرين الداخليين للالتفاف على هذه القيود.

وهذه الحيازات الداخلية للأراضي، مضافة إلى الاستثمارات الخارجية في الأراضي، تعمّق مشكلة تاريخية تتعلق بتوزيع الأراضي. وبيّن معامل دجيني في بلدان كالبرازيل، 0.86 (Sauer & Leite, 2011) وإكوادور، 0.80 (Valle 2010)، من بين بلدان كثيرة أخرى، بشكل واضح عملية تركيز الأراضي التاريخية. وستزيد الحالات الإضافية من الاستيلاء على الأراضي والنزوح التي تسببها الاستثمارات الواسعة النطاق للأراضي، من سوء شروط توزيع الأراضي الشائكة أصلاً في العديد من البلدان، ومن شأنها أن تجرّ المزيد من النزاعات والعنف.

1-2-5 الجهات الفاعلة المحلية

غالباً ما يشار في المناقشات الدولية إلى تداعيات حيازة الأراضي على "المجتمعات المحلية" و"السكان المحليين". لكن يكون هناك عادة تمييز كبير بين المصالح المحلية والثراء والسلطة والمركز والجنس (Bernstein 2010). فقد يعمل الزعماء التقليديون ورجال الأعمال المحليون والمسؤولون في حكومات المقاطعات، من بين جهات أخرى، كوسطاء في صفقات الأراضي، واضعين في أغلب الأوقات مصالحهم الشخصية قبل مصالح المجتمع. ومن الأمثلة عن ذلك الحالة التي وثّقها *Borras et al.* 2011 في موزامبيق.

2- ما هو الدافع إلى الاستثمار في الأراضي؟

ينجم الاستثمار المتنامي في الأراضي عن مزيج من الدوافع تشمل السياسات التي تفرض المزج الإلزامي للوقود الحيوي في قطاع النقل، والبحث عن مواد خام تتيح النمو الصناعي والتجاري السريع في العديد من الاقتصادات الوطنية، وسعي الحكومات إلى ضمان أمن بلدانها الغذائي في مواجهة تقلبات الأسعار، والسياسات التي تتطلب تخصيص مساحات واسعة باسم البيئة، ومصصلحة القطاع الخاص في توليد عائدات تجارية من إنتاج السلع.

1-2 الدوافع الكامنة وراء السياسات العامة

1-1-2 الحكومات تسعى لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها

تحتل مسألة المحافظة على الأمن الغذائي الوطني مكانة رئيسية على جدول أعمال معظم الحكومات، بما أن نقص المواد الغذائية له تداعيات مدمرة على شعوبها، ويهدد في الوقت عينه الاستقرار السياسي. وجر تقلب أسعار المواد الغذائية في السنوات الخمس الأخيرة طلباً على الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال استئجار وشراء أراضٍ خارج الحدود الوطنية. ويتوقع أن يستمر تقلب الأسعار وأن يزيد نظراً لتنامي الطلب وتغير المناخ والأحداث المتطرفة واهتمام قطاع الأموال الدولي المتزايد بأسواق السلع (انظر تقرير فريق خبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2011).

وتجهد بعض الدول لتلبية احتياجاتها عبر الاستثمار في قطاعها الزراعي الداخلي. وعلى سبيل المثال، في حين كانت المملكة العربية السعودية حتى زمن قريب مكتفية ذاتياً في إنتاج القمح بفضل توسيع الدعم والإنتاج الذي يستخدم المياه بكثافة، فقد استأنفت الاستيراد في عام 2007، وستتخلى عن إنتاج القمح بشكل تام بحلول عام 2016. وكان النضوب التدريجي للمياه الجوفية المحجوزة غير المتجددة في البلد السبب الرئيسي في هذا التحول. ولذلك فإن مبادرة الملك عبد العزيز الزراعية تشارك في الاستثمار في أراضٍ أجنبية لإنتاج الأغذية التي تحتاجها المملكة العربية السعودية (Woertz et al, 2008؛ Woertz, 2009). وعلى نحو مماثل، استأجرت ليبيا أراضٍ في أوكرانيا ومالي لإنتاج المواد الغذائية لشعبها.

وتتبع الصين أيضاً إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي تشمل استثمارات عامة ضخمة في الإنتاج الداخلي والبحث والتطوير في مجال الزراعة (Foresight 2010). لكن الحكومة تقرّ بأنه أضحى من الصعب الوفاء بالتزامها لتلبية 95 في المائة من احتياجاتها الغذائية من مصادر داخلية. ويعود هذا جزئياً إلى نمو الدخل وزيادة الطلب على اللحوم والسمك والفواكه. وفي الوقت نفسه يزداد الضغط على الأراضي والمياه بسبب تغير المناخ وتحويل الأراضي الزراعية لأغراض حضرية وتخصيص بعض الأراضي لإدارة مستجمعات المياه ومكافحة التآكل. ونتيجة لذلك، تدعم الحكومة الصينية استثمار الشركات الصينية في مساحات كبيرة من الأراضي خارج حدودها، لضمان الإمدادات من

الصويا ونخيل الزيت والمطاط والخشب، كما تفعل في البرازيل والأرجنتين وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبوديا ولاو وروسيا وكازاخستان وموزنبيق وتنزانيا وزامبيا والفلبين والكاميرون وسيراليون (Visser and Spoor، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011).

2-1-2 دوافع سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تمارس بعض المجموعات الإقليمية تأثيراً كبيراً على الاستثمار الدولي في الأراضي الزراعية. فعلى سبيل المثال، ينص توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالوقود الحيوي على ضرورة أن يكون 10 في المائة من الوقود المستخدم للنقل وقوداً حيوياً في عام 2020. ويؤدي هذا إلى تزايد الضغط لإنتاج المواد الأولية (نخيل الزيت وقصب السكر والجاتروفا) في أراضٍ من مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يترتب عليه تداعيات قوية على الأمن الغذائي. وأدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالوقود الحيوي، التي تمنح دعماً واسعاً للإنتاج المحلي من الذرة لتحويله إلى إيثانول، إلى ضغوط غير مباشرة على الأراضي في مناطق أخرى، بالإضافة إلى رفع أسعار الذرة عالمياً.

3-1-2 دور الاتحاد الإفريقي

ألزم برنامج الاتحاد الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لعام 2003 الدول الأعضاء باستثمار 10 في المائة من النفقات الحكومية في قطاع الزراعة. ولم يتوصل معظم البلدان حتى الآن إلى تحقيق هذا الهدف ويبحث العديد منها عن أموال دولية خاصة لرمد جزء من الهوة من خلال صفقات الأراضي. ويركز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بشكل خاص على زيادة الأراضي المروية (لا تتعدى 4 في المائة حالياً في إفريقيا). ويعرض بعض المستثمرين الدوليين توفير البنية التحتية اللازمة لذلك مقابل استئجار الأراضي أو شرائها. وعلى سبيل المثال، وفي حالة شراء ليبيا لـ 100 000 هكتار من الأراضي في مالي، بنت الحكومة الليبية قناة لنقل المياه إلى المنطقة التي ستزرع.

4-1-2 الحوافز التي توفرها السياسات في البلدان المضيفة وبلدان الموطن

يرغب العديد من الحكومات في البلدان ذات رؤوس الأموال النادرة، إلى جذب الاستثمارات الخاصة. ويقوم بعض هذه الحكومات بإنشاء "وكالات لتشجيع الاستثمار" ومراجعة قوانين الاستثمار. كما سعت هذه الحكومات إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار، كالتخليص الجمركي المعقد أو عدد الأيام اللازم لتأسيس شركة أعمال. ودعم كل من البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية إصلاح "مناخ الأعمال"، وهو ما فعله عدد من الجهات المانحة الثنائية. وتقوم الحكومات، في سعيها إلى التنافس لجذب المستثمرين، بتقديم شروط تفضيلية هامة للإعفاء من الضرائب لفترات طويلة، وتوفير مساحات كبيرة من الأراضي بكلفة زهيدة أو من دون كلفة، فضلاً عن بنود تحمي المستثمر من تغيير التشريعات في البلد المضيف. ويمكن للمستثمرين الاعتماد على قوة القانون الدولي للاستثمار ونظام التحكيم في حال نشوب نزاعات. ويشجع الكثير من حكومات البلدان الغنية برؤوس الأموال مستثمريها على توسيع أنشطتهم من خلال

دعم بعثات التجارة والاستثمار وتوفير الضمانات والتأمين، فضلاً عن الاستفادة من قروض المصارف الحكومية والدعم السياسي.

2-2 الاستثمار الدولي للقطاع الخاص

في حين يمكن للسياسات الحكومية أن تلعب دوراً رئيسياً في وضع حوافز للاستثمار في الخارج، احتل القطاع الخاص الصدارة في الاستثمارات في الأراضي. وفي دراسة أجريت في أربع بلدان إفريقية، بلغت نسبة الأراضي التي حازها القطاع الخاص (الداخلي والأجنبي) 90 في المائة من مجمل الأراضي بين عامي 2004 و2009، في حين بلغت الحيازات المباشرة من قبل الوكالات الحكومية 10 في المائة (Cotula and Vermeulen, 2009).

1-2-2 إنتاج الأغذية والعلف

تبيّن التوقعات أن الطلب في المستقبل على المواد الغذائية سيستلزم زيادة تصل إلى 70 في المائة بحلول عام 2050، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد سكان الأرض، وارتفاع الدخل والتوسع العمراني وتغير النظم الغذائية. وتنتج زراعة الحيازات الصغيرة في الوقت الحالي ما يقارب 70 بالمائة من المواد الغذائية لسكان العالم (ETC 2009) وتشكل عنصراً مهماً من عناصر سبل كسب عيش لما يقارب 60-80 في المائة من السكان في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي غياب الاستثمارات الواسعة النطاق في أنشطة قطاعي الصناعة والخدمات، سيشكل دعم قطاع مزدهر وقابل للحياة كقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة عنصراً رئيسياً لإيجاد الأغذية وفرص العمل والمداخيل في المستقبل المنظور.

ويزيد طلب المستهلك المتنامي على اللحوم ومنتجات الألبان من استخدام الأراضي لإنتاج العلف. ويستخدم ما يقارب ثلث الأراضي الصالحة للزراعة لإنتاج العلف الحيواني (Woods et al. 2010, FAO 2006)، ومن المتوقع أن تزيد كمية الحبوب ومساحة الأراضي المستخدمة لإنتاج اللحوم مع ارتفاع الدخل العالمي. وشهدت السنوات العشرين الماضية تزايداً كبيراً في إنتاج الصويا، يرجع إلى مستويات عالية من الاستثمار في البحث والتطوير وتنامي الإدماج الرأسي للصويا في الإنتاج والتجهيز. ويقع أكثر من ثلثي الزيادة في المساحة في البرازيل والأرجنتين، حيث يهيمن على الإنتاج أكبر أربع شركات زراعية (Sauer & Leite, 2011). وبموازاة ذلك، توسعت زراعة نخيل الزيت بشكل كبير في جنوب شرقي آسيا، حيث ازدادت المساحة المزروعة بأكثر من الضعف في إندونيسيا في السنوات العشر الأخيرة. ويجرّ النمو السريع للطلب في السوق العالمية عملية سريعة من حيازة الأراضي على شكل مجموعات موحدة من الأراضي. فالسعي إلى تحقيق وفورات الحجم، بالإضافة إلى خصائص المحاصيل، يشجعان المشاريع الكبيرة التي تضم 4 000 إلى 5 000 هكتار تحيط مطحنة كبيرة (Colchester 2011).

2-2-2 إنتاج الوقود الحيوي

يغذي الوقود الحيوي تنامي الطلب على الأراضي والمياه. وكان عدد المساحات المزروعة لإنتاج الوقود الحيوي يقدر بنحو 14 مليون هكتار عام 2006، أي ما يعادل 1 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. ويتوقع أن ترتفع هذه المساحة إلى 35-40 مليون هكتار بحلول عام 2030 (أي بين 2.5 و3.8 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة) (Cotula *et al.* 2008). ويعزى هذا الارتفاع الهائل إلى "نزوة النفط" وإلى افتراض أن الوقود الحيوي يخفف من انبعاثات غازات الدفيئة. واليوم يجعل ارتفاع أسعار النفط من إنتاج الوقود الحيوي في بعض المناطق مستداماً بشكل متزايد، حتى بدون دعم (McMichael and Scoones 2010).

وتختلف الاستثمارات الداخلية والأجنبية من منطقة إلى أخرى. ففي إفريقيا تُصدر معظم محاصيل الوقود الحيوي إلى الخارج للمعالجة، مما يعني أن القيمة المضافة المستفاد منها محلياً ضئيلة (van Gelder & German 2011). لكن الإنتاج الداخلي هو الذي يهيمن على الزراعة البرازيلية من قصب السكر المخصص لإنتاج الإيثانول (على الرغم من أن جزءاً كبيراً منه يعالج ويصدر (Wilkinson and Herrera 2010) كما في كولومبيا (نخيل الزيت).

لكن "الجيل الأول" من الوقود الحيوي لا يمكنه أن يحل محل الوقود الأحفوري حيث أن عائد الاستثمار من الوقود الحيوي من حيث الطاقة ضعيف، وحتى سلبي (EROI)، ناهيك عن المساحات الواسعة من الأراضي التي يتطلبها إنتاج كميات كبيرة (Martinez-Alier 2011).

وتجعل هذه المخرجات القليلة، فضلاً عن الضغوط القائمة على الأراضي الصالحة للزراعة من فورة الوقود الحيوي محركاً دولياً مهماً للاستثمارات الدولية في الأراضي. وهي تؤثر من خلال ذلك على استقرار أسواق المواد الغذائية الرئيسية، كما حصل حين حوّلت محاصيل الذرة المزروعة في حزام الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية من مواد غذائية إلى إيثانول (Gillon 2010). وسيساهم الوقود الحيوي في زيادة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العشرين سنة المقبلة.

ويقدر الاتحاد الأوروبي أنه يحتاج إلى 20-30 مليون هكتار من الأراضي لبلوغ هدف 10 في المائة من الاستهلاك من الوقود الحيوي بحلول 2020. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن 60 في المائة من إمداداته ستزرع خارج حدوده (Franco *et al.* 2010). وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن هناك حاجة لمساحة تتراوح بين 100 و650 مليون هكتار من الأراضي لتلبية نسبة الطلب على وقود النقل المتوقع أن تصل إلى ما بين 20 و30 في المائة في عام 2050 (Murphy *et al.* 2011). ويبلغ الإنتاج الإجمالي المزروع حالياً في الأراضي الصالحة للزراعة 1 600 مليون هكتار.

ويميل سوق الطاقة الحيوية إلى تشجيع المزارع الصناعية الكبيرة التي تتضمن مناولة وتجهيز فعاليتين للمحصول. وغالباً ما تكون هذه المزارع الصناعية الكبيرة شركات تسعى للاقتصاد في اليد العاملة (Li 2011)،

(McCarthy 2011). وتسببت الزراعات الصناعية الكبيرة في إزالة الغابات في الكثير من المناطق وبخسائر كبيرة في الكربون بسبب زراعة المستنقعات. وفي العديد من المناطق التي تقام فيها مزارع لإنتاج الوقود الحيوي، يخسر أصحاب الحيازات الصغيرة الأراضي وإمكانية الحصول على الموارد الحرجية (Ariza-Montobbio *et al.* 2010).

2-2-3 قطاع الأموال

يوفر قطاع الأموال القروض للزراعة، لكنه يتحول كذلك بشكل متزايد إلى مستثمر في الأراضي. وتأتي معظم الأموال اللازمة للاستثمار في مزارع نخيل الزيت في إندونيسيا وماليزيا من المصارف الأوروبية، لكن وتيرة جمع هذه الأموال من الشرق الأوسط والهند والصين آخذة في النمو (Colchester 2011). ويعتبر الاستثمار في الأراضي كوسيلة جيدة لتنويع حافظة الأصول ودرء خطر التضخم (Campanale, 2011). ويتوقع أن تكون العائدات منتظمة إلى حد ما وقابلة للتحسن مع الوقت، بما أن الأسعار النسبية للأراضي والسلع الزراعية مقدمة حسب التقديرات على الارتفاع في الأجل المتوسط والطويل. ويتم إنشاء صناديق للمزارع وصناديق للاستثمار الزراعي لضخ رؤوس الأموال الخاصة في قطاع الزراعة المتنامي الأرباح. وتعتبر أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا أفضل الخيارات للمستثمرين الساعين إلى الحفاظ على ثروتهم التنويع والتحوط ضد التضخم؛ في حين أن المستثمرين الساعين إلى عوائد عالية فيستثمرون في إفريقيا حيث أسعار الأراضي أقل بكثير، لكن الخطر يعتبر أكبر. وأظهر استطلاع أجري مؤخراً وتناول صناديق الاستثمار وصناديق رأس المال السهمي الخاص وقائمة من الشركات الزراعية الواسعة النطاق وجود 138 جهة لها استثمارات حول العالم (Campanale 2011). وإلى جانب صناديق الاستثمار هذه، توجد أيضاً طائفة من صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً والمنخرطة في برامج زراعية في إفريقيا كتلك المرتبطة بشبكة المستثمرين المؤثرين عالمياً. لكن لم يتضح بعد مدى إمكانية أن يتحول اهتمام المؤسسات الدولية المالية بالأراضي في السنوات القليلة الأخيرة إلى مشاريع ملموسة.

ويمكن دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والأراضي، بما في ذلك من قبل القطاع المالي، في مشاريع تنفذ مع مؤسسات متعددة الجهات للتنمية. وفي الأمريكيتين على سبيل المثال، تم بناء عدة ممرات بنى تحتية لجذب المستثمرين الدوليين وفتح أراضٍ جديدة (Safransky & Wolford, 2011). كما تشهد مناطق مختلفة من إفريقيا تطوير سلسلة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كمشروع الممرات الجنوبية في تنزانيا، الذي يهدف إلى توظيف الأموال العامة في الطرقات والأسواق والتخزين والاتصالات بغية تحقيق "الكتلة الحرجة" اللازمة لاستقدام مستويات أعلى من الاستثمار الخاص من أجل الزراعة.

وهناك مجموعة واسعة من العائدات المتوقعة من الأراضي كاستثمار مالي. وذكر (Cochet & Merlet 2011) دلائل متناقلة تشير إلى أنه سيكون "من شبه المستحيل الحصول على أكثر من 6 في المائة أو 7 في المائة من عوائد الاستثمار في مزرعة مثلى لإنتاج الحبوب أو فول الصويا من دون الشروط الاجتماعية والاقتصادية التسهيلية إلى أبعد حد التي يتسم بها "الاستيلاء على الأراضي في الوقت الراهن" (مقتبس من Combastet, 2010)؛ وأن المستثمرين

”يهدفون عادة إلى الحصول على عائد سنوي يتراوح بين 15 في المائة - 20 في المائة“ (مقتبس من Bourdoncle 2009 وCombastet 2010 وDromard 2010). ومن جهة أخرى تتحدث بعض الأدلة المتناقلة بواسطة عدد من المستثمرين في القطاع عن عائدات إجمالية تتراوح بين 20 في المائة - 30 في المائة سنوياً، وتشمل عنصراً مهماً من زيادة القيمة الرأسمالية للأصول من الأراضي (EmVest, 2011). وتقدر العائدات في عدد صغير من الأنشطة بما يتراوح ما بين 50-60 في المائة في مواقع يواجه فيها المستثمرون القليل من المنافسة (البنك الدولي 2011 (ب)).

3-2 الدوافع الإيكولوجية للاستثمارات الدولية في الأراضي

تزيد طائفة من الدوافع الإيكولوجية الاهتمام بالاستثمار الواسع النطاق للأراضي. وتشمل هذه الدوافع: الحصول على المياه؛ والجفاف والتدهور؛ وسياسات الوقود الحيوي (كما عُرض آنفاً)؛ وصون التنوع البيولوجي؛ وبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وغيره من برامج حبس الكربون.

1-3-2 شح المياه

يشكل شح المياه أحد الدوافع الرئيسية لتدفق الاستثمارات الدولية في الأراضي؛ وبالإضافة إلى ذلك يرى البعض أن المياه تشكل جدول الأعمال السري الذي يقف وراء صفقات حيازة الأراضي (انظر Smaller and Mann 2009، Woodhouse and Ganho 2011). وعليه، فقد يكون المستثمرون يسعون للسيطرة على الموارد المائية في دول تُعرف بغناها بفائض من المياه اليوم بدلاً من الأراضي (Smaller and Mann 2009). وقد أضحى ضمان حقوق المياه جزءاً حاسماً من عملية حيازة الأراضي (Smaller and Mann 2011).

وتعني أهمية المياه بالنسبة للإنتاج أن الحصول على الموارد المائية هو واحد من أبرز أهداف الساعين لحيازة الأراضي (Bues 2011، مقتبس من BMZ 2009). وهي مسألة حساسة بالنسبة لبلدان مثل الصين وبلدان الخليج حيث الموارد المائية محدودة بشكل خاص. وفي ما يخص صفقات الأراضي بشكل عام، فهناك القليل من الأدلة التي توثق الحقوق التي يكتسبها المستثمرون بخصوص المياه. لكن الأدلة المتوافرة تشير إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة قد يعانون بشكل كبير. وعلى سبيل المثال، أوضح Bues (2011) كيف تغير توزيع الحقوق المائية ضمن مشروع ري في إثيوبيا لصالح مشتري الأرض وضد مصلحة المزارعين المحليين، نظراً لقدرات المستثمر التفاوضية وموارده التي تفوق قدرات وموارد المزارعين المحليين.

ولن تختفي القضايا الخلافية بشأن المياه بل هي قابلة للتفاقم بسبب تغيرات المناخ. وسينجم عن ذلك دفع نحو الحاجة إلى الاستثمار وزيادته. ونتيجة لذلك، فإن الوعي بالقضايا المتعلقة بالمياه أمر ذو أهمية فائقة ولأن اكتساب الحقوق المائية مسألة رئيسية في مشاريع الاستثمار، فهي ستؤثر بشكل متفاوت على إدارة المياه بالنسبة للعديد من

السكان قبل تنفيذ المشاريع وبعده. ويتجلى ذلك في واحدة من أهم صفقات الأراضي والمياه في موزامبيق (Borras *et al.* 2011). وهكذا فإن التفاوض على الحقوق المائية مسألة ذات أهمية حيوية خلال التفاوض على العقود.

2-3-2 الجفاف

وشكل الجفاف على الدوام محركاً للاستثمار الأجنبي في المزارع. وعلى سبيل المثال، فقد دفع الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل الغربي لإفريقيا بالملايين من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة نحو الجنوب في البلدان الساحلية مثل غانا وكوت ديفوار. وفي عام 2000، كان ثلث سكان كوت ديفوار من غير المواطنين المولودين في كوت ديفوار. وأدى هذه التدفق الهائل من المزارعين إلى توسع كبير في إنتاج الكاكاو والبن في معظم مناطق وسط وجنوب كوت ديفوار، مما أتاح لها التحول إلى أكبر منتج لهاتين السلعتين في العالم، وأدى هذا في الوقت ذاته عن نشوب الكثير من النزاعات. وتعاني مناطق أخرى من انخفاض نسبة الأمطار وتدني توفر المياه الجوفية، كما في البنجاب وسورية، الأمر الذي قد يسرع من الحاجة إلى البحث في أماكن أخرى عن إمدادات غذائية أكثر استقراراً. وأدى الجفاف في الصين إلى التصحر وإهمال الأراضي في الشمال الغربي، مما دفع بالمزارعين إلى التطلع إلى ما بعد الحدود في روسيا وكازاخستان المجاورتين. ومن المتوقع أن تدفع تغيرات الأنماط الحرارية والمطرية الناجمة عن تغير المناخ بالعديد من قطاعات كبار وصغار المزارعين إلى البلدان المجاورة.

3-3-2 سياسات الصون

نجم عن سياسات الصون ضغوط كبيرة من أجل وضع مساحات من الأراضي تحت درجات مختلفة من الحماية. ويصف بعض النقاد ذلك "بالاستيلاء على الأراضي والمياه باسم البيئة"، أو "بطريقة جديدة للاستيلاء على الطبيعة" (تقارير Fairhead و Leach و Scoones المقبل). وفي حين تصل نسبة الأراضي الخاضعة لشكل من أشكال الحماية في العالم إلى 12 في المائة، تُقدر نسبة الأراضي الخاضعة لشكل من أشكال الحماية في بلدان كتنزانيا إلى 23 في المائة، الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى قطع سبل كسب عيش السكان المحليين، أو حتى إلى تجريدهم من أراضيهم والتسبب في نزوحهم (Peluso and Lund, 2011؛ Kelley 2011؛ Corson 2011). وبشكل عام ظهرت دواعي قلق إزاء السلطة التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية لشراء أراضٍ يعتمد أصحاب الحيازات الصغيرة عليها لوضعها تحت الحماية.

4-3-2 الغابات

وشكلت الزراعة الحرجية في السنوات العشرين الأخيرة محركاً مهماً لتوسع الأراضي، مع تنام واسع النطاق في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ومن المتوقع أن يتواصل هذا التوسع بنفس الوتيرة السابقة، مما سيؤدي إلى اقتصار مساحات كبيرة على محصول واحد. وتطرح خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة

الغابات وتدهورها كذلك أخطاراً محتملة على الحقوق المحلية في الأراضي وسبل كسب العيش (Larson *et al.* 2011)؛
Osborne 2011؛ Westholm *et al.*, 2011؛ Corbera *et al.* 2007). وفي حين أخذت قدرة الغابات الاستوائية على
التخفيف من حدة تغير المناخ في العالم الحيز الأكبر من النقاش، يتوقف احتمال أن تعود برامج خفض الانبعاثات
الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بالفائدة على المجتمعات الحرجية أو أن تتسبب في تهмиشها على الترتيبات
المحلية والوطنية وعلى مدى اعتراف هذه الخطط بحقوق المجتمعات التي تعتمد على الغابات وحيازتها لها
(Sunderlin *et al.* 2009، Cotula and Mayers, 2009، Larson *et al.*, 2011).

3- الاستخدام القائم للموارد الطبيعية وحيازتها والتوجهات

1-3 الأنماط الحالية لاستخدام الأراضي

ازداد الإنتاج العالمي من الأغذية بنسبة 225 في المائة بين عامي 1960 و2005. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع السريع في غلات المحاصيل نتيجة وجود بذور جديدة، وإدارة محسنة للمياه وحماية المغذيات والنباتات. وفي الفترة نفسها، لم يزداد استخدام الأراضي إلا بنسبة 13 في المائة أو ما يعادل 200 مليون هكتار تقريباً على المستوى العالمي، مع وجود تباينات إقليمية كبيرة، كما نرى في الرسم 1. وانخفض استخدام الأراضي الصالحة للزراعة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، في حين خصص المزيد من الأراضي للإنتاج في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا. كما سجل انخفاض كبير في استخدام الأراضي الصالحة للزراعة في الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، عقب سقوط جدار برلين عام 1989 وتوقيف المزارع الحكومية (Spoor 2009). ويعزى التراجع في أوروبا بشكل جزئي إلى وقف استخدام بعض الأراضي لأسباب بيئية، وهو ما يؤدي إلى نقل إنتاج المحاصيل إلى أجزاء أخرى من العالم. كما استغنت الصين عن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المرتفعة من أجل إعادة الحراثة وحماية مستجمعات المياه، ناقلة الضغط إلى المناطق المجاورة.

الرسم 1: التغيرات في الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة خلال العقود الأربعة الماضية

الاراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة

أفريقيا
أمريكا الوسطى و البحر الكاريبي
شرق وجنوب شرق آسيا والصين واليابان
أوروبا الشرقية
الاتحاد الأوروبي 15
أمريكا الشمالية
أوسيتيا
أمريكا الشمالية
آسيا الجنوبية
الاتحاد السوفييتي سابقاً
العالم
المؤشر 100

النسبة المئوية للتغير (1961 = 100)

السنة

المصدر: Bindraban et al. 2009 بيانات مستخلصة من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (منظمة الأغذية والزراعة 2007، 2011)

ونجمت الزيادة الإجمالية في الأراضي الزراعية بشكل أساسي عن التوسع داخل الغابات (Gibbs, 2010). ويحدث هذا على وجه الخصوص في البرازيل وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسينجم توسع المساحات المزروعة كذلك من الأراضي الحرجية، فضلاً عن المساحات التي تستخدم حالياً للرعي.

2-3 توقعات الاستخدام المستقبلي للأراضي

يدور جدل كبير حول مدى توافر إمكانية استخدام المزيد من الأراضي الجديدة للإنتاج وكلفتها، مقارنة بزيادة الغلات في المزارع الموجودة. ومع توقع زيادة الاحتياجات من الأغذية وتواصل الضغط على الموارد النادرة، قيّم عدد من المسوح احتمالات توسع الأراضي وحدد المناطق التي يرجح أن يحصل فيها ذلك. وتقوم هذه المسوح عادة على تقييم احتمالية الإنتاج البيولوجية الفيزيائية. ومن الناحية النظرية، يمكن للنباتات أن تنمو في أي مكان تسمح فيه درجات الحرارة بذلك ويمكن للتربة أن توفر المياه والمغذيات الكافية لنمو النبتة. وإن أخذنا الكرة الأرضية بأكملها، يمكن استخدام مساحة قصوى تصل إلى 7 مليارات هكتار لمختلف أشكال النبات (WRR, 1995)، لكن في حال استخدام كل هذه المساحة لزراعة المحاصيل، سيأتي ذلك على حساب جميع أراضي الغابات والسافانا. وقدّر التقييم الذي أجراه المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (2011) المساحة العالمية من الأراضي القابلة للزراعة البعلية بـ 3 651 مليون هكتار، يستخدم أقل من نصفها للزراعة في الوقت الحالي (1 528 مليون هكتار، للفترة 2003-2008، المصدر منظمة الأغذية والزراعة، 2001). وتشير تقديرات Deining et al. (2011) أن هناك ما لا يقل عن 445 مليون هكتار وما لا يزيد عن 1.7 مليار هكتار من الأراضي المتوافرة حول العالم. وهذه الأرقام أقل من تلك التي قدمها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية لأن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار قرب البنية التحتية الخاصة بالنقل عند تقييمه لقابلية الأراضي للزراعة.

وتشير هذه الأرقام بشكل عام إلى أن كمية الأراضي الممكن أن تكون متوفرة تتوقف على مساحة الغابات وأراضي الرعي التي يمكن تحويلها إلى الإنتاج الزراعي ومستوى الكلفة التي يتطلبها إنشاء البنية التحتية (الرعي، النقل، التخزين) لجعل المناطق النائية والخفيفة النوعية أراضٍ منتجة.

لكن ثمة تباينات كبيرة حسب المناطق. ويعتبر المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية أن إمكانات الزراعة البعلية قد استنفدت بشكل شبه كامل أو تمّ تجاوزها في بعض المناطق، مثل غرب ووسط آسيا وأمريكا الوسطى. وتفتقر منطقة جنوب وشرق آسيا للموارد الكافية من الأراضي والموارد المائية لكي تكون مكتفية ذاتياً اليوم، إن لم نتحدث عن إطعام عدد السكان الذي سيتزايد خلال عشرين عاماً. وفي المقابل، تفوق إمكانات الإنتاج الإيكولوجي الزراعي في أمريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي سابقاً وأستراليا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، احتياجات هذه المناطق الفعلية. وتعتبر القارة الإفريقية كذلك قابلة لتوسيع الأراضي الزراعية بشكل كبير. لكنه يتعين الإقرار بأن توسيع الأراضي الزراعية سيكون على حساب أراضي الرعي والغابات وسيجرّ آثاراً اجتماعية وبيئية.

وينبغي كذلك أخذ أثر تغير المناخ بعين الاعتبار لدى تقييم إمكانيات الإنتاج المقبلة، نظراً إلى أن ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الأمطار سيؤثر على مختلف المناطق الزراعية بطرق مختلفة³. وعلى سبيل المثال، فقد يجلب ارتفاع درجات الحرارة ظروفاً أفضل لنمو النباتات في بلدان مثل كندا وروسيا، بينما يتوقع أن تؤدي زيادة الجفاف إلى خفض غلات المحاصيل في شمال إفريقيا والنظم الزراعية في إفريقيا الجنوبية (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2007). وسيكون لهذه التغيرات في ظروف النمو تداعيات واسعة النطاق على أنماط التجارة.

ويمكن التخفيف من الضغط إزاء استخدام المزيد من الأراضي في الزراعة بزيادة غلة المحاصيل بالهكتار. وتعرف " الفجوة المحصولية" عادة بالفارق بين الإنتاجية المحققة وأفضل ما يمكن تحقيقه عبر استخدام الموارد الحالية وممارسات الإدارة (Foresight 2011a). وقد تكون الفجوة المحصولية كبيرة نسبياً، فالمحاصيل الحالية من الذرة ونخيل الزيت وفول الصويا وقصب السكر في إفريقيا تُقدَّر بما يساوي 20 في المائة، و32 في المائة، و32 في المائة، و54 في المائة بالترتيب من الغلة الممكنة تحقيقها (Foresight 2011b). وسيكون التقدم المحرز في سد الفجوة المحصولية أمراً مهماً لتلبية احتياجات العالم المستقبلية من الأغذية وخفض الحاجة إلى تحويل المزيد من الأراضي إلى أراضٍ زراعية. ويرى *Smith et al.* (2010) أنه لو لم يتم تحقيق زيادة المحاصيل في الأربعين أو الخمسين سنة الماضية، لكانت ستظهر حاجة إلى المزيد من الأراضي لتأمين احتياجات سكان العالم الحاليين. وستزداد أهمية سد الفجوة المحصولية، بما أن الأراضي التي يتم تحويلها للإنتاج أصبحت هامشية أكثر من ذي قبل (Smith et al. 2010).

وعلى الرغم من أن الفجوات المحصولية موجودة في جميع البلدان، فهي أكثر رواجاً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لأسباب مختلفة، منها صعوبة الوصول إلى المدخلات وضعف البنية التحتية. ويمكن لأربع فئات من التدخل المساعدة في سد الفجوة المحصولية وهي: زيادة الإنتاجية من خلال تنشيط خدمات الإرشاد الزراعي؛ وتحسين عمل الأسواق وتيسير الوصول إليها؛ وتعزيز حقوق المنتجين والمجتمعات المحلية بالأراضي والموارد الطبيعية؛ والاستثمار في البنية التحتية المادية بغية تيسير الوصول إلى الأسواق والاستثمار في الاقتصادات الريفية. وينبغي لمعالجة الفجوات المحصولية إتباع نهج جامعة اجتماعياً وعادلة ومستدامة بيئياً (Altieri and Toledo 2011)، (Rosset et al. 2011).

وإن أية محاولة لسد الفجوة المحصولية لتلبية الطلب المتزايد ينبغي أن تقترن بتدابير مهمة أخرى للحد من إهدار الأغذية. ويشمل ذلك إهدار الأغذية في سلسلة إنتاج الطعام وفي الاستهلاك. وعلى الرغم من تعذر تحديد كمية الأغذية المهدرة في العالم بشكل كلي وأكد، فمما لا شك فيه أن الكمية كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة كلية تتراوح بين 30 و50 في المائة من الأغذية المنتجة تهدر في مراحل مختلفة، قبل وصولها إلى المستهلك وبعده (Foresight 2011a). بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اعتبار زيادة الإنتاجية كالحل الوحيد إذ ينبغي أن تصحبها تدابير

³ سيعد فريق الخبراء رفيع المستوى تقريراً بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي نزولاً عند طلب لجنة الأمن الغذائي على أن يجهز في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012.

أخرى كالبحوث والجهود العامة الرامية إلى تغيير نظم تغذيتنا برمتها من أجل إنتاج أغذية صحية ومعالجة تكاثر البدانة (مشاكل صحية)، من بين مشاكل أخرى ترتبط على نحو مباشر بالطلب على الأغذية والاستهلاك.

3-3 حدود نهج المسح البيولوجي الفيزيائي

من المهم، على الصعيد العالمي، معرفة متى يتعين زيادة الإنتاج الزراعي، إن كان من خلال توسيع الأراضي أو من خلال زيادة المحاصيل. ويعطي المسح البيولوجي الفيزيائي لمتطلبات الاستخدام المحتمل للأراضي مجموعة من النتائج تقوم على افتراضات تتناول مثلاً العادات الغذائية (كمية استهلاك اللحوم الحمراء مثلاً)، أو ما إذا كانت أهداف الاتحاد الأوروبي لعام 2020 بشأن الوقود الحيوي قد تحققت، أو ما إذا كانت البحوث ستحقق المزيد من المحاصيل بالهكتار الواحد، أو ما إذا كان يمكن القضاء على الهدر.

لكن في حين تظهر هذه الاستطلاعات الإمكانيات البيولوجية الفيزيائية، فهي تنطوي على أوجه قصور كبيرة. فلا يمكن لصور السواتل والصور الجوية أن تُظهر العناصر غير المرئية اللازمة لفهم كيفية استخدام الأراضي، ولا حقوق مختلف مستخدمي الأراضي ولا العلاقات الاجتماعية القائمة على الأراضي. وتطرح نظم تسجيل العقارات في العديد من البلدان إشكاليات جمة، مما يجعل السجلات الرسمية للدولة والحقيقة الفعلية لا تتطابقان. بالإضافة إلى ذلك، فقد يكون عدد كبير من أصحاب الحيازات الصغيرة لم يقم بتسجيل حقه بالمزارع والمشاع التي تعتمد عليها سبل كسب عيشهم.

وغالبا ما يُجزم بأن الكثير من الأراضي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تزال "متوفرة"، ما يعني الكثير من الأراضي غير المستخدمة. لكنه من النادر إيجاد أراضٍ قيمة غير مستخدمة بطريقة أو بأخرى أو لا تؤدي خدمات بيئية مهمة. وعليه، فإن أي استحواذ على أرض تعتبر "متوفرة" سيترتب عليه كلفة، إما على مستخدم الأرض الفعلي أو من خلال فقدان الخدمات البيئية.

وهكذا، فحين خصصت موزامبيق 30 000 هكتار في ولاية غازا لمشروع زراعي لإنتاج الإيثانول من قصب السكر ProCana (Borras et al. 2011)، وحين خصصت الحكومة الكمبودية 20 000 هكتار لزراعة قصب السكر في كامبونج سبو، وحين خصصت حكومة الفلبين مليون هكتار من الأراضي للشراكة بين شركتي San Miguel و Kuok company، كان يفترض أن هذه الأراضي شاغرة وهامشية وغير صالحة ومتوفرة. وأظهرت الدراسات اللاحقة أن ذلك مخالف للحقيقة: فهذه المساحات كانت تقطنها المجتمعات المحلية وتستخدمها للإنتاج.

4-3 قضايا حيازة الأراضي والتوجهات

إن الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي وحالات الاستيلاء على الأراضي والنزوح تحصل في ظل مختلف أنواع نظم ملكية الأراضي. ولهذا يجدر إلقاء نظرة عامة سريعة على مختلف تدابير ملكية الأراضي وخصائصها. وتصف حيازة الأراضي طبيعة الحقوق والمصالح المتعلقة بمختلف فئات الأراضي وكيفية نشوئها أو تحديدها، وتخصيصها والتمتع بها (خطوط الاتحاد الإفريقي التوجيهية بشأن سياسات الأراضي). وهناك أشكال مختلفة جداً من نظم الحيازة، تتوقف على تاريخ المنطقة المعنية وسياساتها وتنميتها الاقتصادية. وهكذا، فعلى سبيل المثال، تشمل نظم حيازة الأراضي، في العديد من البلدان الخاضعة لقانون الاستعمار، سلسلة من القوانين والمدونات التنظيمية المكتوبة، فضلاً عن مجموعة من الممارسات العرفية التي تنظم الإدارة اليومية للأراضي الريفية. وي طرح هذا المزيج من نظم الحيازة صعوبات ترجع إلى تعددية القواعد والسلطات التي تمتلك صلاحيات تخصيص الأراضي وحل النزاعات. فعلى سبيل المثال، تتنافس وزارات الأراضي والزراعة مع وزارات الحكومات المحلية وزعماء القرى على ضبط الحصول على هذا المورد ذات القيمة المتنامية وتخصيصها. ونادراً ما يكون للسكان المحليين إلمام بالنظام القانوني أو بكيفية المطالبة بجبر الأضرار في حال التنزع على الحقوق. وتولد هذه الفجوة بين الحقوق القانونية والواقعية فراغاً تسعى من خلاله جهات قوية تثببت الحقوق والمطالبة بأراضي أشخاص آخرين (Wily 2010، Lavigne et al.، وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية، فرنسا 2010). ولكن حتى في الأماكن التي تعرف درجات عالية من الإلمام بالقوانين المتعلقة بحقوق الأراضي وسياسات متقدمة في مجال الأراضي، ليس هناك ضمانات تلقائية لحصول السكان على الأراضي وتحكمهم بها. ويتجلى هذا الأمر خصوصاً في الأماكن التي تعرف درجات عالية من انعدام المساواة في ملكية الأراضي والتحكم بها، كالبرازيل وكولومبيا والفلبين وجنوب إفريقيا. وتصاغ القوانين والسياسات المتعلقة بالأراضي وتُقر لكنها غالباً ما تبقى حبراً على ورق ولا تنفذ بشكل فعلي (Houtzager and Franco 2003، Franco 2008).

وتبقى سندات الملكية المطلقة للأرض نادرة في معظم نظم الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة. فلنأخذ مثال مجموعة مزارع في منطقة الساحل الغربي في إفريقيا، تزرعها أسرة لسنوات عديدة ثم تتركها لترتاح. وقد يستفيد رعاة الماشية من هذه الأراضي لتترك الماشية لرعي جذامة الزرع بعد الحصاد، والنساء لجمع الفاكهة وحطب الوقود، والمسنين لإنشاء مخازن للحبوب. وبعد بضع سنوات من الإراحة، يمكن للأسرة السماح لنسائها بزرع جزء من الأرض للاحتياجات الخاصة، ثم نقل الأرض إلى عائلة مهاجرة وصلت حديثاً وتبحث عن أرض. ولا يحق لهذه الأخيرة زراعة الأشجار أو إجراء تحسينات دائمة على الأرض، إن كان ذلك سيوفر أساساً للمطالبة بملكية الأرض. وتعتمد معظم المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى المزارع، على مجموعة من الموارد المشتركة المجمع كالمراعي والأراضي الحرجية والأراضي الرطبة. وهذه الموارد التي تُدار بشكل جماعي، موارد حيوية للمواشي والمواد الغذائية والصيد وغيرها من الأنشطة التي تعود بمنافع هامة لأشد أفراد المجتمع فقراً، كالأشخاص الذين لا يمتلكون سوى أراض صغيرة والنساء والمهاجرين الواصلين ومجموعات الرعاة. وللمراعي الجماعية أهمية حاسمة بالنسبة لنظم الزراعة المختلطة التي توفر فيها الأبقار والأغنام والماعز مجموعة فوائد تشمل الجر والروث والحليب واللحوم وأصلاً مؤمنة.

وخلالاً للعديد من البلدان المتقدمة، فإن معظم الأراضي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض تبقى من دون سندات رسمية ومكتوبة يمكن من خلالها لمستخدم الأرض أن يحصل على الاعتراف بحقه/حقها وبدعم الحكومة لهذا الحق. وغالباً ما يقتصر وجود السندات على المدن الكبيرة والمزارع التي تشكل جزءاً من مشاريع كبيرة كبرامج الري. وبما أن الحكومة هي المالك الأساسي لحقوق الأراضي والغابات والمياه والمعادن، يمكن بسهولة إخراج السكان المحليين الذين يستخدمون هذه الموارد مقابل تعويض ضئيل أو من دون تعويض (حتى وإن كانت حيازة حقوق رسمية معترف بها من قبل الحكومة لا تمنح ضمانات مطلقة بعدم الاستيلاء على الأراضي). وينص قانون الدولة عادة على حق السكان بالمطالبة بقيمة المحاصيل الزراعية والأشجار المفيدة والهياكل الدائمة كالمزبل مثلاً. لكن نادراً ما تؤخذ قيمة الأرض الفعلية بالحسبان حين يطرد السكان لفسح المجال أمام مشاريع كبيرة من البنى التحتية كبناء سد أو للتوسع الحضري.

وفي السنوات الأخيرة، راجع العديد من الحكومات سياسات الأراضي، بما في ذلك إدارة نظم حيازة الأراضي (Wily 2010). وتضمنت المراجعات تعديلات دستورية تتعلق بالنساء وحقوق الملكية، فضلاً عن برامج تهدف إلى تسجيل حقوق الأراضي. وفي بعض الحالات، تمت مراجعة قوانين الأراضي لضمان اعتراف أفضل بالحقوق العرفية والسلطات المعنية بالأراضي المحلية (القرى أو زعماء العشائر)، فضلاً عن توفير حقوق أوسع للموارد المملوكة بشكل جماعي، وللسكان الأصليين والنساء. وفي حين أحدثت الإصلاحات الكثير من التحسينات، فهي اليوم موضع شكوك بفعل تسارع الطلب على الأراضي من قبل المستثمرين الأجانب والداخليين (Wily 2010؛ Daniel and Mita 2009؛ Andriani et al, 2010؛ German et al, 2011؛ Lavers, 2011؛ Maughan, 2011؛ Nonfodji, 2011؛ Wily, 2011). كذلك، فإن الأراضي التي كان يعاد توزيعها بموجب إصلاح الأراضي، تتعرض اليوم للاستيلاء بفعل موجات حيازات الأراضي الواسعة النطاق في بلدان مختلفة.

1-4-3 حقوق التسجيل

يُنفذ عدد من برامج التسجيل ومنح سندات الملكية في بلدان مثل كمبوديا وغانا وإثيوبيا وموزامبيق. ويقدر البعض أن تؤدي السندات الرسمية إلى استثمارات أكبر في المناطق الريفية لأن السندات الواضحة توفر الوسائل اللازمة للحصول على القروض عن طريق استخدام شهادات ملكية الأراضي (De Soto 2000)، على الرغم من أن البحوث القائمة على التجربة أظهرت في العديد من الحالات أن الأمور لم تسر كما كان متوقعاً (Nyamu-Musembi 2007)، على سبيل المثال). فقد واجهت خطط إصدار السندات الرسمية ملكية الأراضي عدداً من المشاكل، من بينها طول العملية وكلفتها وخطر ظهور مطالبات مزورة (Djiré 2007). ونتيجة لذلك، دعم عدد من الحكومات والجهات المانحة عملية أقل صرامة لتسجيل حقوق العائلات والحقوق الجماعية مع الاكتفاء برسم خرائط الأراضي وإصدار شهادات. ويرى ويلي (Wily) أن تسجيل المطالبات أمر حيوي لتأمين الحقوق المحلية، ولا سيما بسبب تنامي التنافس على الأراضي (2010). ومن شأن حيازة صاحب الأرض على أي شكل من الوثائق الخطية أن تضعه في موقع أقوى خلال التفاوض مع الحكومة أو المستثمرين. لكن إضفاء الطابع الرسمي للحقوق يمكن أن يسهل فقدان البعض لأراضيهم وتستنني مجموعات الفقراء وتبسط تعدد المطالبات والمصالح المتعلقة بالأرض، وتكون جائرة بحق النساء والرعاة والمهاجرين الذين

يمكن أن يكونوا معتمدين على حقوق ثانوية للحصول على الأصول. كما تم التعبير عن القلق من أن يؤدي تسليم سندات رسمية إلى تسريع وتيرة انعدام ملكية الأراضي بما أن المزارعين الأكثر فقراً قد يضطروا إلى بيع أراضيهم بعد حصاد سيء، الأمر الذي سيؤدي إلى تركّز الأراضي بين أيدي الفئات الغنية من المجتمع. ورُصد قلق مشابه في اندونيسيا حيث جعل رسم الخرائط الأراضي أكثر عرضة للنقل إلى المستثمرين (انظر على سبيل المثال، Hall, Hirsch and Li 2011)، في حين سهّلت العملية الشاملة لرسم الخرائط وتسجيلها فقدان الأراضي بما أن الحوافز لتسجيل الأراضي تجبر المالكين في الوقت عينه على قبول أن تخصص أراضيهم للمستثمرين (Nonfodji, 2011).

ويمكن تسجيل الأراضي بطرق تزيد من حقوق السكان والمجتمعات الفقيرة، إن تم إيلاء العناية الكافية لتحديد الإجراءات والتكاليف وإمكانيات الاستفادة. وفي حين أطلقت عملية تسجيل الأراضي لخلق ظروف ملائمة للاستثمار الواسع النطاق، فهي تخفق عادة في مراعاة مصالح فقراء الريف لأن القيود الخاصة التي يواجهونها لا تؤخذ في الحسبان لدى صياغة نظم إدارة وحوكمة الأراضي.

الإطار 1: الجهود الجارية الرامية إلى تسجيل حقوق المجتمعات المحلية في ملكية الأراضي

يشكّل مشروع تحديد حقوق المجتمعات في موزامبيق وخطط الأراضي الريفية قي بنن وكوت ديفوار أمثالا عن المبادرات الجارية للاعتراف بالحقوق العرفية في الأراضي وتحديدتها بشكل رسمي. وتهدف هاتان الطريقتان إلى الحد من النزاعات حول استخدام الأراضي وحيازتها، كمر إلى تأمين المطالبات المحلية وتعزيز الوضوح لدى إطلاق المستثمرين وممارسي التنمية لمشاريع جديدة. لكن الطريقتين المتبعيتين تضعان مجرد خريطة في حين أن أطر الأولويات الإقليمية يؤدي كذلك إلى إنشاء سجل بأصحاب الحقوق. ويحدد هذا الأخير الحقوق الممنوحة لأطراف ثالثة وفردية ويسجلها. وتنطوي الطريقتان على مشاورات مع مستخدمي الأراضي لتحديد أصحاب الحقوق وتشجيع النقاش والحوار حول هياكل القيادة وإدارة الأراضي. وتتضمن خطط الأراضي الريفية عملية من خمس خطوات تشمل حملات إعلامية وعمليات تقييم للظروف الاجتماعية والاقتصادية وحيازة الأراضي، والتحضير لجرد حالة القرى، وتوثيق المعايير والحيازات المحلية، والإعداد التشاركي لخريطة حيازة الأراضي، والمراجعة العامة للخرائط وإصدار شهادات وسجلات رسمية للحقوق الثانوية. وصيغت الطريقتان بشكل يتيح تشغيلهما بسرعة وبتكلفة قليلة نسبياً. ويجري في الوقت الحالي تقييم كمي لفعاليتهما وكفاءتهما.

يتيح تحديد حقوق المجتمعات استطلاع وتسجيل وحدات واسعة وإصدار وثيقة واحدة لحماية الحقوق في المنطقة لكنه يترك للنظم العرفية التعامل مع خصائص استخدام المقيمين للأراضي. أما أطر الأولويات الإقليمية فتترك للجهات المحلية عملية تحديد مستوى الحقوق التي يتعين تسجيلها ويسمح بتسجيل الحقوق الجماعية والفردية على أساس كل حالة على حدة. وقد تختار العائلات الكبيرة تسجيل قطع كبيرة من الأراضي في حين يسجل الأفراد قطعهم الخاصة. لذا يمكن أن يتناسب التسجيل مع سياقات وأنماط حقوق مختلفة. ولشهادات الملكية الصادرة بموجب نظام تحديد حقوق المجتمعات قوة قانونية في حين أن شهادات أطر الأولويات الإقليمية قابلة للطعن أمام المحاكم، إن لم يتم تحويلها إلى سندات.

وثمة أخطار تهدد كل من العمليتين. فقد أدى الإشراف الضعيف من قبل الحكومة على إدارة الأراضي داخل المجتمعات إلى إعمال وحماية غير ملائمتين لحقوق المرأة ضمن برامج تحديد حقوق المجتمعات. أما خطط الأراضي الريفية فهي عرضة للتحيزات: التحيزات في مجال الزراعة وإهمال الحقوق الثانوية أو المتداخلة (كحقوق النساء والرعاة والشباب) وسوء تقدير المصالح السياسية واستراتيجيات التلاعب في التسجيلات. وأجريت مراجعة لهذه المنهجية الاستطلاعية تضمنت إدراج تدريب على مخاطر التحديد الرسمي للحقوق، وتوفير دلائل تعكس بصورة أفضل التعقيدات والمصطلحات في الميدان وارتباط المسوح بمنشأ الحقوق (وليس فقط بمحتواها). ويقوم كل من تحديد حقوق المجتمعات وخطط الأراضي الريفية على الطلب؛ وفي الطريقة الأخيرة، اختارت بعض المجتمعات ذات النظم العرفية القوية الاكتفاء بتسجيل عمليات نقل الأراضي مقابل مبلغ من المال.

ويجري في الوقت الراهن في كل من أفغانستان والسودان تنفيذ عملية من 10 خطوات لتحديد وتسجيل الحقوق صيغت خصيصاً للأراضي العامة المتنازع عليها. ويبدأ هذا النهج بالحصول على الدعم الشعبي للعملية ويسمح للمجتمعات بفض المصالح المتنازع عليها بشأن الأراضي ويوضح أخيراً الحقوق العرفية وحقوق الحصول على الأراضي، مع توفير مؤسسات محلية ذات صلة لإدارتها، بما في ذلك حل النزاعات.

المصدر: Knight 2010؛ Lavigne-Delville, 2010؛ Wily, 2008

وتسجيل الأراضي والموارد الطبيعية أمر حاسم لتوفير الأمن لسكان الريف والسماح لهم بالتفاوض من موقع أفضل مع المستثمرين والحكومة. لكن مستويات تسجيل الحقوق منخفضة جداً في أجزاء عدة من العالم، ولا سيما في إفريقيا. واستناداً إلى مستويات العمل الحالي، ستتطلب هذه النظم عقوداً لتغطي أراضي العديد من البلدان. وهناك وسيلة فورية تتيح توفير حقوق مأمونة لأصحاب الحيازات الصغيرة عبر تسجيل أراضي المجتمع المحلي، حيث تكون الأراضي محددة في خرائط ومسجلة على مستوى القرية بأكملها وليس على أساس كل قطعة على حدة. ويتيح هذا الأسلوب عملية أكثر سرعة لتغطية المناطق وتوفر، وفقاً لشروط معينة، بعض الحماية من عمليات حجز الأراضي. بيد أن هذا الأسلوب قد يتعرض لهيمنة النخب المحلية بما أن معظم المجتمعات المحلية شديدة التباين من حيث الثراء والجنس والأصول الإثنية. وعليه، يتوقف أمن حقوق الأراضي على مجموعة من العوامل (إلى جانب طرق صياغتها) تقوم على حوكمة الحقوق، من قبيل الاستفادة من آليات لحل النزاعات تكون ضئيلة الكلفة وسهلة المنال وسريعة، وإنفاذ عادل وموثوق، فضلاً عن توزيع عادل للمنافع.

3-4-2 الأراضي المشاع

قام، في العشرين سنة الماضية، أكثر من 60 بلداً في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بتسليم إدارة الغابات إلى مستويات أدنى (Persha et al. 2011). وقد أقرّ العديد من الحكومات بالإدارة الجماعية للأراضي الحرجية والمراعي

وغيرها من الموارد المشتركة. وأبدت الحكومات تردداً في الاعتراف بأهمية الملكية المشتركة ونظم الإدارة المحلية. وغالباً ما استخدمت نظرية Hardin المسماة "مأساة المشاع" لتبرير وضع يد الحكومة على المراعي والأراضي الحرجية، على أساس أن السكان المحليين لا يمتلكون الخبرة الكافية لإدارتها. وغالباً ما يؤدي غياب العلامات الواضحة في العديد من الأراضي الجماعية إلى اعتبارها أراضٍ غير منتجة أو غير مستخدمة (إثيوبيا)، أو غير صالحة (تنزانيا)، أو متدهورة (اندونيسيا) أو فقراء (الهند). لكن الحكومات اعتمدت، في عدد من البلدان، نهج إدارة مشتركة، كما في نيبال والهند (إدارة مشتركة للغابات) ومعاهدات محلية لإدارة الأراضي الحرجية والمراعي (النيجر، مالي، بوركينافاسو، تشاد، السنغال)؛ والمحميات (ناميبيا). ولكن في هذه الحالة كذلك، ومع أن المحافظة على المشاعات تعتبر وسيلة للوقاية من الاستيلاء على الأراضي بسبب الحيازات الواسعة النطاق، فهي لا يمكن أن تشكل ضمانة مطلقة. وبالفعل، أظهرت مجموعة وافية من الكتابات إلى دور العوامل الخارجية (كأسعار السلع في السوق والسياسات الحكومية) والعوامل الداخلية (كتوزيع المنافع وزيادة عدد السكان) التي أسفرت عن تراجع الاستخدام والإدارة الجماعية للمشاع.

3-4-3 حقوق المرأة

إن الحقوق بالأراضي والموارد الطبيعية والحصول عليها تتسم عادة بالتباين داخل المجتمع الريفي وتتوقف على الجنس والسن والثراء وغيرها من الأوضاع. وبشكل الحصول على الأراضي والموارد ذات الصلة واستخدامها استناداً إلى الاعتبارات الجنسانية، واحداً من أبرز أشكال التباين وأكثرها وضوحاً. وكانت السياسات التقليدية الخاصة بالأراضي تميل في الماضي إلى استثناء النساء (Agarwal 1994، Deere and Leon 2001، Razavi 2003). وهناك الكثير من أوجه التشابه بين الطريقة التي يؤثر فيها الاستثمار في الأراضي على حقوق المرأة وحصولها على الأراضي والأمثال السابقة عن خصخصة الموارد (Behrman *et al.* 2011، Meinzen-Dick and Mwangi 2008). وعلى سبيل المثال، يضع تحويل الأراضي الحرجية إلى مزارع أحادية المحصول حداً لإمكانية حصول المرأة على موارد أساسية كالمياه والحطب. كما يتم حرمان النساء من منتجات أخرى يستخدمنها من أجل كفافهن أو لبيعها، مما يتسبب بخسارتهم للدخل وتحميلهن عبء وعناء إيجاد بدائل. وفي اندونيسيا دفعت هذه القيود النساء إلى أنشطة "غير قانونية" كجمع فضلات فاكهة نخيل الزيت لزيادة دخلهن (انظر White and White, 2011). وفي سياق الحيازات الواسعة النطاق للأراضي، سلط (Berhman, Meinzen-Dick and Quisumbing 2011) الضوء على الآليات والإجراءات الأساسية التي قد تتسبب في خسارة النساء وتجريدن من مواردهن: وتتراوح هذه الآليات بين إجراءات صنع القرار في صفقات الأراضي والتعويض في حال حيازة الأراضي تسلب النساء مواردهن. لكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى دراسات منهجية وقائمة على التجارب لآثار حيازات الأراضي الواسعة النطاق، المرتبطة بالاعتبارات الجنسانية.

وتحتاج حقوق المرأة في الأراضي والموارد الطبيعية إلى حماية خاصة، في عملية التسجيل مثلاً لضمان المساواة بين الجنسين. وتظهر الأمثلة الآتية من إثيوبيا ورواندا وكينيا وزامبيا ازدياد بروز صوت المرأة الريفية ودورها في اللجان المعنية بالأراضي. وينبغي إدراج أحكام خاصة بالمرأة والاعتراف بمصالحها خلال التفاوض على العقود (كإمدادات المياه

ومراكز الصحة مثلاً). كما ينبغي أن تتضمن الأحكام المتعلقة بالعمالة بتوظيف النساء المحليات والرجال وتوفير تدريب المرأة لتمكينها من الحصول على أجور أفضل في وظائف خاصة بالإشراف.

3-4-4 سياسات إعادة توزيع الأراضي

ولا تشمل صفقات الأراضي الواسعة النطاق أراضٍ تحت سيطرة الدولة فحسب، بل كذلك أراضٍ خاصة بغض النظر عن حجم الملكية. وسارعت بعض النخب من الملاكين الداخليين إلى صياغة مشاريع مشتركة واتفاقات استئجار وغيرها من التدابير مع المستثمرين الداخليين والأجانب. وجعل ارتفاع الطلب على الأراضي الحاجة إلى إصلاح إعادة توزيع الأراضي أكثر إلحاحاً، ولا سيما في المناطق التي تعرف درجات عالية من انعدام المساواة في الحصول على الأراضي والتحكم بها وملكيته، كالبرازيل وكولومبيا والفلبين واندونيسيا. لكن الطلب على الأراضي أدى إلى مقاومة أكبر من قبل النخب المالكة لإصلاحات إعادة توزيع الأراضي. ولهذا ينبغي أن تُقدم الحكومات بجديّة أكبر على إصلاح إعادة توزيع الأراضي، ولا سيما حيث يكون التحول إلى الديمقراطية في الحصول على الأراضي والتحكم بها أمر ملح وضروري. وكانت المحاولات الأخيرة لتحقيق إعادة التوزيع من خلال إصلاح زراعي قائم على السوق، قد باءت بالفشل بشكل عام (Borras et al. 2007)، مما أعاد التأكيد على مركزية دور الدولة في سياسة إعادة توزيع الأراضي.

3-5 وضع الأراضي التي يستحوذ عليها المستثمرون

يحصل المستثمرون على الأراضي إما من الحكومات، عبر بعض الوكالات الحكومية أو من الشركات الخاصة أو من الأفراد. ويختلف الوضع القانوني للأراضي المنقولة إلى المستثمرين في أنحاء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ففي إفريقيا، وعلى الرغم من أن ملكية الدولية تهيمن على الوضع القانوني الرسمي للأراضي المخصصة للمستثمرين، تكون هذه الأراضي عملياً موضع مجموعة متنوعة من المطالبات تمثل مصالح واستخدامات عرفية. وفي حالة غانا، تنقل الأراضي مباشرة من قبل الزعماء العرفيين، من دون أن يكون للحكومة المركزية أو المحلية سوى دور هامشي، إن وجد. وفي دلّتا تانا في كينيا، تم نقل المزارع الجماعية (أي الأراضي التي لها سندات ملكية جماعية) والأراضي العرفية التي تديرها الحكومة المحلية (Nunow, 2011). وفي بعض البلدان ينبغي، قبل نقل الأراضي إلى أحد المستثمرين، إعادة تصنيفها من أراضٍ قروية إلى أراضٍ عامة (German et al, 2011، Sulle and Nelson, 2009).

وفي حالة مالي، يقع معظم الأراضي المنقولة إلى المستثمرين في المنطقة الواقعة تحت سلطة مكتب النيجر. وتدير هذه الوكالة شبه الحكومية المساحة المروية في وسط مالي البالغة 120 000 هكتار، ولها حقوق على المساحة الإضافية التي تتراوح بين مليون ومليون هكتار من الأراضي القابلة للري من نهر النيجر. ولا تتسم عملية التخصيص الحالية بالوضوح وتشارك فيها وكالة تعزيز الاستثمار ومكتب الرئيس ووزارة الزراعة. وتم ما يقدر بـ 50 عملية تخصيص لمستثمرين داخليين وأجانب في السنوات الخمس الأخيرة، تغطي أكثر من 500 000 هكتار. ودعا نداء وطني أطلقه

اتحاد المزارعين (إعلان كولونفوتومو، نوفمبر/تشرين الثاني 2010) إلى جعل قائمة الجهات التي حصلت على أراضٍ متاحة للعموم، فضلاً عن العقود التي تبين شروط الحيازة. ولم يتم حتى الآن الاستجابة لهذا الطلب.

وفي حالة إثيوبيا، تمتلك الحكومة جميع الأراضي ويحق لمستخدمي الأراضي تسجيل حقوق الاستخدام. وأنشأ عدد من الولايات التي تؤلف الاتحاد مصرفاً للأراضي يضم 2.1 مليون هكتار في 4 ولايات. وبعد فترة من الإدارة اللامركزية للأراضي، أعادت الحكومة فرض سيطرتها على تخصيصات الأراضي التي تفوق مساحتها 2 500 هكتار.

وفي آسيا، تمتلك الدولة معظم الأراضي المنقولة، لكن هذه الأراضي غالباً ما تكون مشغولة أو مستخدمة بموجب مطالبة عرفية، كما في اندونيسيا وماليزيا (Andriani *et al.* 2010) وكمبوديا (Hirsh 2011)، وفي كمبوديا، كما في تنزانيا، أعيد تصنيف الأراضي من أراضٍ وطنية عامة إلى أراضٍ خاصة للدولة لتسهيل حيازتها من قبل المستثمرين.

وفي أمريكا اللاتينية، للأراضي المنقولة وضع متباين يتراوح بين الأراضي المملوكة جماعياً بموجب سندات – (كولومبيا)؛ والأراضي المملوكة فردياً بموجب سندات (غواتيمالا، المكسيك، بوليفيا، البرازيل)، والأراضي العامة (البرازيل) (Andriani 2010، Alonso-Fradejas 2011، Mackey 2011). وباستثناء كوبا وبوليفيا اللتين فرضتا مؤخراً سقفاً لحجم الأراضي، لا يوجد سوى القليل من القيود الحكومية والقانونية المفروضة على صفقات الأراضي. لكن بلداناً أخرى كإكوادور والبرازيل تحاول الآن فرض قيوداً على الاستثمارات الأجنبية في الأراضي (Sauer and Leite, 2011).

وفي بعض الحالات، شملت حيازات الأراضي في الهند مصادرة الدولة لأراضٍ خاصة يمتلكها أفراد ومسجلة باسمهم، أعيد توزيعها سابقاً بموجب إصلاح الأراضي، كما في غرب البنغال (انظر أيضاً Levien 2011)؛ وإعادة تصنيف أراضٍ القرى والمجتمعات المحلية إلى أراضٍ عامة، تم من ثم تأجيرها للمستثمرين (German *et al.*, 2011). وغالباً ما يتم اللجوء إلى مفهوم حق الدولة في استملاك الأراضي الخاصة لأغراض عامة لتخصيص أراضٍ للاستثمار التجاري لأجل المصلحة العامة، استناداً إلى أن الدولة تتصرف على أساس أنها حارس للمصلحة العامة. وفي الفلبين، شمل العديد من صفقات الأراضي أراضٍ كان قد أعيد توزيعها في ظل برنامج إصلاح الأراضي وبرنامج إدارة الغابات القائمة على المجتمعات أو برنامج قانون حقوق السكان الأصليين.

3-5-1 شروط الحيازة

يصعب في العديد من الحالات تقييم شروط حيازة الأراضي لعدم إمكانية الإطلاع على العقود المفصلة وفحصها. ومن بين الشروط التي يمكن تقييمها، تتراوح عمليات نقل الأراضي من الاستئجار القصير الأجل (أقل من عشر سنوات) إلى الاستئجار الطويل الأجل (حتى 99 سنة) حتى حقوق الملكية المطلقة (Nunow 2011، German *et al.* 2011، Shete 2011، White and White 2011). والعديد من البلدان لا تسمح للأجانب بملكية الأراضي مما يجعل الاستئجار

سائداً، على الرغم من أن المشاريع المشتركة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين يتيح في بعض الأحيان تخطي هذه القواعد.

وفي مقارنة لعقود استثمار أبرمت في 8 بلدان إفريقية، تراوحت المدة بين 20 و50 سنة، مع إمكانية التجديد حتى 99 سنة (Cotula 2011) في أغلب الأحيان. وينص معظم عقود الاستئجار على دفع إيجار سنوي يتراوح ما بين أقل من دولارين أمريكيين للهكتار الواحد في إثيوبيا إلى 5 دولارات/هكتار في ليبيريا وصولاً إلى 13.8 دولار/هكتار في الكاميرون. وينص بعض العقود على فترة خمس سنوات من الإيجار المجاني، وفي بعض الحالات على إعادة تقييم الإيجار مع مرور الوقت. وحيث تكون الرسوم منخفضة، يُنتظر أن يقوم المستثمرون بتخصيص رؤوس أموال لتنمية البنية التحتية، من قبيل بناء قنوات للري وطرق ومصانع لمعالجة المنتجات. ويشير معظم العقود إلى توفير فرص العمل، لكن غالباً ما تفتقر هذه الشروط إلى الدقة ويتعذر إخضاع المستثمر للمساءلة في حال عدم الامتثال. وتختلف العقود في مدى تضمنها لشروط تتعلق بمعالجة الناتج الزراعي وشراء السلع والخدمات المحلية، حيث أن بعضها يحدد بشكل واضح نسبياً ما هو متوقع من المستثمر، في حين يبقى البعض الآخر خالياً من أية إشارة بخصوص هذه المسائل. وبموازاة ذلك، تعطي العقود الأكثر تفصيلاً معلومات معمقة عن دفع ضريبة الدخل وضريبة حجم الأعمال والرسوم الجمركية وضريبة التصدير، وفرض الضريبة على أرباح الأسهم وما إلى ذلك. لكن معظم العقود لا تحدد هذه التفاصيل ولا تنص على النهج المتبع للمراجعة المستقلة لحسابات المستثمر (Cotula 2011).

ويشابه الاستئجار الطويل الأجل اكتساب الملكية بما أن المستثمرين يتمتعون بمجموعة كاملة من الحقوق تتضمن الاستخدام والإدارة والاستثناء، وحق نقل عقد الاستئجار في عدد متزايد من الحالات، مع أن ذلك قد يتطلب أحياناً إذناً من الدولة، لكن الأرض تعود في نهاية المطاف إلى الدولة. وقد يشجع نقل مساحات كبيرة بسعر أدنى من سعر السوق الحيازات التضاربية نظراً للفترة الطويلة المرتبطة بعقود الاستئجار هذه. ولا تنص العقود إلا على القليل من الحوافز، إن وجدت، لحث المستثمرين على البحث عن نماذج أعمال تتفاعل مع المزارعين المحليين. وفي الحالات التي يتم فيها التوصل إلى اتفاقات لتقاسم المنافع بين ممثلي المجتمع المحلي والمستثمرين، غالباً ما تكون هذه الاتفاقات شفوية؛ وفي حال إبرام عقود رسمية، تكون اتفاقات تقاسم المنافع غير واضحة وغير عادلة ولا يتم فيها تحديد مسؤوليات المستثمرين بشكل وافٍ ولا إجراءات الجبر في حال الانتهاك (German et al. 2011).

3-5-2 عملية إشراك المجتمعات المحلية

وفي حين يشترط عدد من البلدان في إفريقيا وآسيا إجراء مشاورات بين المستثمرين ومستخدمي الأراضي، غالباً ما تتم هذه المشاورات على عجل ومن دون إعطاء معلومات ملائمة للسكان المحليين. وفي غانا وتنزانيا وزامبيا لم يعقد سوى الحد الأدنى من المشاورات وجاءت المعلومات المتبادلة غير كاملة، وتم تضخيم فوائد الاستثمار وتحجيم الآثار السلبية (German et al., 2011)؛ انظر كذلك المثال في الخانة 1 أعلاه. وفي حالة اندونيسيا، يتوقع أن يسلم السكان المحليون أراضيهم إلى الدولة لمدة 60 عاماً ليتم استخدامها في مشاريع مشتركة مع شركات خاصة، تلعب فيها الدولة

دور القِيم على حقوق المجتمع المحلي. ولا يكون لأصحاب المصلحة من المجتمع المحلي، رغم حيازتهم على 30 في المائة من الحصص، صوت وازن (Colchester 2011).

الإطار 2: المشاورات بموجب قانون الأراضي لعام 1997 في موزامبيق

يشكل التشاور، بموجب قانون الأراضي لعام 1997، شرطاً قانونياً يُفرض على أي شخص يبحث عن أرض في موزامبيق. ويتعين على المستثمرين والدولة في آن معاً أخذ الحقوق المحلية بعين الاعتبار في إدارة طلبات جديدة لحيازة الأراضي. وأظهر استطلاع تناول 260 عملية تشاورية في 7 مقاطعات مختلفة، ما يلي:

- يعقد في الغالبية العظمى من الحالات اجتماع واحد؛
- حين يعقد أكثر من اجتماع، يكون الاجتماع الأول عادة بمثابة اجتماع تحضيرى يحدد فيه تاريخ ومكان انعقاد المشاورة الرئيسية، ولا يتم فيه تقديم سوى القليل من المعلومات الفعلية؛
- إن المشاركين في هذه المجتمعات هم عادة "قادة" المجتمعات (الزعماء التقليديون) ويكون رأي الزعيم هو المهمين بصورة شبه دائمة؛
- لا يحضر الاجتماعات في العديد من الحالات ممثلون عن إدارة المقاطعة، مما يتيح التشكيك في قانونية هذه الاجتماعات؛
- لا يتم إشراك النساء بشكل فعّال إلا نادراً ولا يوقع سوى القليل منهن على المحاضر الرسمية؛
- تحتوي معظم السجلات المكتوبة على تفاصيل غير كافية واختلافات هائلة في نوع وجودة المعلومات المسجلة؛
- يتضمن العديد من عمليات التشاور وصفاً لقطع الأراضي وأي شكل من أشكال الاستيطان البشري، لكنها تعلن بعد ذلك أن الأرض غير "مشغولة" بهدف الشروع في المطالبة بالأرض؛
- وفي حالات كثيرة، لم يكن الاتفاق الموقع من قبل ممثلي المجتمع المحلي يعكس الرؤى المحلية التي سجلت في أماكن أخرى في شكل "مداخلات"، حتى حين تضمنت مطالبات بشروط والتزامات محددة؛
- تميل المعلومات المقدمة في المحاضر إلى الضبابية، مثل القول: "أن المستثمر سيجلب فرص العمل" أو "أن الطرفان يأملان بأن تكون العلاقات جيدة"، وهي لا تسهّل المراقبة اللاحقة للاتفاق؛
- لا يوجد سوى القليل من المؤشرات القابلة للقياس بخصوص مهلة التنفيذ؛
- لم يتم الاعتراف رسمياً بأي من وثائق الاتفاق بشكل يمنحها صلاحية قانونية أمام المحكمة قضائية، في حال أراد أي من الطرفين رفع شكوى بسبب انتهاك الاتفاق.
- وترتبط حيازة الأراضي بتركز الحيازات من الأراضي. فمن بين عدد إجمالي من 41 حالة في ولاية غازا، شكلت حالتان 30 في المائة من الأرض المطلوبة و15 حالة 65 في المائة منها.

المصدر: Tanner and Baleira, 2006.

وتدخل الجهات المعنية المفاوضات بثقل سياسي متفاوت، لذا فحتى إذا توافرت المعلومات الكاملة، لا يعني هذا بالضرورة التوصل إلى نتائج تراعي مصالح الفقراء. كذلك فإن إجراء تقييم صارم للآثار البيئية والاجتماعية لا يجدي نفعاً إن لم يترجم بأفعال ملموسة. وينبغي إتاحة مساءلة الحكومة والمستثمرين في حال عدم الامتثال لشرط الحصول على

موافقة السكان المحليين الحرة والمسبقة والمستنيرة. وهناك إجراءات راسخة يمكن اتباعها لتحقيق ذلك، وطرق فعالة لحمل المستثمرين على العمل مع ممثلي المجتمعات المحلية الذين يعتبر السكان المحليون أنهم يتمتعون بالمصداقية والمشروعية.

4- دور الزراعة الصغيرة النطاق والواسعة النطاق وآثارها

تشير مصادر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2010) إلى أن 450 مليون من صغار المزارعين في مختلف أنحاء العالم يوفرون سبل كسب العيش لملياري شخص. وأصبح الحيازات الصغيرة لا يتمتعون بثقل سياسي وندراً ما يتم الإصغاء لهم. وتدور أغلبية المناقشات المتعلقة "بتحديث" الزراعة وتشجيع الاستثمار الدولي في أوساط الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والبنك الدولي، وليس في البلدان المعنية ولا مع أكثر الأشخاص تأثراً.

وتؤمن أوساط الجهات المانحة والحكومات إيماناً قوياً بالحاجة إلى المزارع الواسعة النطاق "لتحديث" الزراعة، على الرغم من عدم وجود سوى القليل من الأدلة التي تدعم هذه الرؤية. وفي حين يوفر القليل من المحاصيل، كقصب السكر والحبوب، وفورات حجم كبيرة بفضل الإنتاج الممكن، يمكن زراعة الكثير من المحاصيل الأخرى في الحيازات الصغيرة الحجم بفعالية مماثلة. وبعض المحاصيل تنمو على أفضل وجه في المزارع الصغيرة الحجم. وعلى سبيل المثال، ينتج أصحاب الحيازات الصغيرة ما يقارب 70 في المائة من الكاكاو في العالم. (Clay 2004).

يدور منذ زمن طويل نقاش شديد الاستقطاب حول حجم المزرعة والإنتاجية (Lipton 2010). ويصف مناصرو الزراعة الصغيرة النطاق نظم الإنتاج الدينامية التي يتبعها أصحاب الحيازات الصغيرة، التي يكون فيها التكيف مع الأسواق الجديدة والبيئة المتغيرة بديهياً، ويشيرون إلى قلة فعالية المزارع الواسعة النطاق التي يعمل فيها القليل من العمال، وتدني الأجور وقلة الإنتاجية. ويزعم البعض أن الزراعة في الحيازات الصغيرة أضحت بالية وأنه ينبغي جمع المزارع الصغيرة في عدد أقل من الحيازات الواسعة، مما يتيح وفورات الحجم والميكنة. وهم يقارنون بين الفلاحين الذين يزرعون الأراضي الهامشية ويدرون القليل من الأرباح ليتمكنوا من الاستثمار في مزارعهم واعتماد تقنيات جديدة، والمزارع الكبيرة والمربحة القادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية والتي توفر فرص العمل وأجور جيدة لسكان الريف. وترتبط هذه الرؤية المتباينة بالموضع السياسي والمصالح والنظرة إلى العالم. لكن في الواقع، يمكن للمزارع الصغيرة كما المزارع الكبيرة أن تكون غنية أو فقيرة في الموارد، أن تستخدم طرق عمل يدوية أو آلية، واستخدام الأرض بشكل موسع أو مكثف. ونظراً لهذا التنوع الكبير في أنواع المزارع، يتعين تجنب التمييز الخاطئ بين المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة (Vermeulen and Goad 2006). وقد تنمو المحاصيل الدائمة كالمطاط والفاكهة والخضار بشكل أفضل في ظل الإنتاج المكثف الذي يستفيد من مدخلات يدوية كبيرة. لكن قد تكون المزارع الصغيرة أكثر فعالية من المزارع الكبيرة في تنمية هذه المحاصيل نظراً للهيكल المواتي والمحفز في مزارع المزارعين العاملين لحسابهم والكلفة الباهظة لعملية توظيف اليد العاملة ومراقبتها (de Janvry et al. 2001).

وفورات الحجم قبل الإنتاج وبعده

في حين قد تكون وفورات الحجم ضئيلة في الإنتاج، فهي تتزايد في المرحلتين السابقة واللاحقة للإنتاج، حين يتعلق الأمر بالحصول على التمويل والمدخلات والوصول إلى الأسواق. ويفضل مشترو السلع التعامل مع عدد أقل من

الموردين لأن ذلك يقلل من كلفة تجهيز مناولة المنتج. وتستحوذ الشركات الزراعية الكبرى على معظم القيمة المضافة الناجمة عن عملية تجهيز السلع (انظر Vorley 2003). وإن الوجود القوي للشركات الزراعية في سلاسل الإمدادات الصناعية يمنحها سلطة واسعة خلال التفاوض مع المنتجين. وقد يضطر أصحاب الحيازات الصغيرة، المستثنين من وفورات الحجم في المعالجة والاستثمار، إلى التحول إلى أسواق أقل ربحية. وقد يتعرض أصحاب الحيازات الصغيرة لخطر توقف عملهم حين يدخل المنتج المحلي في منافسة مع الحبوب الغذائية المنتجة في بلدان تمتلك فائضاً في المخزونات، والتي غالباً ما تكون مدعومة (Vorley 2001).

وتؤكد البيانات الواردة من البرازيل كذلك أهمية إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، حتى في بلد أضحى واحداً من أهم مصدري المنتجات الزراعية في العالم. وبيّن إحصاء الإنتاج الزراعي والمواشي الذي أجري عام 2006 (IBGE, 2009) وجود 4.4 مليون عائلة من صغار المزارعين (أي 84 في المائة من المزارع المسجلة). وتشغل هذه المزارع 24 في المائة فقط من إجمالي الأراضي لكنها تستخدم 74 في المائة من إجمالي اليد العاملة في الزراعة. وتطمع هذه المزارع الصغيرة سكان البلد من خلال توفير 87 في المائة من الكسافا و70 في المائة من الفاصوليا و46 في المائة من الذرة و34 في المائة من الأرز و58 في المائة من الحليب و59 في المائة من الخنازير و50 في المائة من الدواجن المستهلكة في البرازيل (Maluf, 2010). وتربي المزارع العائلية 30 في المائة من الماشية وتحصد 21 في المائة من القمح. وفي المقابل، يبقى فول الصويا محصولاً واسع النطاق، لكن 16 في المائة من الإنتاج الوطني يأتي أيضاً من المزارع الصغيرة الحجم (IBGE, 2009).

1-4 الربط بين نظم الزراعة الصغيرة والواسعة النطاق

إن مشغلي المزارع الصغيرة والمزارع الواسعة النطاق غالباً ما تربطهم في الواقع علاقات عمل. وهناك نماذج لا تعد ولا تحصى، ومن أكثرها شيوعاً الزراعة التعاقدية وعقود الإدارة وعلاقات سلسلة الإمدادات والمشاريع المشتركة (Vermeulen and Cotula 2010). ولهذه النماذج كذلك مشاكلها الخاصة. فعلى سبيل المثال، من الممكن، في حال غياب منافسة كافية، أن تجعل الزراعة التعاقدية المزارعين يعتمدون اعتماداً كبيراً على متعاقد معين (Guo et al. 2007). وقد يصبح الحصول على الأراضي أكثر صعوبة بالنسبة للمجموعات الفقيرة إذا تمكن المزارعون الأكثر ثراءً من استغلال الفرص للحصول عليها. ومن الممكن أن يزداد التمييز بين الجنسين أو يتفاقم.

ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً هاماً لتشجيع نماذج الأعمال التي لا تشمل حيازات واسعة النطاق من الأراضي. وضمان الحقوق المحلية في الأراضي أمر فائق الأهمية حين يتفاوض أصحاب الحيازات الصغيرة مع الحكومة والشركات الزراعية. ومن المهم كذلك دعم العمل الجماعي ومنظمات فاعلة للمزارعين. ويحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى فرص أفضل للاستفادة من المصارف وشركات التأمين ومكاتب المحاماة والمحاكم، الخ. وهم يحتاجون كذلك إلى معلومات بشأن توجهات السوق وكيفية حساب أسعار المنتجات والجعل والأرباح على الأسهم، ومستوى المخاطر المحتملة وحجم الديون التي تترتب عليهم وماهية الحماية القانونية التي يتمتعون بها.

2-4 ما هي التوجهات في مجال الاستثمار في المزارع الواسعة النطاق والمزارع الصغيرة النطاق؟

إن معظم الاستثمارات الواسعة النطاق الموثقة في إفريقيا تتبع نموذجاً بسيطاً من الإنتاج المركز الذي يستخدم نظاماً زراعياً. ويعود ذلك إلى أن الحكومات تمنح المستثمرين مساحات كبيرة من الأراضي بدلاً من تشجيع نماذج الأعمال الجامعة، كالزراعة التعاقدية (Cotula et al. 2009). لكن بعض الحالات التي تطلب فيها الحكومات من المستثمرين إدماج المزارعين المحليين، بدأت بالظهور. وعلى سبيل المثال، تقوم الحكومة التنزانية بصياغة معايير للاستثمارات في الوقود الحيوي تشمل إدماج المنتجين المحليين ذوي الحيازات الصغيرة.

ويزداد ارتباط الاستثمار في الزراعات الصغيرة والواسعة النطاق بالدمج العمودي في سلاسل إنتاج المواد الغذائية. والشركات تسعى إلى تأمين المنتجات في أسواق متنامية الأخطار (Smaller and Mann 2009) ومراقبة جودة الإنتاج، نظراً لتزايد المعايير الغذائية المطلوبة في أسواق التصدير. وقد يجذب ذلك الاستثمار، كاستثمار المتاجر الكبرى في مزارع الخضار الصغيرة في مدغشقر (Minten et al. 2006)، بيد أنه في الوقت عينه قد يقوض قدرة المزارع على استخدام الأسواق للحصول على سعر عادل. لكن تزايد تقلبية الأسعار يشجع المزيد من الإدماج.

3-4 ما هي الآثار الاقتصادية والجنسانية والبيئية للاستثمار في الزراعة الواسعة النطاق؟

يعتمد العديد من الأسر الريفية على الجمع بين الزراعة والماشية والموارد الحرجية لمواصلة العيش في بيئاتهم المتغيرة. وتسبب العديد من الحيازات الأخيرة للأراضي من قبل كبار المستثمرين بنزوح الأسر الريفية وتدهور سبل كسب العيش والأمن الغذائي والحصول على الموارد الرئيسية.

1-3-4 الآثار الاقتصادية

غالباً ما يتم التذرع بخلق فرص عمل لتبرير أخذ الأراضي والمياه وغيرها من الموارد من السكان المحليين. لكن الوعود غالباً ما تكون فارغة، وحتى حين تتوفر هذه الوظائف، يملؤها أشخاص من خارج المنطقة. فعلى سبيل المثال، رأى Deining et al. (2011) في وصفه حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنه من المتوقع أن تُحدث مزرعة مستقلة من قصب السكر 0.351 وظيفة/هكتار، بينما تُحدث مزرعة ذرة تبلغ مساحتها 10 000 هكتار 0.01 وظيفة/هكتار. وفي إثيوبيا بلغت النسبة 0.005 وظيفة/هكتار. ويمكن لنفس المساحة من الأراضي أن تستوعب العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين كمزارعين مستقلين. وأشار Andrianirina-Ratsialonana and Teyssier (2010) إلى أن مشروعاً كبيراً يخلق 0.006 وظيفة/هكتار كان سينفذ في مدغشقر وليحل محل نمط استخدام الأراضي السابق للمشروع الذي كان يدعم في كل هكتار سبل عيش 1.25 عائلة من المزارعين تقريباً.

لكن الأخبار السيئة لا تتوقف عند هذا الحد. فقد أظهرت دراسة Vãth and Kirk's (2011) التي تناولت زراعة نخيل الزيت في غانا، أن الاستثمارات تشمل نظم الزراعة الصغيرة والواسعة النطاق. وأنشأت الشركات مزارع لضمان حد أدنى من الإمدادات، ثم تعاقدت مع أصحاب الحيازات الصغيرة (كانوا في بعض الأحيان من المزارعين غير المالكين للأراضي) لضمان المزيد من المدخلات. واصطحبت المزارع الواسعة النطاق ومنشآت المعالجة المرتبطة بها بفرص عمل. وعلى الرغم من أن الدراسة لم توفر تقييماً كمياً للآثار من حيث الوظائف، فقد رفعت النقاب عن صلات معقدة بين المزارع الواسعة النطاق والمزارع الصغيرة النطاق في ما يخص العمالة. ولا يعمل نموذج الإنتاج بالضرورة بشكل منفصل. وفي السنغال كذلك، يشارك عدد متزايد من الأسر في الزراعة واسعة النطاق ويتقاسمون أرباحها، إما كمزارعين متعاقدين أو كعمال بالأجرة (Maertens & Swinnen 2007).

لكن الأسئلة الرئيسية تتعلق بالأهمية النسبية لهذه الأمثلة من الممارسات الجيدة مقارنة بالكثير من الأدلة على الآثار السلبية، وبكيفية استقدام عدد كبير من الاستثمارات ذات "الممارسات الجيدة". ولا يزال هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول إمكانية استثمارات القطاع الخاص على إحداث آثار إيجابية على نظم الإنتاج وسبل كسب العيش المحلية. ومن الواضح أن الحكومات تؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد من أجل إيجاد توازن بين مصالح المستثمر والسكان المحليين، لمعالجة الاختلافات الكبيرة في القوة وحياسة المعلومات. لكن وكما سنرى في التوصيات، تقع كذلك على عاتق الشركات ومؤسسات الإقراض مسؤولية قانونية، بالإضافة إلى الحكومات التي تأتي منها هذه الاستثمارات.

4-3-2 الآثار الجنسانية

إن لحيازات الأراضي الزراعية تداعيات كبيرة على الاعتبارات الجنسانية. ففي العديد من المناطق الزراعية، يكون معظم العاملين في الزراعة من النساء (Ashby *et al.* 2008، Jiggins 2010). ويغطي عمل النساء جميع الأنشطة، من الزراعة إلى تجهيز ما بعد الحصاد في الأراضي التابعة لهن مباشرة وفي أراضي العائلة في نطاقها الأوسع (Behrman *et al.* 2011 مقتبساً عن Doss 2009؛ Meinzen-Dick *et al.* 2010؛ Peterman *et al.* 2010)، مما يجعل دورهن رئيسياً في أمن الأسرة الغذائي. وعلى الرغم من ذلك، غالباً ما تبرم العقود الزراعية مع أرباب الأسر من الذكور وتدفع الأجور إلى الرجال حتى وإن كانت النساء هن اللواتي يؤديون معظم الأعمال (Vermeulen & Cotula 2010). ومن الممكن أن تؤدي المحاصيل النقدية التي يسيطر عليها الرجال إلى الاستيلاء على الأراضي التي كانت النساء يستخدمنها لزراعة المحاصيل الغذائية.

وتتعرض النساء للاستغلال من خلال الاستثمارات في الأراضي بأربع طرق مختلفة. فتتعرض النساء أولاً، إلى التمييز المنهجي في الحصول على الأراضي وحيازتها والتحكم بها، وفي حماية حقوقهن لأراضيهن. وتواجه النساء ثانياً التمييز في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا سيما حين يتعلق الأمر بممارسة النفوذ واتخاذ القرارات. وثالثاً، تتأثر النساء بشكل خاص بالتغييرات التي تخفّض الدخل، لأن دخلهن يكون عادة أقل من دخل الرجال. ورابعاً، فإن النساء يتعرضن من الناحية الجسدية إلى القوة التي يفرضها الرجال عليهن (Daley *et al.* 2011).

ولم يتضح ما إذا كانت الزراعة الصغيرة النطاق أو تلك الواسعة النطاق هي "الأفضل" بالنسبة للنساء، ربما لتوفر عدد قليل فقط من التحاليل المقارنة (Maertens 2011، Oya 2011). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم تصوير المزارع الصغيرة الحجم بحلة أبهى مما هي عليه في الحقيقة. فغالباً ما يكون عمل المرأة في المزارع العائلية من دون مقابل، ولا يتاح لهن إبداء الرأي حول استخدام عوائد عملهن، بسبب عدم التوازن في القوة بين الجنسين (Maertens 2011). وعلى سبيل المثال، قد تكتشف النساء أن الأرض التي يقمن بزراعتها قد أعطيت لشخص آخر إذا رأى رب الأسرة أن ذلك مناسب (Diarra and Monimart 2006).

لكن تحسين استفادة النساء من العمالة بأجر، توفرها الزراعات، من شأنها أن تزيد من قدرتهن على كسب الدخل والتحكم به. كما يمكن أن يشكل العمل في الزراعة مقابل أجر سبيلاً يتيح لهن العمل خارج المزرعة العائلية والتفاعل مع نساء أخريات. لكن النساء يعانين في بعض الأحيان من استغلال في الأجر أكبر من ذلك الذي يتعرض له الرجال، وقد يتعرضن للاستغلال الجنسي مقابل الحصول على فرص العمل (Longley 2011).

3-3-4 الآثار البيئية

تشير الأدلة الناتجة عن دراسات الحالة المتعلقة بالاستثمار التي أجراها Deining et al. (2011) إلى نقل المزارعين المحليين إلى حديقة وطنية واستيلاء المستثمرين على الأراضي الرطبة الخصبة والتسبب علاوة على ذلك بنزوح 30 في المائة من السكان. ومن الآثار البيئية تآجن المياه بسبب الإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية والترسب والتلوث.

وأجرى Horne (2011) دراسة حول قطاع الأزهار الصناعي في إثيوبيا، التي أضحت اليوم ثاني أهم منتج للورود بعد كينيا، وكشف عن دواعي قلق بيئية بشأن استخدام المبيدات والأسمدة وتدهور نوعية المياه والتخلص من النفايات. وتشكل المياه مورداً رئيسياً في العديد من المناطق التي تستهدفها الاستثمارات. وخصص مكتب النيجر، في وسط مالي، أكثر من 500 000 هكتار من الأراضي القابلة للري للمستثمرين. لكن قلقاً كبيراً يسود بشأن قدرة البنية التحتية للسد والقناة على تحمل الزيادة الهائلة في المساحة المروية. وقد تتسبب زيادة استخدام مياه الري بقرب النهر تداعيات مضرّة في مواقع أدنى من القناة، ولا سيما بالنسبة لمحاصيل الفصل الجاف. بالإضافة إلى ذلك، فقد تتضرر القيمة العالية للسهول الفيضية الواقعة تحت السد والتي ينتج فيها الأرز والسمك ومناطق الرعي للملايين من الأشخاص، وتوفر الموئل لعدد كبير من الطيور وغيرها من الأنواع الحيوانية. وأبدى Horne (2011) شواغل مماثلة بشأن المناطق الرطبة الواقعة في مصبات الأنهار في إثيوبيا.

وفي موزامبيق، كان من المزمع تنفيذ برنامج لإنتاج الوقود الحيوي من قصب السكر على مساحة تبلغ 30 000 هكتار، على أن يُمنح البرنامج الأولوية في الحصول على المياه من سد نهر "ماسينجير"، مما كان سيؤدي إلى فقدان العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه وخاصة في الأشهر الجافة من السنة. وحتى إذا كان هذا المشروع قد وضع جانباً، يُنتظر أن يتم إيجاد مستثمر لموقع الري واسع النطاق هذا (Woodhouse and Ganho, 2011).

وفي إندونيسيا، يقع 70 في المائة من مزارع نخيل الزيت على أراضٍ حرجية سابقة، وجاء أكثر من نصف النمو المحقق في فترة 1990-2005 على حساب الغابات (Koh and Wilcove 2008). كما أنشئت مزارع لنخيل الزيت على أراضٍ خثية، مما تسبب بتسريبات كبيرة من الكربون إلى الغلاف الجوي (Deininger 2011).

وتميل الزراعات الواسعة النطاق كذلك إلى التركيز على محصول واحد، مما حوّل الموائل المتنوعة سابقاً إلى موائل ذات صنف واحد. وعلى سبيل المثال، أشار *Deininger et al.* (2011) إلى إن زراعات نخيل الزيت "تأوي تنوعاً بيولوجياً أقل من التنوع البيولوجي في الغابات، ولا تتمكن من تأمين نفس الخدمات البيئية (تخزين الكربون، والمنتجات الحرجية وخصوبة التربة) وقد تجبر أصحاب الحيازات الصغيرة على ترك إنتاج الكفاف والاعتماد على المواد الغذائية المتوفرة من الأسواق".

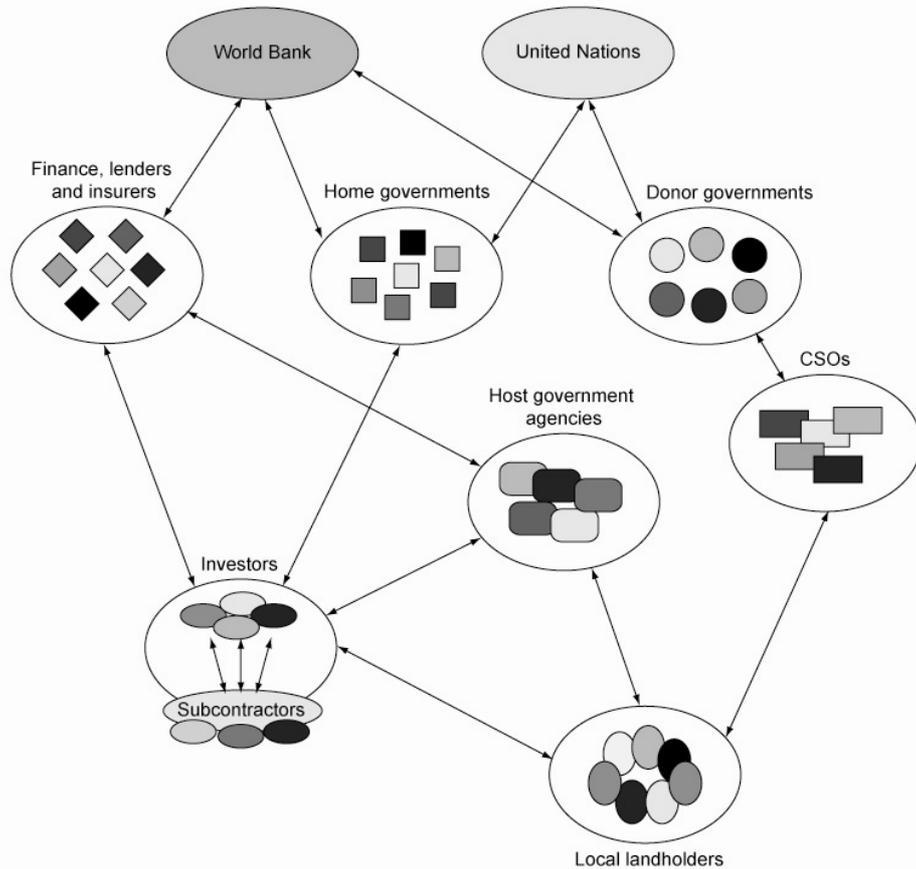
ويرتبط تآكل التربة، الذي يعتبر مشكلة بالنسبة للمزارع الصغيرة والواسعة النطاق، بالميكنة الزراعية والمزارعين الفقراء الذي يزرعون أراضٍ هامشية. لكن استخدام الآليات الثقيلة على التربة الهشة، كما لاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011) في مزارع كبيرة في السودان وتنزانيا، قد يكون ضاراً للغاية. وفي بعض الحالات، فإن الاستخدام الجائر للمدخلات بسبب الزراعة المكثفة يشكل مشكلة بيئية كبيرة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011). لكن هذه المشكلة ليست بالضرورة مشكلة تتعلق فقط بالزراعة الواسعة النطاق. وعلى سبيل المثال، تستخدم منطقة شرق آسيا معظم مدخلات النيتروجين، وهي في الوقت ذاته، تتميز بزراعة الحيازات الصغيرة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011، Nagayets 2005).

يكتسي الجمع بين أمن الأراضي والتنظيم وفوائد المعلومات والأسواق أهميته في تحقيق الأنماط المستدامة من إدارة الأراضي والمياه. وعلى سبيل المثال، يكون للمزارعين الذين يمتلكون حقوقاً متينة، مصلحة أكبر في المحافظة على إنتاجيتهم أكثر من المستأجرين لمدة قصيرة.

5- خريطة الأدوات المتعلقة بالاستثمار الدولي في الأراضي

يتناول هذا القسم النطاق الواسع من الأدوات القانونية والسياساتية التي يمكن استخدامها للتأثير على الاستثمارات الدولية في الأراضي، بهدف تقليص المخاطر ومضاعفة الفوائد الطويلة الأمد للبلد المضيف. وترتبط هذه الأدوات بكل من الجهات الفاعلة الرئيسية المبينة في الرسم 2 وتعمل على مستويات مختلفة. ويكون لبعض هذه الأدوات قوة القانون، في حين يكون بعضها الآخر مرناً ويهدف غيرها إلى توجيه خيار المستهلك. والعديد من هذه الأدوات، بما في ذلك مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، لم يدخل بعد حيز التنفيذ، ولا تعرف حتى الآن إمكاناتها الكاملة. وتحتاج جميع هذه الأدوات مراقبة واندفاعاً فعالين لضمان نجاح كل منها.

الشكل 2: الجهات الفاعلة الرئيسية في صفقات الأراضي الدولية



البنك الدولية - الأمم المتحدة - المقرضون المليون وشركات التأمين - حكومات بلدان المنشأ - الجهات المانحة الحكومية - المستثمرون - المتعاقدون من الداخل - وكالات الحكومات المضيفة - منظمات المجتمع المدني - أصحاب الحيازات المحلية

المصدر: Cotula (2011)

1-5 الأدوات القائمة على حقوق الإنسان

من الممكن أن تشكل صكوك حقوق الإنسان إطاراً للسياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الدولي في الزراعة والأراضي. وتشمل هذه الصكوك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 للعام 1984⁴ المتعلقة بالسكان الأصليين والقبلية في البلدان المستقلة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁵ ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة المساكن والممتلكات للاجئين والمشردين داخلياً⁷،⁸ ولا سيما مفاهيم أمن الحيازات والإخلاء القسري. بالإضافة إلى ذلك، فهناك مدونات سلوك راسخة لإعادة توطين الأشخاص الذين نقلوا من أراضيهم نتيجة مشاريع كبيرة للبنى التحتية كالطرق والسدود. وتحدد هذه المدونات واجبات الحكومات والمستثمرين في ما يخص الإجراءات والتعويض وجبر الأضرار القانوني. لكن من المسلم به أن القوانين والإجراءات المتعلقة بنزع ملكية الأراضي "غالباً ما تفتقر للوضوح والفعالية". ومن خلال تنفيذ برامج إعادة التوطين، "أظهرت تجربة بنك التنمية الإفريقي أن المشاكل المرتبطة بالموارد والأنشطة الاقتصادية القائمة على الأراضي، لم تحلّ بشكل سليم" (بنك التنمية الإفريقي، 2003). وثمة حاجة إلى تحسينات مهمة في تنفيذ سياسات إعادة توطين من هذا القبيل، وإيلاء العناية الكافية للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت التجربة أنه يمكن تحسين برامج التعويض على نحو ملموس إن تحولت من دفعات وحيدة إلى تقاسم منافع المشروع مع السكان المتضررين منه. وعلى سبيل المثال، في حال بناء سد كهرمائي، يمكن استقطاع رسم دائم على الطاقة المولدة يخصص للسكان الذي تم إخلاؤهم قسراً من موقع السد.

ويمكن الاسترشاد بالخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري⁹ التي اعتمدها مجلس المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، لتحديد الخيارات المتعلقة بحيازات الأراضي. وتشدد هذه الخطوط التوجيهية على ضمان الحصول على موارد الإنتاج بوصفه جزءاً من تحقيق الحق في الغذاء.

وحدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء عام 2009 مبادئ حقوق الإنسان الدنيا التي تنطبق على حيازات الأراضي أو استئجارها¹⁰¹¹. وتهدف هذه المبادئ إلى مساعدة المنظمات الدولية والإقليمية على صياغة خطوط توجيهية بشأن سياسات الأراضي. وتكمن نقطة تركيزها الأساسية في ضمان أن تشمل المفاوضات المتعلقة بحقوق الأراضي المشاركة المحلية المستنيرة وتقاسم المنافع وعدم "إخلال" المفاوضات بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتكاد هذه الصكوك لا تطبق في الوقت الراهن، وتقتصر قوتها على قوة معنوية. ولهذا تتوقف تعبئة هذه الصكوك على النية السياسية والدعم الدولي. ويمكن أن تكتسب هذه الصكوك القوة اللازمة إن حظيت بدعم إجراءات

⁴ <http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C169>

⁵ <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html>

⁶ <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html>

⁷ <http://www.unhcr.org/refworld/category,LEGAL,UNSUBCOM,,41640c874,0.html>

⁸ <http://www.unhcr.org/refworld/category,LEGAL,UNSUBCOM,,41640c874,0.html>

⁹ <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/y9825e/y9825e00.htm>

¹⁰ <http://www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/BriefingNotelandgrab.pdf>

¹¹ <http://www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/BriefingNotelandgrab.pdf>

المحاكم الوطنية والإقليمية والمجتمع المدني العالمي. ومن الأمثلة على ذلك، الحملة العالمية التي تقودها منظمة المزارعين العالميين " لا فيا كامبيسينا" من أجل اعتماد الأمم المتحدة لميثاق خاص بالفلاحين يقوم بشكل أساسي على مبادئ حقوق الإنسان (Edelman and Carwill 2011).

وفي يونيو/حزيران 2011، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان¹²، التي تشكل مجموعة من المبادئ توجت عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان. وتقوم المبادئ التوجيهية على ثلاث ركائز أساسية. الأولى هي واجب الدولة في الحماية من انتهاكات الأطراف الثالثة لحقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات التجارية؛ ومسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التصرف "بالعناية الواجبة" لتجنب انتهاك حقوق الإنسان؛ وزيادة وصول الضحايا إلى الانتصاف الفعال، القضائي منه وغير القضائي. وتتضمن بعض أجزاء المبادئ التوجيهية قوانين دولية ملزمة وتدونها، في حين تأتي أجزاء أخرى على شكل قوانين مرنة، لكنه يتبين وجود دعم قوي وواسع النطاق من قبل الشركات والحكومات لمجموعة المبادئ هذه.

2-5 التوجيهات والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الأراضي والاستثمارات الزراعية

1-2-5 مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات

أعدت المنظمة مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي. وتهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى دعم الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة. وهي تحدد مبادئ وممارسات معترف بها دولياً توجه صياغة السياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالحيازة. وتعتقد المنظمة أن حوكمة الحيازة أمر حاسم لتحديد حيازة الحقوق، وما ي صاحبها من واجبات، لاستخدام الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والتحكم فيها. وتخضع المبادئ التوجيهية الطوعية في الوقت الراهن إلى مناقشة في إطار مفاوضات تجريها لجنة الأمن الغذائي بهدف تأمين اعتمادها خلال اجتماع اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وسترسخ هذه المبادئ التوجيهية، في حال اعتمادها، مجموعة متوافقاً عليها من المعايير التي ترغب حكومات الدول أن يُحكم على أدائها من خلالها.

2-2-5 مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول

وضع كل من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية سبعة مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول تستهدف المستثمرين الذين يشترون مزارع

¹² <http://www.ohchr.org/documents/issues/business/A.HRC.17.31.pdf>

واسعة النطاق. وتتضمن هذه المبادئ ضمان "إقرار واحترام الحقوق القائمة في الأراضي والموارد الطبيعية المرتبطة بها" و"ألا تعرض الاستثمارات الأمن الغذائي للخطر بل تعززها".

وقد انتقدت بعض مجموعات المجتمع المدني مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول لأنها ضعيفة جداً، فضلاً عن كونها طوعية للمستثمرين. وستشكل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول مجموعة من المبادئ الطوعية تتضمن آليات لرصد وضمان الامتثال، لا تزال غير واضحة حتى الآن. وقد شرعت لجنة الأمن الغذائي في عملية تشاور حول مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة، تسعى من خلالها إلى الحصول على مدخلات مفصلة من مروحة واسعة من أصحاب المصلحة. وتنوي اللجنة من خلال ذلك تحديد شكل الاستثمار في الزراعة والأراضي الذي من شأنه أن يعالج على أفضل وجه قضايا الأمن الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

3-2-5 الموائد المستديرة القائمة على الصناعة وخطط إصدار الشهادات

يتزايد عدد المبادرات التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة والتي تشجع المعايير البيئية والاجتماعية وخطط إصدار الشهادات للسلع والمنتجات. ومن بين الأمثلة المائدة المستديرة حول نخيل الزيت المستدام والمائدة المستديرة حول الوقود الحيوي المستدام ومجلس رعاية الغابات والمائدة المستديرة حول الزراعة المسؤولة عن فول الصويا. ويُقدر أن برامج إصدار الشهادات تغطي حتى الآن 10 في المائة من الإمدادات العالمية في قطاعات كالخشب والشاي والبن والكافو والموز. أما بالنسبة للموائد المستديرة الحديثة، فالرقم أقل بكثير. وعلى سبيل المثال، تقدر نسبة نخيل الزيت الآتية من مصادر مشفوعة بشهادات ب 4 في المائة فقط (Deininger et al. 2011).

وتتيح مبادرات الدائرة المستديرة لقاء الشركات الكبرى المعنية بالإنتاج والتجهيز والبيع لمجموعات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية والمصارف. وتهدف هذه اللقاءات إلى صياغة المبادئ التي تضمن تلبية الإنتاج للاحتياجات البيئية والاجتماعية، وتنفيذها ورصدها. وتتضمن هذه المبادئ عادة عملية إصدار للشهادات ومراجعة مستقلة تضمن المصداقية. ويتم التركيز على التأكيد للمستهلكين أن شراء المنتجات يعود بالفائدة على سبل كسب العيش والبيئة المحليتين. لكن ونظراً للطابع الطوعي لهذه المبادئ وتغطيتها المحدودة، فهي لا توفر سوى أداة متواضعة لضمان أداء بيئي واجتماعي أفضل للزراعة التجارية.

3-5 السياسات الوطنية والأدوات الإدارية

تؤدي الحكومات الوطنية دوراً مركزياً في إدارة تدفق الاستثمارات الداخلة في الأراضي والزراعة والتفاوض بشأنها. ويعتبر إطار السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية وفعاليتها ذات أهمية أساسية في صياغة الشروط لضمان توازن ملائم بين مصالح مستخدمي الأراضي المحليين والمستثمرين، وإنفاذ هذه الاتفاقات التعاقدية. والأرض عماد سبل كسب عيش غالبية السكان في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. لذلك، تؤثر القرارات المتخذة بشأن

تخصيص الأراضي للمستثمرين الأجانب (والداخليين) على عدد كبير من السكان ولعدة أجيال قادمة. لكن العديد من السكان الأكثر تضرراً لا يجدون سبيلاً لإسماع صوتهم، وثمة حاجة ملحة لتوسيع الحوار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات لدمج السكان الريفيين والمنظمات التي تمثلهم. وعلى الحكومة إنشاء مؤسسات ملائمة لتنظيم هذه المشاورات وتطوير الرؤية في هذا الصدد، وصولاً إلى قانون للأمن الغذائي، كما حدث في الهند (الحكومة الهندية، 2011). ويمكن أن يضطلع المجتمع المدني بعملية مراقبة تضمن أن يؤدي الاهتمام المتجدد بالزراعة والأراضي إلى خدمة تنمية مستدامة واسعة القاعدة، وأن يتم بطريقة شفافة.

1-3-5 سياسات الأراضي وحقوق الملكية

يرتبط أحد الشواغل الأساسية المحيطة بالاستثمار الدولي في الأراضي بالحقوق الضعيفة أو المدمومة التي يمتلكها المزارعون المحليون حيال الأراضي التي يأخذها أشخاص من الخارج. ويعني ذلك أنهم (أو ممثلوهم) لا يمتلكون الأسس الكافية لينطلقوا منها في المفاوضات. ومن العناصر الأساسية لتعزيز الحقوق المحلية كالتالي ترد فيما يلي:

- اعتراف الحكومات بالحقوق المحلية (العرفية)، بغض النظر عن التسجيل (من قبيل ما نص عليه قانون الأراضي لعام 1997 في موزامبيق وقانون الأراضي لعام 1999 في تنزانيا)،
- نظم ضئيلة الكلفة لتسجيل الحقوق، تتيح تسريع تغطية تسجيل الأراضي (كما في إثيوبيا مثلاً)،
- نقل مسؤوليات إدارة الأراضي إلى الحكومات المحلية ووضع آليات للمساءلة (مثل قانون أراضي القرى لعام 1999 في تنزانيا، وفي السنغال)،
- متطلبات التشاور المحلي (كما حدث في موزامبيق، أو ما نص عليه قانون الأراضي في تنزانيا) أو الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة،
- الإدارة المشتركة أو تخصيص الحقوق المتعلقة بالموارد المشتركة (من قبيل الاتفاقيات المحلية في منطقة الساحل التي تغطي مناطق الرعي والمناطق الحرجية).

ويحرص العديد من الحكومات على تحديث تشريعاتها وسياساتها المتعلقة بحيازة الأراضي لتوضيح وتأمين الحقوق في الأراضي والموارد الطبيعية، وتقدم حوافز للأشخاص لتشجيعهم على الاستثمار في الأراضي، وتحدد شروطاً لحصول المستثمرين الدوليين على الموارد الوطنية. وقامت معظم الحكومات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في فترة العشر إلى خمسة عشر عاماً الماضية، بإصلاح تشريعاتها وأطلقت برامج لإصدار الشهادات والتسجيل، بدءاً بالأراضي الحضرية انتقلاً إلى الأراضي الريفية العالية القيمة. ويوفر تسجيل حقوق الأراضي أساساً لفرض ضريبة أكثر شمولية على الأراضي.

وأظهرت التجارب في بلدان مثل فييت نام الفوائد المكتسبة من الإصلاح الشامل للأراضي وتثبيت حقوق الأراضي في أيدي صغار المزارعين. وأمنت عملية الإصلاح التي عرفت باسم Doi Moi نقل الأراضي من المزارع الجماعية إلى المزارعين بموازاة تحرير الأسواق الزراعية. ونتيجة لذلك ارتفع النمو الزراعي بفضل تكثيف وتنويع المزارعين

لأنشطتهم في نطاق واسع من المحاصيل. وأدمجت كذلك حقوق النساء، التي كانت تُنكر في السابق، على شهادات استخدام الأراضي. ولا تزال هناك مسائل تحتاج إلى الحل لتحسين الإدارة البيئية لكن هذه التجربة أثبتت قوة تعزيز حقوق المزارعين على أراضيهم في تنشيط الإنتاج الزراعي (Kirk and Tuan 2009). وأعطى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في البرازيل عام 2006 دليلاً ومبادئ مهمة لتوجيه التغيير في مجالي حيازة الأراضي وإدارة الحقوق.

وساهمت مبادرة الاتحاد الإفريقي لسياسات الأراضي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ومصرف التنمية الإفريقي في صياغة توجيهات للحكومات الوطنية تساعد على رفع التحديات المتعلقة بالأراضي، وشجعت الدول الأعضاء على تبادل أفضل الممارسات. لكن العديد من الدول لا يزال يعاني من قاعدة إدارية ضعيفة وتوثيق محدود لحقوق الأراضي. وغالباً ما تكتفي الحكومات الوطنية بالتأكيد على ملكية جميع الموارد التي يديرها ويمتلكها المواطنون. ويترك ذلك الملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة عرضة للاستيلاء على أراضيهم.

5-3-2 تقييم الآثار البيئية والاجتماعية

يهدف تقييم الآثار البيئية والاجتماعية إلى كفاية أن ينظر صانعو القرار في التداعيات الاجتماعية والبيئية الواسعة لدى الموافقة على مشروع ما أو رفضه. ويتطلب تقييم الآثار البيئية والاجتماعية من صانعي القرار أن يأخذوا بعين الاعتبار القيم البيئية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات وتبرير قراراتهم في ضوء دراسات مفصلة وتوفير تعليقات عامة عن الآثار المحتملة لأي اقتراح.

وقد تشترط التشريعات الوطنية إجراء تقييم للآثار البيئية والاجتماعية. وتشترط بعض جهات الإقراض، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات الموقعة على "مبادئ التعادل"¹³، تقييماً صارماً للآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع المقترحة. لكن تقييم الآثار البيئية والاجتماعية له حدود متعددة، مثل حجم المساحة المعنية والمدة المعنية التي ينبغي النظر فيها ومصالحة من تكون الغلبة. وعلى سبيل المثال، ينظر تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لبناء سد، في جميع الآثار المترتبة في الجهة السفلى للنهر، بما فيها الآثار التي تطال دولاً أخرى؟ وينبغي كذلك أن تكون عمليات التقدير مدعومة بأعمال تضمن اتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار وألا تترك هذه الأعمال جانباً بحجة ارتفاع كلفتها. وعملياً، يشك الكثيرون في أن يؤدي تقييم سلبى للآثار البيئية والاجتماعية إلى وقف مشروع ترغب الحكومة في تنفيذه، لأنه غالباً ما يكون هناك الكثير من المصالح القوية التي تدفع إلى الاستثمار، دون اعتبار الكلفة.

¹³ إن "مبادئ التعادل" إطار لإدارة الأخطار المرتبطة بالقروض يهدف إلى تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية في معاملات تمويل المشاريع وتقييمها وإدارتها. وغالباً ما يستخدم تمويل المشاريع لتمويل تطوير وبناء مشاريع كبرى في مجالي البنية التحتية والصناعية. وتعتمد المؤسسات المالية "مبادئ التعادل" على أساس طوعي وتطبق حين تفوق كلفة رأسمال المشروع 10 ملايين دولار أمريكي. وتهدف مبادئ التعادل بشكل أساسي إلى توفير معايير دنيا للعناية الواجبة لدعم اتخاذ القرارات مسؤولة بشأن الأخطار.

3-3-5 الضرائب والإعانات

إن الضرائب والرسوم التي تطبق في مجال الزراعة معقدة ومتغيرة ويمكن استخدامها لتشجيع أشكال محددة من الزراعة أو الابتعاد عنها. وعلى سبيل المثال، يمكن فرض الضرائب على الأراضي المتروكة كأراضٍ غير صالحة لإثبات المضاربات وزيادة تكثيف الزراعة. لكن بعض الخبراء يرى أن "هذه الضريبة ستكون غير موضوعية وصعبة التطبيق" لأنه يمكن لملاك الأراضي أن يقوموا بأشغال صغيرة ويدعي أن الأرض مستخدمة (Norton, 2003). ومن الحلول البديلة فرض ضريبة على الأراضي الزراعية وإعفاء الحيازات التي لا تزيد عن حجم أدنى محدد. ومن شأن تحديد الضريبة على مستوى مرتفع نسبياً في ما يفوق هذا الحجم الأدنى، أن يشجع على المزيد من الإنتاجية وأن يشجع المالكين على بيع أو تأجير الأراضي التي لا تدر لهم سوى القليل من الدخل (Norton, 2003).

وسادت منذ القرن التاسع عشر رؤية تدعو إلى ضرورة فرض الضرائب على قيم الأراضي كوسيلة لدر الدخل العام من هذه الموارد الطبيعية (وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا 2010). ويتم في الكثير من البلدان النامية تركيز الضرائب في المناطق الحضرية لان الأرض في هذه المناطق أعلى قيمة وغالباً ما تكون مسجلة تسجيلاً رسمياً. وتشكل الضريبة على الأراضي الحضرية عادة نسبة من قيمة الملك، وهي قد تكون مورد دخل مهم لسلطات المدينة. وتكون الضرائب على الأراضي الزراعية أقل بكثير، ربما لأن المصالح المرتبطة بالأراضي تمارس ضغوطاً سياسية على الكثير من الحكومات، ولأنه يستحيل جبايتها حيث لا يكون هناك سوى القليل من الأراضي المسجلة. أما الضرائب على المدخلات من رؤوس الأموال والمعدات فهي ضعيفة جداً أو معدومة لأن الحكومات ترغب في تشجيع الاستثمار، غير أن ذلك يشجع المزيد من طرق الزراعة التي تتميز بكثافة رأس المال.

وقد يكون انفاذ دفع الضرائب في قطاع الزراعة صعباً، إلا إذا فرضت على السلع الواردة من المزرعة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومات تفرض منذ زمن طويل ضرائب على المنتجات الزراعية كالرسوم المفروضة على تصدير السلع الاستوائية كالقطن والكاكاو والبن. لكن هذه الضرائب المفروضة على المنتج بدلاً من الأرض، من شأنه إثباط المزيد من الاستثمار أو الجهد في الإنتاج الزراعي. ويصعب على أصحاب الحيازات الصغيرة التهرب من هذه الضرائب، التي غالباً ما ترتبط بمجالس التسويق الحكومية وتسديد الديون المترتبة بفعل القروض المتعلقة بالمدخلات المسبقة. لكن الشركات الكبيرة هي في موقع أفضل لتحويل الضرائب المترتبة عليها من خلال نقل التسعير إلى سلاسل الإمداد العمودية.

والإعانات أكثر رواجاً في الزراعة من الضرائب وهي تشكل مورداً رئيسياً للدخل في المزارع في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويعتمد المزارعون في العديد من قراراتهم المتعلقة باختيار المحاصيل واستخدام الأراضي على نمط الإعانات المتوفرة في سنة معينة. وقد ترفع الإعانات سعر الأراضي، بما أن التدفق المحتمل من الإعانات المستقبلية يُحسب في قيمة الأرض إذا حصلت الأرض على مدفوعات هامة مقابل خدمات النظم الايكولوجية التي توفرها، مثل المدفوعات للأراضي الحرجية من خلال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، فمن المرجح أن ذلك يرفع ذلك من قيمتها، وجاذبيتها وبالتأكيد سعرها. وفي حالة أوروغواي، أدت الإعانات والإعفاءات

الضريبية المخصصة للغابات إلى ارتفاع كبير في مساحة الأراضي الحرجية من 70 000 هكتار في عام 1990 إلى 97 000 هكتار في عام 2010 (وزارة الزراعة ومصايد الأسماك في أوروغواي، 2010).

وأظهرت تجربة البرازيل كيف أن القروض المدعومة ذات الفائدة السلبية دفعت المزارعين من أصحاب الحيازات الكبيرة إلى المزيد من الميكنة في طرق الإنتاج، مما قلل من فوائد النمو الزراعي للحيازات الصغيرة الحجم والعمالة (Deininger *et al.* 2011). ويقدم عدد من الحكومات في الوقت الراهن إعفاءات ضريبية لجذب المستثمرين إلى الداخل. وإلى جانب الإعفاءات الضريبية على المدخلات من رؤوس الأموال، من شأن هذه التسهيلات أن تشجع المستثمرين على اختيار نظم الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة. وعليه، فإذا أرادت الحكومات من خلال الاستثمار في الأراضي أن توفر مستويات أعلى من العمالة وأنماط إنتاج أكثر استدامة، عليها إعادة صياغة نظمها الخاصة بالضرائب والإعانات على ضوء هذه المعطيات.

التوصيات

ينبغي أن تُقرّ الإجراءات المقترحة أدناه بأن الأمن الغذائي فوق كل اعتبار وأن على التدابير المتخذة أن تعالج خلل التوازن الواضح في السلطات التي يمارسها كل من مستخدمي الأراضي/المستفيدين منها والحكومات والمصالح التجارية الكبرى. ويمكن معالجة العديد من المشاكل الأخرى المحيطة بالاستثمارات الدولية في الأراضي من خلال انفاذ أكثر فعالية للسياسات والتشريعات على المستويين الوطني والمحلي. ويعني الضعف الحالي في الحوكمة والمؤسسات والحوافز أن "الحلول المفيدة للجميع" لن تتحقق إلا إذا مُنحت إمكانيات مستخدمي الأراضي المحليين وحكومات البلدان المضيفة ثقلاً أكبر. وبموازاة ذلك، ونظراً إلى العديد من المشاكل المعقدة والمتراطة، ينبغي تمييز التوصيات بشكل مماثل في مجال السياسات وفقاً للقطاع والمستوى والجهات الفاعلة المعنية. ونظراً إلى الارتفاع المحتمل للضغوط على الأراضي في المستقبل من قبل الاستثمار الدولي (والداخلي)، فمن الضروري إيجاد توازن أفضل بخصوص حقوق ومصالح المجموعات الأقل قوة في إطار المفاوضات بين الحكومات والمستثمرين.

حكومات البلدان المضيفة

1- يكون للقرارات المتخذة تداعيات كبيرة على سبل كسب عيش الكثير من الناس وأمنهم الغذائي لعقود قادمة. واتسمت معظم المناقشات بشأن الحيازات الواسعة النطاق للأراضي باستقطاب عريض بدلاً من البحث عن أرضية مشتركة. وينبغي أن يكون للأشخاص المعنيين بهذه الاستثمارات بشكل مباشر كلمتهم. وثمة حاجة إلى نقاش جامع في البلدان المضيفة حول طرق التنمية الزراعية والتخطيط لاستخدام الأراضي. وعلى الحكومات فتح هذا النقاش ووضع الفقراء الريفيين (كصغار المزارعين والشعوب الأصلية والرعاة والعمال غير المالكين، وسكان الغابات والنساء الريفيات، من بين مجموعات أخرى) في صلب النقاش. ومن شأن المراقبة المستمرة من قبل المجتمع المدني المستقل المساعدة في جعل الاهتمام المتجدد بالزراعة يخدم تنمية مستدامة واسعة القاعدة. وعلى الحكومات إنشاء مؤسسات ملائمة لتنظيم هذه المشاورات ومراقبة التنمية. وسيكون على الحكومات أن تعتمد سياسات واضحة وشفافة وعادلة في مجال الأراضي، تكون في متناول الجميع وتتيح شفافية نقل الملكية والحصول العادل ونظماً سهلاً للإدارة للتسجيل وإصدار سندات الملكية، فضلاً عن حقوق وراثية شفافة.

2- على الحكومات المضيفة الإقرار بحق مواطنيها إعطاء موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة في ما يخص الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في كسب عيشهم. وعلى الحكومات تعزيز وضمان حقوق الملايين من مستخدمي الأراضي الذين تُعتبر حيازتهم لهذه الأراضي في الوقت الراهن غير مؤكدة. ويشمل هؤلاء صغار المزارعين والرعاة والعمال في الزراعات المتنقلة والصيادين والشعوب الأصلية وسكان الغابات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حقوق النساء والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية في الحصول على الأراضي واستخدامها. ونظراً لتنوع السياقات، فثمة حاجة إلى نهج متعدد الأشكال لحيازة الأراضي يمزج بين الطرائق القانونية والإدارية المختلفة. وينبغي للحكومات استخلاص الدروس من النظم اللامركزية المنخفضة الكلفة لتسجيل

الحقوق وإدارتها على مستوى الأسر والمجتمعات في آن معاً. ويتضمن ذلك جمع موارد مشتركة لما لها من أهمية لمواصلة الزراعة المختلطة واستمرار نظم كسب العيش الرعوية والأصلية في الكثير من الدول ذات الدخل المنخفض. ونظراً إلى تسارع وتيرة الاستثمار الواسع النطاق في الأراضي والقدرات المحدودة في العديد من إدارات الحكومات، يعتبر تسجيل حقوق المجتمعات أمراً حيوياً لحماية سبل كسب العيش المرتبطة بالأمن الغذائي. وفي السياقات التي تتسم بانعدام المساواة في السيطرة على الأراضي أو ملكيتها، ينبغي اتباع سياسات لإعادة توزيع الأراضي (كإصلاح الأراضي أو إعادتها لأصحابها). وعلى الحكومات في إفريقيا إتباع الخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي التي وضعها الاتحاد الإفريقي والتي تهدف إلى تغيير التنمية الزراعية من خلال تعزيز حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي وتحسين حصول النساء على الأراضي وتخفيف القيود المفروضة على صفقات الأراضي. وينبغي إنشاء نظم للتظلم وجبر الأضرار على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك لحقوق الإنسان والبيئة. وثمة حاجة كذلك إلى نظم قوية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وينبغي التنبيه بشكل خاص إلى الأثر على المرأة في الزراعة بما أن حيازة المرأة على قطعة أرض، مهما كان صغرها، يعزز الأمن الغذائي والتغذوي للأسرة.

3- على الحكومات منح الأولوية للاستثمار في قطاع المزارع الصغيرة ونظم الزراعة البديلة الجامعة من الناحية الاجتماعية والمستدامة بيئياً في آن معاً باعتمادها المبادئ الايكولوجية الزراعية (انظر المرفق). وفي المناطق التي تشهد استثماراً واسع النطاق، ينبغي للحكومات المهتمة بتعزيز الاستثمار تشجيع نماذج الأعمال التي تلحظ التعاون مع المزارعين المحليين وخلق فرص العمل وليس فقط حيازة الأرض. ونظراً لخلل التوازن الكبير في الخبرات الذي غالباً ما تتسم به المفاوضات بخصوص صفقات الاستثمار الزراعي، فثمة حاجة إلى توفير مشورة قانونية ومالية وفنية للحكومات وللمجتمعات المحلية. ومن الخيارات الممكنة أن تتولى إدارة حيازة الأراضي التابعة للمنظمة إساءة المشورة القانونية. كما سيكون هناك حاجة للدعم في مجال دراسة مقترحات الاستثمار دراسة صارمة. وينبغي وضع نظم صلبة تخضع الاستئجار للائتمثال لخطط الاستثمار وسياسات الأراضي القائمة. وينبغي أن تنص عقود الاستثمار بشكل دائم على بند يتيح للحكومة (نيابة عن المجتمعات المحلية) إلغاء اتفاقات وعقود الإيجار حين لا تمتثل للشروط المتفق عليها، أو حين لا تتوافر آليات كافية للتعويض.

دعم صوت المزارعين والمجتمع المدني

4- ثمة حاجة إلى تقديم الدعم لتمثيل المزارعين من خلال منظماتهم الخاصة، مع منح الأولوية للحركات الاجتماعية لفقراء الريف: صغار المزارعين والعمالون غير المالكين والنساء والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والرعاة وسكان الغابات. وينبغي كذلك منح منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تدعم ممثلي فقراء الريف دعماً مباشراً، المجال المؤسسي اللازم. وتحتاج منظمات الحركة الاجتماعية لفقراء الأرياف ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى كسب المزيد من الثقل السياسي في هياكل صنع القرار الوطنية والدولية. كما تحتاج هذه المنظمات إلى سند قطري ودولي لضمان رقابة ومساءلة فعالة للعمليات الوطنية والدولية.

تحسين ممارسات الشركات

5- تقع على عاتق المستثمرين وشركات الأعمال مسؤولية قانونية لحماية حقوق الإنسان وعليها بذل العناية الواجبة لتفادي انتهاك حقوق الإنسان في دائرة نفوذها. كما يترتب على الشركات المستثمرة ضمان الوصول لسبل الانتصاف غير القضائية الملائمة، بما في ذلك آليات تظلم فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الدول واجب حماية التمتع بحقوق لإنسان من الانتهاكات التي تتسبب بها جهات فاعلة تخضع لولايتها القضائية وتنظيم شركات الأعمال على هذا الأساس؛ وعليها كذلك توفير وصول فعال إلى سبل الانتصاف القضائية في حال انتهاك المستثمرين لحقوق الإنسان. وعلى الدول التي تنتمي إليها شركات الأعمال والدول المستثمرة أو الدول الداعمة للاستثمار في دول أخرى ضمان أن تكون أعمالها تكفل احترام حقوق الإنسان وحمايتها في البلد المضيف وفقاً لمعايير ومواصفات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية المعمول بها.

6- وينبغي أن تعقد الدول مشاورات بنية حسنة مع المجتمعات المحلية قبل إطلاق أي خطة أو مشروع أو تدبير قد يؤثر على الأراضي أو الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها في كسب عيشها وفي أنشطتها الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تقوم هذه المشاورات على مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وما يتصل بها من معايير، فضلاً عن القوانين العرفية وهياكل صنع القرار التي تعتمدها المجتمعات المحلية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهل وصول جميع الأفراد المعنيين إلى هذه المشاورات بما يضمن بشكل خاص مشاركة النساء والشباب. ويتعين إجراء المشاورات في جو من الثقة التي تعزز الحوار البناء، ووفقاً لمعايير راسخة ومراقبة من قبل مراقبين مستقلين.

الجهات المانحة الحكومية

7- على الجهات المانحة مواصلة مبادراتهم الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل أكثر فعالية في مجال تعزيز الاستثمار الزراعي، لتحقيق نتائج إيجابية للمزارعين المحليين. فعلى سبيل المثال، ترى بعض الجهات المانحة أن تحسين الإنتاجية ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق أمران أساسيان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بينما يشجع المقرضون متعددو الأطراف ويمولون الاستثمار الداخل، بما في ذلك حيازات الأراضي الواسعة النطاق. ويتعين على الجهات المانحة كذلك ضمان تحقيق الوفاء بالتزامات مجموعة الثماني ومجموعة العشرين المتخذة في السنتين الأخيرتين بشأن زيادة دعم تمويل الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك دعم البنى التحتية العامة وتطوير سياسات تخلق بيئة تمكينية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، استناداً إلى الدلائل التي أظهرت أن أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على إثبات فعالية وتنافسية عاليتين في الأسواق العالمية، وأن تنمية المزارع الصغيرة أمر ممكن ومرغوب به نظراً لآثاره على الحد من الفقر.

8- وثمة حاجة إلى الدعم الدولي لتأمين زيادة واسعة النطاق في الأموال العامة المخصصة للبحوث والتطوير في مجال الزراعة، مع التركيز على النهج الإيكولوجية الزراعية. وعلينا رفع تحديات جملة إن أردنا تلبية الاحتياجات الغذائية لتسعة مليارات نسمة عام 2050 بشكل لا يتجاوز حدود المعمورة يتيح معالجة آثار تغير المناخ وجعل

استخدام الأراضي بالوعة فعلية للكربون. ونظراً إلى الحاجة للحد من اتساع الرقعة الزراعية في الغابات والمراعي، ينبغي التركيز بشكل خاص على ردم "الهوة في المردود"، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، دون إغفال تنامي الحاجة إلى الاستدامة الإيكولوجية. ويتطلب ذلك المزيد من التعزيز للقدرات في مجموعة من المهارات الرئيسية.

حكومات بلدان منشأ المستثمرين الدوليين

9- أخذاً في الاعتبار بأنه يقع على عاتق الدولة واجب حماية التمتع بحقوق الإنسان في الخارج من أي ضرر ينبع من أراضيها، كما تعبر عنها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، تقع على بلدان المنشأ مسؤولية ضمان أن تعمل شركاتها وفقاً لأعلى المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة البيئة. وعلى الدول أن تسن تشريعات تنص على امتثال مواطنيها العاملين في الخارج للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، ووضع آلية يمكن من خلالها لسكان البلدان المضيفة للاستثمارات تحميل الشركة مسؤولية أعمالها.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

10- تطلب لجنة الأمن الغذائي العالمي من الحكومات رفع تقرير سنوي يتناول التدابير المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية (والداخلية) مع أوجه القلق المرتبطة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى الحد من ضغوط المضاربات على الأراضي، من قبيل الاستئجار المشروط بإثبات وجود خطة استثمار.

11- ونظراً للدور المهم الذي يلعبه توسع الوقود الحيوي في تسريع وتيرة الاستثمار في الأراضي، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تطلب من الحكومات إلغاء الأهداف المتعلقة بالوقود القائم على الأغذية، وإزالة الرسوم والتعريفات المفروضة على إنتاج الوقود الحيوي ومعالجته.

12- وبما أن العديد من الصفقات والاستثمارات حديثة العهد، وأن البنك الدولي يتوقع أن "الإقبال على الأراضي" لا يتجه نحو التراجع" (Deiniger et al., 2011)، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبعد إقرار خطوطها التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة للأراضي ومصائد الأسماك والغابات، ستسعى إلى إنشاء مرصد لحيازة الأراضي و"الحق في الغذاء" لدى المنظمة بهدف مراقبة عمليات الحصول على الأراضي وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، مع ضمان أن تؤدي الاستثمارات إلى خفض الجوع والحد من الفقر في المجتمعات والبلدان المضيفة.

13- على لجنة الأمن الغذائي العالمي تشجيع زيادة الدعم للمبادرات الإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الإفريقي لسياسات الأراضي، وذلك بهدف ربط هذه المبادرات بإصلاح السياسات الوطنية (مثل البرلمان الإفريقي والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان).

14- وينبغي خلال عملية التشاور التي ستستغرق 12 شهراً والتي ستجريها اللجنة بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، إيلاء الاهتمام لإيجاد أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يسهم الاستثمار بشكل أكثر فعالية في تعزيز الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وإشراك جميع الجهات المعنية.

- African Development Bank (2003). Involuntary resettlement policy. www.afdb.org
- Agarwal, B. (1994). *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge University Press.
- Alonso-Fradejas, A. (2011). Expansion of oil palm agribusinesses over indigenous-peasant lands and territories in Guatemala: Fuelling a new cycle of agrarian accumulation, territorial dominance and social vulnerability? Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- Altieri and Toledo (2011). The agroecological revolution in Latin America: rescuing nature, ensuring food sovereignty and empowering peasants. *Journal of Peasant Studies*, 38:3, 587-612
- Andriani, R., Andrianto, A., Komarudin, H. and Obidzinski, K. (2010). Environmental and social impacts from palm-based biofuel development in Indonesia. CIFOR working paper. CIFOR, Bogor, Indonesia.
- Andrianirina-Ratsialonana, R., and Teysier A. 2010. Large-scale agricultural investments in Madagascar: Lessons for more "inclusive" models. In *Alternatives to land acquisitions: Agricultural investment and collaborative business models*, eds. L. Cotula and R. Leonard. London: International Institute for Environment and Development (IIED)
- Andrianirina-Ratsialonana, R., Ramarojohn, L., Burnod, P., and Teysier, A. (2011). After Daewoo? Current status and Perspectives of large-scale land acquisitions in Madagascar. Rome: International Land Coalition.
- Ariza-Montobbio, P., Sharachchandra L., Kallis, G., Martinez-Alier, J. (2010). The political ecology of *Jatropha* plantations for biodiesel in Tamil Nadu, India. *Journal of Peasant Studies*, 37(4): 875–897.
- Ashby, J., Harti, M., Lambrou, Y., Larson, G., Lubbock, A., Pehu, E., Ragasa, C. (2008). *Investing in Women as Drivers of Agricultural Growth*. Gender in Agriculture Sourcebook. World Bank, Washington DC.
- Baxtor, J. (2011). Understanding Land Investment Deals in Africa: Mali, <http://allafrica.com/download/resource/main/main/يداتcs/00021029:0d0f31641207deae38bb314ff8a1bccd.pdf>
- Behrman, J., Meinzen-Dick, R., Quisumbing, A. (2011). The Gender Implications of Large-Scale Land Deals. LDPI Paper, <http://www.iss.nl/ldpi>.
- Bernstein H. (2010). *Class Dynamics of Agrarian Change*. Halifax and Fernwood, MA: Kumarian.
- Bindraban, P. (1999). Impact of canopy nitrogen profile in wheat on growth. *Field Crops Research* 63: 63-77.
- Bindraban, P., Bulte E., Conijn, S., Eickhout B., Hoogwijk, M., Londo, M., (2009). Can biofuels be sustainable by 2020? An assessment for an obligatory blending target of 10% in the Netherlands. Netherlands Research Programme on Scientific Assessment and Policy Analysis for Climate Change (WAB). Report 500102024. <http://www.pbl.nl/en/publications/2009/Can-biofuels-be-sustainable-by-2020.html>
- Bindraban, P., Bulte, E., Giller, K., Meinke, H., Mol, A., van Oort, P., Oosterveer, P., van Keulen, H. Wollni, M. (2009). Beyond competition – Pathways for Africa's agricultural development. Plant Research International, Wageningen UR, Report 242. <http://edepot.wur.nl/8400>.
- Bindraban, P.S., Rabbinge, R. (2011). European food and agricultural strategy for 21st Century. *Int. J. Agricultural Resources, Governance and Ecology*, Vol. 9, Nos. 1/2: 80-101.
- BMZ - Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung (2009): Entwicklungspolitische Positionierung zum Thema: Großflächige Landkäufe und -pachten in Entwicklungsländern – "Land Grabbing". Diskussionspapier. BMZ Diskurs 14, Berlin, Germany.
- Borras, S. Jr., Kay, C. and Lahiff, E., eds. (2007). *Market-Led Agrarian Reform*. London: Routledge.
- Borras, S. Jr., Fig, D., Monsalve, S. (2011). The Politics of agrofuels and mega land deals: the case of Procana in Mozambique. *Review of African Political Economy*, July 2011.

- Bourdoncle, L. Entretien avec Olivier Combastet (Pergam Finance). In Vos terres, avis d'experts. Le M.A.G. Cultures N°61, 29-05-2009. Repris par le blog de Grain, May 2009.
- Bues, A. (2011). Agricultural foreign direct investment and water rights: An institutional analysis from Ethiopia. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8th April.
- Campanale, M. (2011). A study of trends in private sector agricultural investment - a focus on African private equity. Unpublished report for IIED.
- Clay, J. (2004). World agriculture and the environment: A commodity-by-commodity guide to impacts and practices. Washington: Island Press.
- Cochet, H., Merlet, M. (2011). Land grabbing and share of the value added in agricultural processes. A new look at the distribution of land revenues. Paper presented at International Academic Conference 'Global Land Grabbing' 6 - 8 April 2011 Brighton.
- Colchester, M. (2011). Palm oil and indigenous peoples in South East Asia. ILC Commercial pressures on Land.
- Combastet, O. (2010). Communication orale au groupe de travail du Centre d'Analyse Stratégique. (Pergam Finance). Paris, 14 janvier 2010.
- Conijn, J.G. (2011b). <http://www.pri.wur.nl/UK/research/sustainable-production/global-crop-production>.
- Conijn, J.G., Querner, E.P., Rau, M.L., Hengsdijk, H., Kuhlman, J.W., Meijerink, G.W., Rutgers, B., Bindraban, P.S. (2011a). Agricultural resource scarcity and distribution: a case study of crop production in Africa. Wageningen: Plant Research International (Report / Plant Research International 380).
- Corbera, E., K. Brown, and W. N. Adger. 2007. The equity and legitimacy of markets for ecosystem services. *Development and Change* 38(4):587-613.
- Cotula, L., Dyer, N., and Vermeulen, S. (2008). Fuelling exclusion? The biofuels boom and poor people's access to land <http://pubs.iied.org/pdfs/12551IIED.pdf>
- Cotula, L., Mayers, J. (2009). Tenure in REDD, Start point or after thought? IIED Natural Resource series. London.
- Cotula, L., Vermeulen, S. (2009). 'Land grabs' in Africa: can the deals work for development? IIED Policy Briefing September 2009.
- Cotula, L., Vermeulen, S., Leonard, R., Keeley, J. (2009). Land Grab or Development Opportunity? Agricultural Investment and International Land Deals in Africa, IIED/FAO/IFAD, London/Rome. ISBN: 978-1-84369-741-1.
- Cotula, L. (2011). Land deals. What's in the contracts? London: IIED.
- Daley, E. (2011). Gendered impacts of commercial pressures on land. Rome. ILC.
- Daniel, S. with Mittal, A. (2009). The great land grab: Rush for world's farmland threatens food security for the poor. Oakland Institute.
- Davis, N., Lahiff E. (2011). Joint ventures in South Africa's land reform programme: strategic partnerships or strategic resource grab? Paper presented to the Global Land Grab conference, University of Sussex, April 6-8, 2011.
- Deere, D and Leon M. (2001). Who owns the land? Gender and land titling programmes in Latin America. *Journal of Agrarian Change*, Vol 1, 3: 440-467.
- Deininger, K. (2011). Challenges posed by the new wave of farmland investment. *Journal of Peasant Studies*. 38: 2, 217 — 247.
- Deininger, K., Byerlee, D., Lindsay, J., Norton, A., Selod, H., Stickler, M. (2011). Rising Global Interest in Farmland. Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits? Washington, DC: World Bank.
- Diarra, M., Monimart, M. (2006). Landless women, hopeless women? Gender. Land and decentralisation in Niger, Issue Paper 143, IIED Drylands Programme. London.
- وزارة الزراعة ومصايد الأسماك في أوغواي، 2010، قسم الإحصاءات في وزارة الزراعة ومصايد الأسماك في أوغواي. www.mgap.gub.uy.
- Djiré, M. (2007). Land registration in Mali – No land ownership for farmers? Issue paper 144, Drylands Programme, IIED. London.

- Doss, C. (2009). If women hold up half the sky, how much of the world's food do they produce? Background paper prepared for the 2010 Food and Agriculture Organization of the United Nations State of Food and Agriculture. Rome.
- Dromard, T. (2010). A la poursuite de l'or vert. Le nouveau filon: les terres arables des paysen développement. Rubrique Capital mode d'emploi. Quelques recettes pour devenir riche et le rester. Challenges n° 220, 8 juillet 2010. France.
- Edelman and Carwill (2011). Peasants' rights and the UN system: Quixotic struggle? Or emancipator idea whose time has come? *Journal of Peasant Studies* Vol 38, 1: 81-108.
- EmVest (2011). Presentation to World Bank Conference on Land, Washington DC April 18-19th, 2011.
- Erb, K.-H., Gaube, V., Krausmann, F., Plutzer, C., Bondeau, A., Haberl, H. (2007): A comprehensive global 5 min resolution land-use data set for the year 2000 consistent with national census data. *Journal of Land Use Science* 2(3): 191-224.
- ETC (2009). Who will feed us? ETC Group. Communiqué Issue #102.
- Fairhead, J., Leach, M. and Scoones, I., Guest Editors (Forthcoming). 'Green Grabbing: A new appropriation of nature?', *Journal of Peasant Studies*, 39(2), Special issue, March 2012.
- FAO (2006). Livestock in geographic transition. In: *Livestock's long shadow: environmental issues and options*, Ch. 2. Rome, Italy, FAO.
- FAO (2007, 2011). FAOstat. <http://faostat.fao.org>
- منظمة الأغذية والزراعة (2011). المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، روما، أبريل/نيسان 2011 <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/land-tenure>
- Foresight (2010). Global Food and Farming Futures: Regional case study: R2 Agricultural R & D as an engine of productivity growth: China. UK Government, London.
- Foresight (2011a). Global food and farming futures. UK Government, London.
- Foresight (2011b). Synthesis Report C1: Trends in food demand and production. UK Government, London.
- Franco, J. (2008). Making land rights accessible: social movement innovation and political-legal strategies in the Philippines *Journal of development studies*, 44(7): 991-221.
- Franco, J., Levidow, L., Fig, D., Goldfarb, L. Hönicke, M., Mendonça, M.L. (2010). Assumptions in the European Union biofuels policy: frictions with experiences in Germany, Brazil and Mozambique. *Journal of Peasant Studies*, 37(4): 661-698.
- Friis, C., Reenberg, A., (2010). Land Grab in Africa: Emerging Land System Drivers in a Teleconnected World. University of Copenhagen, GLP-IPO, GLP Report No. 1. http://www.globallandproject.org/Documents/GLP_report_01.pdf.
- German, L., Schoneveld, G., Skutch, M., Andriani, R., Obidzinski, K., Pacheco, P., Komarudin, H., Andrianto, A., Lima, M., Dayang Norwana, A.A.B. (2010). The local social and environmental impacts of biofuel feedstock expansion: A synthesis of case studies from Asia, Africa and Latin America. CIFOR infobriefs. No. 34, December 2010
- German, L., Schoneveld, G., Mwangi, E. (2011). Processes of Large-Scale Land Acquisition by Investors: Case Studies from Sub-Saharan Africa. Paper presented at the Global Land Grab conference, University of Sussex, April 6-8, 2011.
- Gibbs, H.K., Ruesch, A.S., Achard, F. Clayton, M.K., Holmgren, P., Ramankutty, N., and Foley, J. A. (2010). Tropical forests were the primary sources of new agricultural land in the 1980s and 1990s <http://iis-db.stanford.edu/pubs/22996/PNAS-2010-Gibbs-0910275107.pdf>.
- Giller, K.E., Ed., (2001). Nitrogen Fixation in Tropical Cropping Systems (2nd Edition. CABI Publishing, CAB International, Wallingford, Oxon. UK.
- Gillon, S. (2010). Fields of dreams: negotiating an ethanol agenda in the Midwest United States. *Journal of Peasant Studies*, 37(4): 723-748.
- Glendining, M., Dailey, A.G., Williams, A., Evert, F.K., van Gouling, K.W.T., Whitmore, A.P. (2009). Is it possible to increase the sustainability of arable and ruminant agriculture by reducing inputs? *Agricultural Systems* 99 (2-3). 117-125.

- Görge, M., Rudloff, B., Simons, J., Üllenberg, A., Väh, S., Wimmer, L. (2009). Foreign Direct Investment (FDI) in Land in Developing Countries. Eschborn, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), <http://www2.gtz.de/urbanet/library/detail1.asp?number=7529>.
- Government of India (2011). National Food Security Bill, National Advisory Council (NAC). http://www.indiaenvironmentportal.org.in/files/nfsb_final.pdf.
- GRAIN (2008). Seized!: The 2008 Land Grab for Food and Financial Security, http://www.grain.org/briefings_files/landgrab-2008-en.pdf.
- Guo, H., Jolly, R.W. Zhu, J. (2007). Contract farming in China: perspectives of farm households and agribusiness firms. *Comparative Economic Studies* 49: 285-312.
- Hall, D., Hirsch, P., and Murray, T. Li. (2011). Powers of Exclusion: Land Dilemmas in Southeast Asia. Singapore and Honolulu: National University of Singapore Press and University of Hawaii Press.
- Hall, R. (2011). The Next Great Trek? South African commercial farmers move north, <http://www.iss.nl/Menupages/Research-Networks/The-Land-Deal-Politics-Initiative-LDPI/April-2011-IDS-Sussex2/LDPI-Conference-Papers/The-next-Great-Trek-South-African-commercial-farmers-move-north>.
- Hardin, G (1968). The tragedy of the commons. *Science* Vol. 162, 3859: 1243-1248
- HLPE (2011). Price volatility and food security. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome 2011.
- Horne, F. (2011). Understanding land investment deals in Africa. Country report: Ethiopia. San Francisco, Oakland Institute.
- Houtzager, P. and Franco J. (2003). 'When the Poor Make Law: Comparisons Across Brazil and the Philippines'. Research Note. Law, Democracy, and Development Program. Sussex: Institute of Development Studies.
- Hunsberger, C. (2010). The politics of Jatropha-based biofuels in Kenya: convergence and divergence among NGOs, donors, government officials and farmers. *Journal of Peasant Studies*, 37(4): 939-962.
- IBGE Instituto Brasileiro de Geografia e Estatística - Brasil. Censo agropecuário (2006): Agricultura familiar. Rio de Janeiro, IBGE, 2009.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2010) تقرير الفقر الريفي 2011، روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- IFPRI (2009). Land Grabbing by Foreign Investors in Developing Countries, <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/bp013all.pdf>.
- IIASA (2011). Land Use Change and Agriculture - Agro-Ecological Zoning. <http://www.iiasa.ac.at/Research/LUC/Research-AEZ/index.html?sb=8>.
- ILC (2011). Quoted in 'The surge in land deals - When others are grabbing their land', *The Economist*, 5 May 2011.
- الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (2007) تغير المناخ 2007: قاعدة العلوم الفيزيائية. مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، [Solomon, Manning, Z. Chen, M. Marquis, K.B. Averyt, M.Tignor and H.L. Miller (eds.)]. كمبريدج الصحافي، كمبريدج، المملكة المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- de Janvry, A., Platteau, J.F., Gordillo, G., Sadoulet, E. (2001). "Access to land and land policy reforms", in De Janvry, A., Platteau, J.F., Gordillo, G., and Sadoulet, E. (Eds), *Access to Land, Rural Poverty, and Public Action*, Oxford, Oxford University Press.
- Jiggins, J. (2010). Gender and the food supply. Paper prepared for the UK Government Foresight project. London.
- Kenney-Lazar, M. (2011). Dispossession, semi-proletarianization, and enclosure: primitive accumulation and the land grab in Laos. LDPI Paper, <http://www.iss.nl/ldpi>.
- Kirk, M and Nguyen Do Anh Tuan (2009). Land tenure policy reforms: Decollectivisation and the Doi Moi system in Vietnam. IFPRI Discussion paper. Washington DC: IFPRI.

- Knight, R.S. (2010). Statutory recognition of customary land rights in Africa: An investigation into best practices for law making and implementation. Development Service — FAO Legal Office. Rome: FAO.
- Koh, L. P. and Wilcove, D. S. (2008). Is oil palm agriculture really destroying tropical biodiversity? *Conserv. Lett.* 1: 60–64.
- Kolongotomo Declaration novembre 2010 <http://pubs.iied.org/pdfs/G03056.pdf>.
- Larson, Anne M., Corbera, Esteve Cronkleton, Peter, van Dam, Chris, Bray, David, Estrada, Manuel, May, Peter, Medina, Gabriel, Navarro, Guillermo and Pacheco Pablo, Rights to forests and carbon under REDD+ initiatives in Latin America. http://www.threddesk.org/sites/default/files/resources/pdf/2011/rights_to_forest_brief.pdf
- Larson, Anne M., Corbera, Esteve Cronkleton, Peter, van Dam, Chris, Bray, David, Estrada, Manuel, May, Peter, Medina, Gabriel, Navarro, Guillermo and Pacheco Pablo, Rights to forests and carbon under REDD+ initiatives in Latin America http://www.threddesk.org/sites/default/files/resources/pdf/2011/rights_to_forest_brief.pdf.
- Lavers, T. (2011). The Role of Foreign Investment in Ethiopia's Smallholder-focused Agricultural Development Strategy. International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011 University of Sussex, UK.
- Lavigne Delville, P. (1998). *Quelles politiques foncières pour l'Afrique rurale?* Karthala, Paris.
- Lavigne Delville, P. (2010). Registering and administering customary land rights: Can we deal with complexity? In: Deininger, K., Augustinus, C., Enemark, S., and Munro-Faure, P. (eds), *Innovations in land rights recognition, administration and governance*. Proceedings of the annual conference on land policy and administration. Discussion Paper. Issue 2. The World Bank, GLTN, FIG, FAO.
- Levien, M (2011). The land question. Special Economic zones and the political economy of dispossession in India. Global Land Grabbing 6-8 April 2011 University of Sussex, UK.
- Levien, M. (2011). The Land Question: Special Economic Zones and the Political Economy of Dispossession in India, <http://55 Michael Levien.pdf>.
- Li, T. M. (2011). Centering Labor in the land grab debate. *The Journal of Peasant Studies*, 38(2): 281–99.
- Lipton, M (2010). From policy aims and small-farm characteristics to farm science needs. *World Development* vol. 38 (10): 1399-1412.
- Longley, S. (2011). Presentation at Provocation seminar 4: Making markets work for smallholders or wage labour? Manchester. 25th April 2011.
- McCarthy, J., Afiff, S. Vel, J. (2011). A Land Grab Scenario for Indonesia? Diverse Trajectories and Virtual Land Grabs in the Outer Islands. LDPI Paper, <http://www.iss.nl/ldpi>.
- Mackey, L. (2011). Legitimizing foreignization in Bolivia: Brazilian agriculture and the relations of conflict and consent in Santa Cruz, Bolivia. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- MAEE (2010). *Les appropriations de terres à grande échelle: analyse du phenomena et propositions d'orientation*. Comité technique "Foncier et développement". Paris: MAEE.
- Maertens, M. (2011). Presentation at Provocation seminar 4: Making markets work for smallholders or wage labour? Manchester. 25th April 2011.
- Maertens, M., Swinnen J.F.M. (2007). Trade, Standards and Poverty: Evidence from Senegal. Paper presented at the Centre for the Study of African Economies Conference 2007 on "Economic Development in Africa", March 19-20, 2007, Oxford, UK.

- Maluf, R.S. (2010). Marco institucional e políticas públicas para a segurança e soberania alimentar e nutricional no Brasil (Institutional framework and public policies for food and nutrition security and sovereignty in Brazil), Paper prepared for the International Conference on the Dynamics of Rural Transformation in Emerging Economies, New Delhi, April 14-16, 2010. http://www.rimisp.org/proyectos/seccion_adicional.php?id_proyecto=180&id_sub=661#tema3
- Martinez-Alier, J. (2011). The EROI of Agriculture and its use by the Via Campesina. *Journal of Peasant Studies*, 38(1).
- Maughan, M J (2011). Land Grab and Oil Palm in Colombia. International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011 University of Sussex, UK.
- McMichael, P., Scoones, I. (guest editors) (2010). The politics of biofuels, land and agrarian change. *Journal of Peasant Studies*, 37(4), Special Issue.
- Meinzen-Dick, R. and Mwangi, E. (2008). Cutting the web of interests: Pitfalls of formalizing property rights. *Land Use Policy* 26, 36–43.
- Meinzen-Dick, R., Quisumbing, A., Behrman, J., Biermayr-Jenzano, P., Wilde, V., Noordeloos, M., Ragasa, C., Beintema, N. (2010). Engendering agricultural research. IFPRI Discussion Paper 973. <http://www.ifpri.org/publication/engendering-agricultural-research>.
- Minten, B., Randrianarison, L., Swinnen, JFM. (2006). Global retail chains and poor farmers: Evidence from Madagascar. LICOS Centre for Transition Economics. LICOS discussion paper 164. Katholieke Universiteit Leuven.
- Monfreda, C., N. Ramankutty, and J. A. Foley (2008), Farming the Planet: 2. Geographic distribution of crop areas, yields, physiological types, and net primary production in the year 2000, *Global Biogeochem. Cycles*, 22, GB1022,
- Monteith, J.L. (1990). Conservative behaviour in the response of crops to water and light. In: Rabbinge, R. Goudriaan, J., van Keulen, H., Penning de Vries, F.W.T. and van Laar, H.H., (Eds.). *Theoretical production ecology: reflections and prospects*. Simulation Monograph 34, Pudoc, Wageningen, the Netherlands. pp 3-16.
- Murphy, R., Woods, J., Black, M., McManus, M. (2011). Global developments in the competition for land from biofuels. *Food Policy*, Volume 36, Supplement 1, January 2011, Pages S52-S61
- Nagayets, O. (2005). Small Farms: Current Status and Key Trends. Information Brief Prepared for the Future of Small Farms, Research Workshop, Wye College, June 26-29, 2005. International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2020 Vision Initiative and Overseas Development Institute (ODI).
- Nonfodji, P. 2011. China's farmland rush in Benin: Toward a win-win economic model of cooperation? Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- Norton, R (2003). *Agricultural Development Policy: Concepts and Experiences*. Wiley-Blackwell.
- Nunow, A.A. (2011). The dynamics of land deals in the Tana Delta, Kenya. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- Nyamu-Musembi, Celestine (2007). "Addressing Formal and Substantive Citizenship: Gender Justice in Sub-Saharan Africa" in Maitrayee Mukhopadhyay and Navsharan Singh, ed. *Gender Justice, Citizenship and Development*, Zubaan, New Delhi and International Development Research Centre, Ottawa.
- O'Brien, E. (2011). Irregular and illegal land acquisition by Kenya's elites: Trends, processes, and impacts of Kenya's land-grabbing phenomenon. The International Land Coalition.
- Oya, C. (2011). Presentation at Provocation seminar 4: Making markets work for smallholders or wage labour? Manchester. 25th April 2011.
- Oxfam (2011). Growing a Better Future: Food Justice in a resource-constrained world [Online] Available at: <http://www.oxfam.org.uk/resources/papers/downloads/cr-growing-better-future-170611-en.pdf>.
- Peluso, N.L. and C. Lund, guest editors. (2011). What difference does land control make? Shifting agrarian environments and the reorientation of land governance practices. *Journal of Peasant Studies*, 38(4).

- Peterman, A., Behrman, J., Quisumbing, A. R., Nkonya, E. (2010). Understanding complexities surrounding gender differences in agricultural productivity in Uganda and Nigeria. *Journal of Development Studies*.
- Persha, L., A. Agrawal and A. Chhatre (2011). Social and Ecological Synergy: Local Rulemaking, Forest Livelihoods and Biodiversity Conservation. *Science* 331:1606-1608.
- PE&RC. (2011). Various papers presented at the seminar on Global soil fertility: The role of next generation smart fertilizers, Monday 21 March, 2011. (Hotel De Nieuwe Wereld – Wageningen, The Netherlands. <http://www.pe-rc.nl>).
- Razavi, S (2003). Agrarian change, gender and land rights. *Journal of Agrarian Change*. Vol 1, 102: 2-32.
- Rockström, J. (2003). Water for food and nature in drought-prone tropics: vapour shift in rain-fed agriculture. *Phil. Trans. R. Soc. Lond. B* 358 (published on-line).
- Rosset, Peter M., Braulio Machín Sosa, A.M. Roque Jaime and Dana Rocío Ávila Lozano (2011). ‘The Campesinoto- Campesino Agroecology Movement of ANAP in Cuba: Social process methodology in the construction of sustainable peasant agriculture and food sovereignty’, *Journal of Peasant Studies* 38(1):1^31.
- Safransky, S., Wolford, W. (2011). Contemporary land grabs and their alternatives in the Americas. International Conference on Global Land Grabbing. Brighton, University of Sussex, 6-8 April – available at <http://www.future-agricultures.org/index>.
- Sauer, S. Leite, S.P. (2011). Agrarian structure, foreign land ownership, and land value in Brazil. The International Conference on Global Land Grabbing, University of Sussex, UK, April 6-8, 2011. Available at: http://www.future-agricultures.org/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=1552&Itemid=971&limitstart=10
- Schneider, A. (2011). [What shall we do without our land? Land Grabs and Resistance in Rural Cambodia](#). LDPI Paper on land grabbing, <http://www.iss.nl/ldpi>.
- Shete, M (2011). Implications of land deals to livelihood security and natural resource management in Benshanguel Gumuz Regional State, Ethiopia Global Land Grabbing 6-8 April 2011 University of Sussex, UK.
- Sinclair, T.R. (1990). Nitrogen influence on the physiology of crop yield. In: Rabbinbe, R., Goudriaan, J. van Keulen, H., Penning de Vries, F.W.T, and van Laar, H.H., Eds.) *Theoretical production ecology: reflections and prospects*. Simulation Monograph 34, Pudoc, Wageningen, pp. 41-55.
- Smaller, C., Mann, H. (2009). *A Thirst for Distant Lands: Foreign Investment in Agricultural Land and Water*. Winnipeg, Canada: International Institute for Sustainable Development (IISD) – Foreign Investment for Sustainable Development Program.
- Smit, A.L., Bindraban, P.S., Schröder, J.J., Conijn, J.G., van der Meer, H.G. (2009). Phosphorus in agriculture: global resources, trends and developments. Report to the Steering Committee Technology Assessment of the Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality, The Netherlands. Wageningen, The Netherlands. Plant Research International. Report 282. <http://edepot.wur.nl/12571>.
- Smith, P., Gregory, P.J., van Vuuren, D., Obersteiner, M., Havlík, P., Rounsevell, M., Woods, J., Stehfest, E., Bellarby, J. (2010). Competition for land. *Philosophical Transactions of Royal Society B*. **365**, 2941-2957.
- de Soto, H. (2000). *The mystery of capital*. New York, Basic Books.
- Spedding, C.R.W. (1988). *An introduction to agricultural systems*. Elsevier applied science. London, UK. 189 pages.
- Stoorvogel, J.J., Smaling, E.M.A., Janssen, B.H. (1993). Calculating soil nutrient balances in Africa at different scales: 1. Supra-national scale. *Fertilizer Research* 35: 227-235.
- Sulle, E. Nelson F. (2009). *Biofuels, land access and rural livelihoods in Tanzania*. London: International Institute for Environment and Development.
- Sunderlin, W., Larson, A. M. and Cronkleton, P. (2009). Forest tenure rights and REDD+: From inertia to policy solutions in Angelsen, A. (eds.) *realising REDD+: National Strategy and policy options*, 139 – 150 Center for International Forestry Research, Bogor.

- Tanner, C., Baleira, S. (2006). Mozambique's legal framework for access to natural resources: The impact of new legal rights and community consultations on local livelihoods. LSP Working Paper 28. Access to Natural Resources Sub-Programme. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- UNEP (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication, www.unep.org/greeneconomy.
- Urioste, M. (2010). Concentración y extranjerización de la tierra en Bolivia. Paper prepared for the workshop on the dynamics of land markets in Latin America. Santiago, Chile, 2010.
- Uruguay census (2010). Instituto de Colonización, Montevideo.
- Von Braun, J., Meinzen-Dick, R. (2009). 'Land Grabbing' by Foreign Investors in Developing Countries: Risks and Opportunities. Policy Brief 13. April 2009. Washington DC: International Food Policy Research Institute.
- Valle, L. M. (2010). El proceso de concentración de tierras en el Ecuador. Paper prepared for the workshop on the dynamics of land markets in Latin America. Santiago, Chile, 2010.
- van Gelder, J.W., German, L. (2011). Biofuel finance: Global trends in biofuel finance in forest-rich countries of Asia, Africa and Latin America and implications for governance. CIFOR infobriefs. No. 36, January 2011.
- van Kauwenbergh, S.J. (2010). World Phosphate Rock Reserves and Resources. IFDC Technical Bulletin 75.
- Väth, S., Kirk, M. (2011). Linkages between investors and the local population: Evidence from the oil palm sector. Presentation at the World Bank Conference on Land and Poverty. Washington.
- Vermeulen, S., Cotula, L. (2010). Making the most of agricultural investment: a survey of business models that provide opportunities for smallholders. IIED/FAO/IFAD/SDC, London/Rome/Bern. ISBN: 978-1-84369-774-9
- Vermeulen, S., Goad, N. (2006). Towards better practice in smallholder palm oil production. Natural Resources Issues Series 5, IIED, London, UK.
- Visser, O., Spoor, M. (2011). Land grabbing in post-Soviet Eurasia: the world's largest agricultural land reserves at stake. *Journal of Peasant Studies*, 38(1): 299 – 323.
- Vorley, B. (2003). Food, Inc.: Corporate concentration from farm to consumer. UK Food Group. London, UK.
- Vorley, B. (2001). The Chains of Agriculture: Sustainability and the Restructuring of Agri-food Markets. London, IIED, WSSD Briefing Paper.
- de Wit, C.T. (1992). Resource Use Efficiency in Agriculture. *Agricultural Systems* 40 (1–3), 125–51.
- Weis, T. (2010). The Accelerating Biophysical Contradictions of Industrial Capitalist Agriculture. *Journal of Agrarian Change*, 10(3): 315-341.
- Westholm, Lisa, Biddulph, Rudolph, Hellmark, Ida and Ekbohm, Anders (2011). REDD+ AND TENURE: A Review of the Latest Developments in Research, Implementation and Debate http://capacity4dev.ec.europa.eu/sites/default/files/file/24/06/2011_-_1139/redd_and_tenure_focali_report_no2_2011.pdf.
- White, B., Dasgupta, A. (2010). Agrofuels capitalism: a view from political economy. *Journal of Peasant Studies*, 37(4): 593–607.
- White, B and White J. (2011). The gendered politics of dispossession: oil palm expansion in a Dayak Hibun community in West Kalimantan, Indonesia. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- Wilkinson, J., Reydon, B., Sabbato, A. (2010). Dinâmica do mercado de terras na América Latina: o caso do Brasil. Santiago: FAO, December (unpublished).
- Wilkinson, J. and Herrera, S. (2010). 'Biofuels in Brazil: debates and impacts', *Journal of Peasant Studies*, 37: 4, 749 — 768 <http://dx.doi.org/10.1080/03066150.2010.512457>
- Wily, L.A. (2008). Custom and commonage in Africa rethinking the orthodoxies. *Land Use Policy* 25: 43–52.
- Wily, L.A. (2010). Whose land are you giving away, Mr. President? Paper presented to the Annual World Bank Land Policy & Administration Conference, Washington DC., 26th -27th April.

- Wily, L.A. (2011). Nothing New Under the Sun or a New Battle Joined? The Political Economy of African Dispossession in the Current Global Land Rush. International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April 2011 University of Sussex, UK.
- Woertz, E., (2009). Gulf food security needs delicate diplomacy. Financial Times, UK, March 4, http://www.ft.com/cms/s/0/d916f8e2-08d8-11de-b8b0-0000779fd2ac.html?nclick_check=1.
- Woertz, E. *et al.* (2008). Food inflation in the GCC countries. Gulf Research Center, Dubai.
- Woodhouse, P., Ganho, A, S. (2011). Is water the hidden agenda of agricultural land acquisition in sub-Saharan Africa? Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing 6-8th April.
- Woods, J., Williams, A., Hughes, J, K., Black, M., Murphy, R. (2010). Energy and the food system. Philosophical Transactions of Royal Society B. 365, 2991-3006.
- البنك الدولي (2011a) اجتماع واشنطن في 18 و19 أبريل/نيسان 2011.
- البنك الدولي (2011b). تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية. واشنطن ونيويورك: البنك الدولي ومركز جامعة أكسفورد الصحافي.
- WRR (1995). Sustained risks: a lasting phenomenon. Netherlands Scientific Council for Government Policy. Reports to the Government 44, The Hague

المرفقات

المرفق 1 المبادئ الزراعية – الإيكولوجية الأساسية

يؤثر الكثير من العمليات على أداء المحاصيل، لكن عدداً قليلاً منها له تأثيرات كبيرة. ومن بين هذه العمليات تلك التي تساعد النباتات على الاستخدام الفعال والمتوازن للإشعاع والماء والمغذيات لنمو المحصول (Monteith, 1990; Sinclair, 1990)، وتلك التي تسهم في توازن الماء في التربة أو التي تؤثر على خصوبة التربة. وتعني "ظروف النمو المثلى" الظروف الزراعية الإيكولوجية التي تتلقى فيها المحاصيل كل المياه والمغذيات التي تحتاجها للنمو وتكون محمية من الآفات والأمراض والأعشاب الضارة. ويتم التركيز على الإنتاج الأولي للنباتات بما أنه يحدد كذلك الإنتاج الحيواني الثانوي.

التمثيل الضوئي

التمثيل الضوئي هو العملية الأولية التي تحوّل الطاقة الشمسية إلى مكونات عضوية (نباتات) للحياة على الأرض. وتستطيع النباتات التي تنمو في ظروف مثلى تحويل 2.5 في المائة من ضوء الشمس الذي يصل إلى الأرض إلى كتلة حيوية (Spedding, 1988). وبما أن نمو المحاصيل يعتمد عادة على توفر المياه والمغذيات، وتعيقه الآفات والأمراض والأعشاب الضارة، تكون فعالية استخدام الإشعاع أقل بكثير. ويتم الالتقاط التام في المناطق الاستوائية التي يتم فيها الإنتاج على مدار السنة. وتحقق المناطق المعتدلة التي يصل فيها موسم النمو إلى 5 أو 6 أشهر نصف هذه النسبة. وتتسبب الطاقة المستخدمة بشكل مباشر في الزراعة (كالجرافات مثلاً) أو غير مباشر (كإنتاج الأسمدة) بتدني التقاط الطاقة الصافية، مما يخفض النسبة إلى 1 في المائة على الأكثر وربما إلى صفر في المائة.

الماء

تستخدم النباتات 97.5 في المائة من طاقة ضوء الشمس المتبقية للتنفس. وتحتاج النباتات، حتى في ظل الظروف المثلى للإدارة، إلى كمية مياه تتراوح بين 250 و300 لتر من الماء لكل كيلوغرام من الكتلة الحيوية المنتجة، (Monteith, 1990). ويحصد أكثر من نصف الإنتاج العالمي الإجمالي من الكتل الحيوية كحبوب. ويستهلك كل كيلوغرام من الحبوب المنتجة كمية بيولوجية دنيا تتراوح بين 500 و600 لتر من الماء. ومن الناحية العملية، يعني التنفس والتبخّر، أي تسرب المياه غير المنتجة من التربة، أن استخدام المحاصيل للمياه يتراوح بين 800 لتر على الأقل للكيلو الواحد على مستوى إنتاج الحبوب الذي يفوق 6 أطنان لكل هكتار واحد إلى ما يزيد عن 4 000 لتر للكيلو الواحد للإنتاج الذي يقل عن طن واحد لكل هكتار. ويبلغ متوسط المتطلبات العالمية 1 300 لتر (Rockström, 2003) للكيلو الواحد من الحبوب المنتجة.

المغذيات

إن المغذيات ضرورية جداً بالنسبة للنباتات لتتمكن من إنتاج البروتينات والدهون وغيرها من المكونات، وتكون قادرة على النمو (Bindraban, 1999). وإن لم تتوفر المغذيات اللازمة، يكون النمو محدوداً. وتوفر التربة في ظروف النمو الطبيعية الإمدادات من النيتروجين. لكن جني المحاصيل يتسبب باستنزاف النيتروجين، مما يؤدي إلى تدهور التربة، إلا إذا تم التعويض عنه بشكل كافٍ (Stoorvogel *et al.*, 1993). والبقول تثبت النيتروجين بالتكافل مع البكتيريا. وفي ظل ظروف مثلى للنمو، أي بوجود ما يكفي من المياه وغيرها من المغذيات (ولا سيما الفسفور)، يمكن أن يتراوح تثبيت النيتروجين بين 1 - 3 كيلوغرامات لكل هكتار في اليوم (Giller, 2001). وحين تفتقر التربة لما يكفي من الفسفور والبوتاسيوم، تتم إضافتهما على شكل أسمدة تصنع من الموارد المعدنية. وظهرت بعض دواعي القلق حول وجود كميات كافية من الفسفور توفر استدامة الإنتاج الزراعي في المستقبل (Smit *et al.*, 2010; van Kauwenbergh, 2010). كما يحد الافتقار المتزايد للمغذيات الجزيئية من إنتاج المحاصيل ويزيد من الحاجة إلى تزويد التربة بها (PE&RC, 2011).

الآفات والأعشاب الضارة والأمراض

تؤدي إصابة المحاصيل إلى خفض الإنتاج وضرب نوعية المنتج وحتى إلى فقدان المحصول بأكمله. وتتراوح طرق تأثير الإصابات على أداء المحاصيل بين الآثار على العمليات الكيميائية البيولوجية والانخفاض الميكانيكي للكتلة الحيوية إلى مجرد التنافس على الموارد الطبيعية كضوء الشمس أو المياه. ومن الممكن أن تخفّض هذه العوامل المعيقة للنمو بشكل جذري فعالية استخدام النباتات للموارد الطبيعية: الأرض والمياه وضوء الشمس والمغذيات.

تحقيق الفعالية المثلى لنظم الإنتاج الزراعي الإيكولوجي

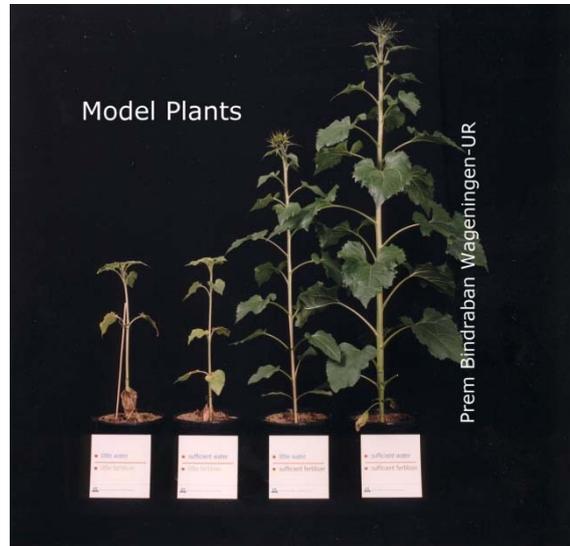
تبيّن هذه العمليات الزراعية الإيكولوجية الأساسية أن "معظم موارد الإنتاج تستخدم بشكل أكثر فعالية في ظل ظروف محسنة من توافر الموارد (De Wit, 1992). وبتعبير آخر، يكون للاستخدام المتزامن للمياه والأسمدة و/ أو مزيج من الأسمدة آثار تآزرية. وتستخدم النباتات التي تُروى بشكل كافٍ و/أو تُحمى من الآفات، المغذيات بشكل أكثر فعالية.

الإطار 3: المتطلبات التغذوية

يتوافر النيتروجين الخامل (N_2) بكثرة في الهواء. لكن تحوله إلى نيتروجين "نشط" (NO_x , NH_x) يتطلب الكثير من الطاقة. وفي الظروف الطبيعية، يتم التحول بفضل الضوء وتحول البكتيريا في تكافل مع النباتات (البقول الأولية). واستناداً إلى النسب القصوى من تثبيت النيتروجين المتراوح بين 200 - 300 كيلوغرام من النيتروجين لكل هكتار سنوياً، في دورة من محصول واحد من البقول ومحصولين من الحبوب، يمكن أن يصل المردود إلى حد أقصى يبلغ 2 - 2.5 طن للهكتار سنوياً (بمعدلات من الحبوب؛ WRR, 1995). وتحتوي الحبوب على ما يقارب 15-20 كيلوغراماً من النيتروجين للطن الواحد (تؤخذ من التربة وينبغي التعويض عنها). وعملياً تكون الغلات أقل بكثير إذا لم تتوفر الظروف المثلى لنمو البقول. والزراعة العضوية التي تستثني استخدام الأسمدة من النيتروجين تتطلب مساحات أكبر من الأراضي لإنتاج نفس الكمية من الأغذية التي تنتجها الزراعة التي تلجأ إلى الاستخدام الرشيد للأسمدة. وتتيح عملية هابر-بوش تحويل النيتروجين بطريقة صناعية إلى نيتروجين نشط يستخدم في الأسمدة. ويمكن زيادة الغلة بما يساوي 5 إلى 10 أطنان للهكتار في كل موسم، مع انبعاثات دنيا من غازات الاحتباس الحراري في البيئة حين يُحسن استخدام هذه الأسمدة.

الإطار 4: التفاعل في مجال الزراعة الإيكولوجية

يكتسي إتباع نهج إيكولوجي زراعي متكامل أهمية كبيرة نظراً للتفاعلات القوية بين عوامل الإنتاج المختلفة. تُزرع النبتة 1 (من اليسار) في تربة فقيرة وغير مغذاة بالأسمدة والقليل من الماء، فتبقى صغيرة. ويتوقع أن تؤدي زيادة المياه إلى تحسين النمو، لكن ذلك لا يحصل لأن خصوبة التربة الفقيرة تزيد من إعاقة النمو (النبتة 2). وتعزز إضافة الأسمدة بدلاً من الماء نمو النبتة، مما يدل على أن العامل الأقوى الذي يعيق الإنتاج (أي المغذيات) قد أزيل (النبتة 3). وفي الوقت نفسه، تبيّن النبتة 3 أن المياه تستخدم بشكل أفضل في ظروف غنية بالأسمدة، بما أنه تم استخدام نفس كمية المياه المستخدمة للنبتة 1. وتعزز إضافة الماء والأسمدة النمو إلى حد لا يعد أي منهما يعيق النمو وحيث تضع عوامل أخرى الإشعاع مثلاً سقفاً للنمو (النبتة 4).



(تجربة تصويرية P.S. Bindraban)

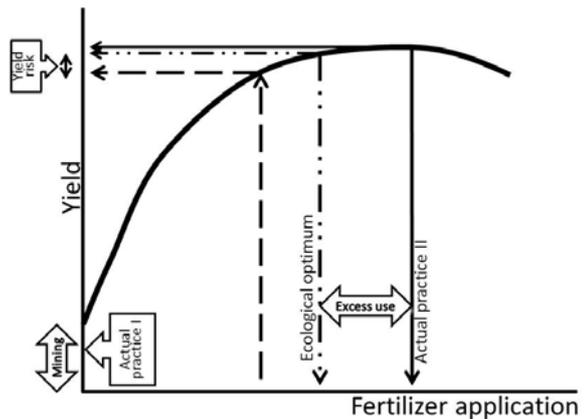
بالإضافة إلى ذلك، تؤدي إضافة مدخلات في المكان المناسب (بقرب الجذور مثلاً) وفي الوقت المناسب (حين يكون النمو سريعاً مثلاً) وبالكميات المناسبة والتركيبية المناسبة إلى استخدام أكثر فعالية للموارد. ومن الممكن أن تؤدي التكنولوجيات المتقدمة إلى استخدام أمثل لهذه المدخلات من خلال الإدارة المتكاملة للمغذيات والإدارة المتكاملة للآفات والإدارة المتكاملة للمحصول. وتجعل النهج المتكاملة نظم الإنتاج أكثر فعالية في استخدام الموارد وتحد من الآثار على

البيئة (Glendining *et al.*, 2009). أما الاستخدام المفرط للمدخلات، كالاستخدام المفرط للأسمدة بهدف الحد من المخاطر، فقد يهدد البيئة، في حين يؤدي الافتقار لها إلى تدهور الأراضي مما قد يدفع الفقراء إلى دوامة متفاقمة من الفقر.

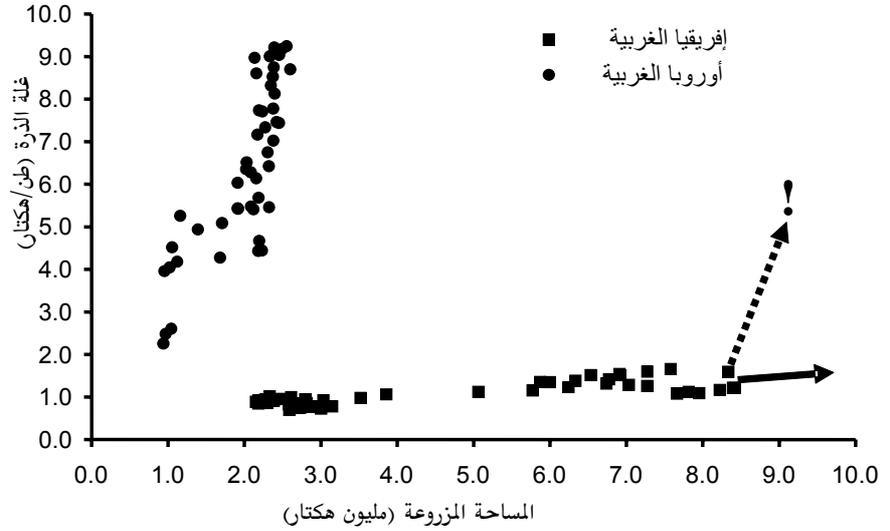
وستكون للابتكارات التكنولوجية، بما فيها التربية المتقدمة والتقليدية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهمية بارزة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. لكنه من الضروري صياغة هذه الابتكارات بشكل يتناسب مع الظروف السائدة، أو استخدامها حين تتوافر الظروف المواتية لتشغيل التكنولوجيا. وقد تحد النهج المتكاملة من المطالبات بالأراضي وغيرها من الموارد ومن الضروري تطويرها. ويمكن اتخاذ الكثير من التدابير لزيادة الغلة واحتواء الآثار السلبية على البيئة (Bindraban and Rabbinge, 2011، مثلاً)، على الرغم من أن مستوى ارتفاع الغلة قد يكون بطيئاً بسبب تدني توافر الموارد.

الإطار 5: الاستخدام الأمثل للمدخلات

إن ما يؤدي إلى ممارسات غير مستدامة هو طريقة استخدام المدخلات أكثر من المدخلات بحد ذاتها. وفي حال عدم الحصول على المدخلات (الممارسة الفعلية 1، إلى يسار الرسم)، تُرهق التربة وتتعرض للتدهور والإفجار. ويؤدي اللجوء للأسمدة الرخيصة (جداً) إلى استخدامها بشكل جائر (الممارسة الفعلية 2، الخط العمودي على يمين الرسم) كوسيلة للحد من المخاطر (على حساب انبعاثات كثيفة في البيئة). وعلى سبيل المثال، يخفف فقدان الأسمدة بسبب الأمطار الغزيرة من توفرها ولا يخفف من الغلة. وتتيح التطبيقات الإيكولوجية المثلى غلات مرتفعة وآثار دنيا على البيئة.



الشكل 3: الطرق المختلفة المستخدمة لزيادة حجم المواد الغذائية



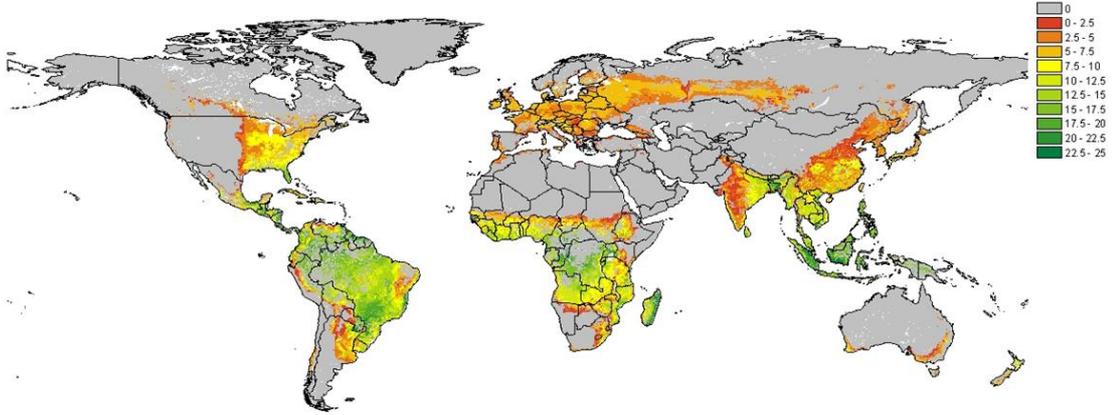
المصدر: Bindraban *et al.* (2009) مع بيانات مستقاة من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة (2007-2011). ويبين المنقطة استراتيجيات زيادة الغلات المطلوبة لتخفيف المطالبات بأراضٍ إضافية

المبادئ الإيكولوجية واستخدام الأراضي وإمكانيات الإنتاج البعلي

طبّق Conijn *et al.* (2011b) مبادئ إنتاج إيكولوجية لدراسة الإنتاج الإجمالي العالمي للحبوب في ظروف من الري البعلي وغيره من الظروف المثلى في الأراضي الزراعية الحالية (معلومات تم الحصول عليها من Erb *et al.*, 2007 و Monfreda *et al.*, 2008). ويظهر استعراض الوضع العالمي في الرسم 4 وجود إمكانيات إنتاج واسعة في المناطق الاستوائية حيث يمكن إنتاج محصولين إلى ثلاثة محاصيل في السنة (الزراعة على مدار السنة) وحيث المياه متوفرة بكثرة. لكن هذه المناطق تقع في الغابات أو بمحاذاتها. ويمكن الحصول على محصول واحد وإمكانيات أقل في المناطق المعتدلة أو حيث يكون تساقط الأمطار عامل إعاقة.

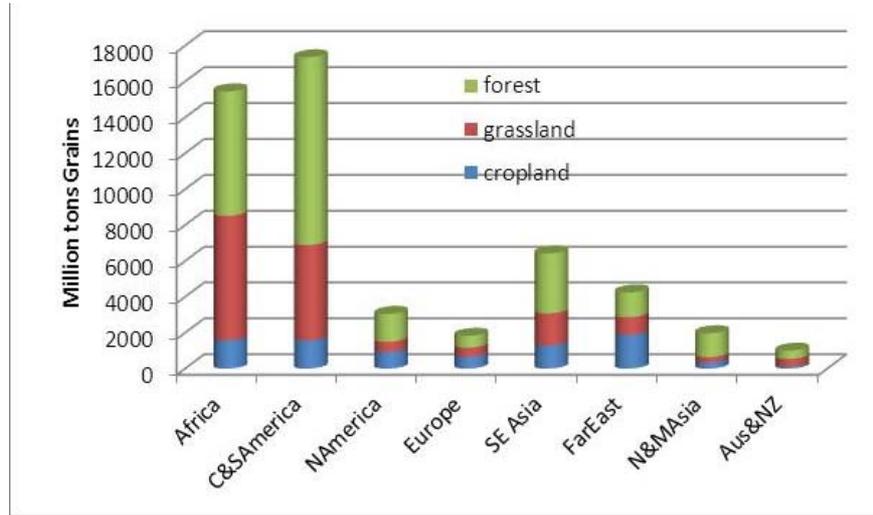
وسياتي أي توسيع إضافي لمساحة الأراضي الزراعية على حساب الأراضي الطبيعية. ويمكن التخفيف من حدة الضغوط على المزيد من الأراضي من خلال زيادة الغلة في كل هكتار. وقام Conijn *et al.* (2011b)، في أعقاب النهج الإيكولوجي الزراعي المتكامل بحساب إمكانيات الإنتاج البعلي بالمعادلات من الحبوب (انظر WRR, 1995؛ Bindraban *et al.* 2010, 2010) في مناطق مختلفة. كما يُظهر الفئات الحالية من استخدام الأراضي التي يتوقع تحقيق هذه الإمكانيات فيها (انظر الرسم 5).

الرسم 4: خريطة حساب الغلات المروية المحتملة من الذرة أو القمح



المصدر: Conijn *et al.* (2011a, b). تبين النتائج أن طنا من المادة الجافة من الحبوب للهكتار الواحد وفي سنة واحدة، مراكمة لدورات محصولية متعددة في السنة في خلايا شبكة من 5×5 من الدقائق تتضمن أراضي المحاصيل. وتمثل المناطق المبينة باللون الرمادي مناطق غير صالحة لنمو المحاصيل أو غير مستخدمة كأراضٍ زراعية.

الرسم 5: حساب الإنتاج المحتمل من الحبوب (الذرة أو القمح) المروية في مناطق مختلفة من العالم والفئات الحالية من استخدام الأراضي التي سيتم تحقيق هذا الإنتاج المحتمل عليها



مليون طن من الحبوب

غابات

أراضٍ للرعي

أراضٍ زراعية

أفريقيا

أمريكا الوسطى واللاتينية

أمريكا الشمالية

أوروبا جنوب شرقي آسيا

الشرق الأقصى

آسيا الشمالية والوسطى

أستراليا ونيوزيلندا

المصدر: Conjin et al. (2011b). توزيع استخدام الأراضي مقتبس (Erb et al. (2007).

